الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامـعة دمشق
كليـة الاقتصاد
قسـم الاقتصاد

واقع القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية بين ضرورات الإصلاح وخيارات المستقبل

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد الطالب

نضال محمد طالب

إشـراف

الدكتـور زيـاد زنبوعه
الأستـاذ المساعد في قسم الاقتصاد

الدكتـور عدنـان غانم
الأستـاذ في قسم الإحصاء
(مشرف مشارك)

دمشق 2014

إقرار و تعهد

أنا الموقع أدناه نضال طالب أقر و أتعهد بأن هذا البحث أصيل و غير منشور سابقاً من قبلي أو من قبل باحثين آخرين.

نضال طالب

استناداً إلى قرار مجلس البحث العلمي و الدراسات العليا رقم / 1926/ تاريخ 2015/5/17 أعدت هذه الأطروحة من قبل الطالب " نضال طالب " لنيل درجة الدكتوراه بالعلاقات الإقتصادية الدولية تحت عنوان " واقع القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية بين ضرورات الإصلاح و خيارات المستقبل"
و تم تشكيل لجنة الحكم على هذه الأطروحة بموجب قرار مجلس البحث العلمي و الدراسات العليا رقم /1929/ تاريخ 2014/4/7 و المؤلفة من السادة الأساتذة:

الدكتور محمد جميل عمر الأستاذ في قسم الاقتصاد – كلية الإقتصاد – جامعة دمشق

الدكتور معتز نعيم الأستاذ في قسم الاقتصاد – كلية الإقتصاد – جامعة دمشق

الدكتور زياد زنبوعه الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد – كلية الإقتصاد – جامعة دمشق

الدكتورة ليلى الجزائرلي المدرس في قسم الاقتصاد – كلية الإقتصاد – جامعة دمشق

الدكتور أحمد صالح المدرس في قسم الاقتصاد – كلية الإقتصاد – جامعة دمشق

طرحت الأطروحة للمناقشة بتاريخ 2014/5/11 و أقرت اللجنة منح الباحث درجة الدكتوراه بالعلاقات الإقتصادية الدولية بالإجماع.

شكر وتقدير

أتقدم بعميق الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور زياد زنبوعه و الأستاذ الدكتور عدنان غانم، اللذان أشرفا على إعداد هذه الأطروحة و منحاني الكثير من وقتهما،

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة الأساتذة الأجلاء،

رئيس و أعضاء لجنة الحكم الذين تفضلوا بقراءة محتويات هذه الأطروحة وتقييمها والحكم عليها، و أعدهم بأنني سأعتمد جميع ملاحظاتهم القيمة في مسيرتي العلمية إن شاء الله.

وكذلك أتوجه بعميق الشكر إلى أهلي الأعزاء و زوجتي الغالية و ولدي الحبيب، وكل من مدَّ لي يد العون في إعداد هذه الرسالة.

قائمة المحتويات

إقرار و تعهد	1
شكر وتقدير	3
قائمة المحتويات	4
قائمة الجداول	10
قائمة المخططات و الرسوم البيانية	12
قائمة الأشكال	12
الملخص التنفيذي	16
مقدمة	19
مشكلة البحث	20
أهمية البحث	21
أهداف البحث	21
فرضيات البحث	22
منهج الدراسة	23
الدراسات السابقة	23
فصول البحث	27
قائمة المصطلحات	227

الفصل الأول: القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية ودوره في الاقتصاد الوطني

المبحث الأول: التطور التاريخي للقطاع العام	30
1-1- نشأة القطاع العام.	30
1-2- مفهوم القطاع العام .	33
1-3- تطور القطاع العام في سورية.	35
المبحث الثاني: واقع القطاع العام للصناعات التحويلية في الاقتصاد السوري	40
2-1- أهمية القطاع العام للصناعات التحويلية و سبل تطوير آلية عمله	40
2-2- التركيب الهيكلي للقطاع العام للصناعات التحويلية في سورية	43
2-3- مؤشرات أداء القطاع العام للصناعات التحويلية خلال الفترة (2005-2011)	44
المبحث الثالث: المشكلات والعقبات التي تواجه القطاع العام للصناعات التحويلية	54
3-1- المشكلات ذات العلاقة بالقطاع	55
3-2- المشكلات غير المرتبطة بالقطاع	57

الفصل الثاني : قياس الأداء الاقتصادي في بعض شركات القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية

المبحث الأول: دراسة واقع المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	63
1-1- المؤشرات الاقتصادية بالأسعار الثابتة	63
1-2- المؤشرات الاقتصادية بالأسعار الجارية	68
1-3- مؤشرات الإنتاجية و النمو	80

المبحث الثاني: دراسة مؤشرات بعض الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	93
2-1- نموذج شركة رابحة (الشركة الطبية العربية)	93
2-2-نموذج شركة متعثرة (الشركة العامة لصناعة الزجاج بحلب)	102
المبحث الثالث: إجراءات مقترحة لتحسين أداء بعض الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	111
3-1- الشركة الطبية العربية / تاميكو	115
3-2- الشركة العامة لصناعة الزجاج بحلب	117

الفصل الثالث: ضرورات إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية و الخطوات التنفيذية المرتبطة بتطويره

المبحث الأول: ضرورات إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية	125
1-1- رفع كفاءة استثمار الأصول الرأسمالية و الموجودات غير المستغلة و المجمدة في شركات القطاع العام للصناعات التحويلية	125
1-2- الحاجة لمنظومة تشريعية ملائمة للواقع الحالي	128
1-3- ضرورة معالجة مشكلة فائض العمالة و سياسة الأجور	131
1-4- الحاجة لإعادة هيكلة القطاعات الداعمة لعملية الإصلاح	134
المبحث الثاني: الإجراءات المتخذة في مجال إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية	138
2-1- تجربة الإدارة بالأهداف	139
2-2- لجنة الـ (35)	141
2-3-التأجير الاستثماري لشركات القطاع العام للصناعات التحويلية	143

2-4-تعديل بعض التشريعات المتعلقة بإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية	144
2-5-مشروع إعادة هيكلة القطاع العام الصناعي / نموذج المؤسسة الغذائية	145
2-6-عمليات الاستبدال و التجديد في الشركات الصناعية العامة	152
2-7-مشروع قانون إصلاح القطاع العام الصناعي عام 2007	153
2-8- مشروع تحويل الشركات التابعة لوزارة الصناعة إلى شركات مساهمة حكومية	156
2-9-برنامج التحديث و التطوير الصناعي في سورية	156
المبحث الثالث: أبرز التجارب الدولية في مجال الإصلاح الاقتصادي	158
3-1- التجربة الأمريكية	158
3-2- تجربة كندا و نيوزيلاندا و أستراليا و بريطانيا	159
3-3 -التجربة الصينية	160
3-4- التجربة اليابانية	161
3-5- التجربة المصرية	162

الفصل الرابع: متطلبات إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية و خيارات المستقبل

المبحث الأول: التوجهات الرئيسية لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية	167
1-1- على المستوى الاقتصادي العام	168
1-2- على مستوى القطاع	170
المبحث الثاني: خيارات إصلاح شركات القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية	180
2-1- تطوير و تحديث القطاع العام للصناعات التحويلية	182
2-2- إعادة هيكلة أشكال الملكية العامة	183

2-3- الشراكة مع القطاع الخاص	186
2-4- استثمار شركات القطاع العام للصناعات التحويلية من القطاع الخاص	190
2-5- تحويل شركات القطاع العام للصناعات التحويلية إلى شركات مساهمة حكومية	191
2-6- تحويل شركات القطاع العام للصناعات التحويلية إلى شركات قابضة	191
2-7- خصخصة ملكية شركات القطاع العام للصناعات التحويلية	192
نتائج الدراسة	197
المقترحات	200
المراجع و المصادر	209
الجداول الملحقة	228

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	قيم الإنتاج الإجمالي خلال الفترة (2000–2010) بسعر السوق و بالأسعار الجارية	229
2	قيم الاستهلاك الوسيط خلال الفترة (2000–2010) بسعر السوق و بالأسعار الجارية	230
3	قيم الناتج الإجمالي خلال الفترة (2000–2010) بسعر السوق و بالأسعار الجارية	231
4	الناتج الإجمالي خلال الفترة (2000–2010) بتكلفة عوامل الإنتاج	232
5	المؤشرات الإنتاجية في مؤسسات القطاع العام للصناعات التحويلية (بالأسعار الثابتة)	233
6	الناتج الصافي عام 2010 بتكلفة عوامل الإنتاج و بالأسعار الثابتة في مؤسسات القطاع العام للصناعات التحويلية	234
7	التكاليف و الفائض و العجز خلال عام 2010 في مؤسسات القطاع العام	235
8	المشتغلون في القطاع العام للصناعات التحويلية خلال الفترة (2000–2010)	51
9	الرواتب و الأجور للمشتغلون في القطاع العام للصناعات التحويلية	53
10	الاستثمارات الفعلية في مؤسسات القطاع العام للصناعات التحويلية	236
11	مساهمة قطاع الصناعة التحويلية بالناتج الإجمالي خلال الفترة (1985–2010)	54
12	المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع العام الصناعي	237
13–26	مؤشرات أداء المؤسسة العامة الكيميائية و شركاتها التابعة	239–252
27	تطور و تراجع الإنتاج في الشركات الكيميائية بالأسعار الثابتة	64
28	مساهمة شركات المؤسسة العامة الكيميائية في الإنتاج الإجمالي بالأسعار الثابتة	65
29	مساهمة شركات المؤسسة الكيميائية في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	67
30	معدلات تطور و تراجع الإنتاج في الشركات الكيميائية بالأسعار الجارية	69
31	مساهمة شركات المؤسسة العامة الكيميائية في الإنتاج الإجمالي بالأسعار الجارية	70
32	مساهمة شركات المؤسسة الكيميائية في الناتج المحلي بالأسعار الجارية	72
33	الأرباح و الخسائر في المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	75
34	إجمالي رفد الخزينة العامة للدولة من قبل شركات المؤسسة الكيميائية	253
35	عدد العمال في المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	78
36	هيكل العمالة في المؤسسة الكيميائية بحسب المستوى التعليمي	78

يتبع **قائمة الجداول**

الرقم	العنوان	الصفحة
37	هيكل العمالة في المؤسسة الكيميائية بحسب فئات الرواتب	79
38	الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	81
39	الكفاءة الإنتاجية في شركات المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	81
40	الريعية الاقتصادية في المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	82
41	العائد على رأس المال المستثمر في المؤسسة الكيميائية	83
42	وسطي معدل العائد على رأس المال المستثمر في المؤسسة الكيميائية	84
43	إنتاجية العامل في المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	85
44	إنتاجية الليرة في المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	85
45	وسطي إنتاجية الليرة في شركات المؤسسة العامة الكيميائية	86
46	درجة التصنيع في المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	87
47	وسطي نسبة المواد المستخدمة في الإنتاج في المؤسسة الكيميائية	87
48	نسبة القيمة المضافة في الشركات التابعة للمؤسسة الكيميائية	88
49	وسطي نسبة القيمة المضافة في الشركات التابعة للمؤسسة الكيميائية	89
50	معدل دوران رأس المال المستثمر في المؤسسة الكيميائية	90
51	وسطي معدل دوران رأس المال المستثمر في الشركات التابعة للمؤسسة الكيميائية	91
52	معدل نمو الناتج الصناعي في المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	91
53	وسطي معدل نمو الناتج الصناعي في شركات المؤسسة الكيميائية	92
54	الطاقات الإنتاجية ونسب الإنتفاع في الشركة الطبية العربية	254
55	الكفاءة الإنتاجية في الشركة الطبية العربية للفترة (2007-2011)	96
56	الريعية الاقتصادية في الشركة الطبية العربية	96
57	إنتاجية العامل في الشركة الطبية العربية للفترة (2007-2011)	97
58	إنتاجية الليرة في الشركة الطبية العربية للفترة (2007-2011)	97
59	كفاءة التشغيل في الشركة الطبية العربية للفترة (2007-2011)	98
60	نسبة القيمة المضافة في الشركة الطبية العربية	98

يتبع	قائمة الجداول	
الرقم	العنوان	الصفحة
61	معدل دوران رأس المال المستثمر في الشركة الطبية العربية	99
62	معدل نمو الناتج الصناعي في الشركة الطبية العربية	100
63	العائد على رأس المال المستثمر في الشركة الطبية العربية	100
64	الأرباح و الخسائر في الشركة الطبية العربية	101
65	رفد الخزينة العامة للدولة من قبل الشركة الطبية العربية	101
66	الطاقات الإنتاجية و نسب الإنتفاع في شركة زجاج حلب	104
67	الكفاءة الإنتاجية في شركة زجاج حلب للفترة (2007-2011)	105
68	الريعية الإقتصادية في شركة زجاج حلب للفترة (2007-2011)	105
69	إنتاجية العامل في شركة زجاج حلب للفترة (2007-2011)	106
70	إنتاجية الليرة في شركة زجاج حلب للفترة (2007-2011)	106
71	درجة التصنيع في شركة زجاج حلب للفترة (2007-2011)	107
72	نسبة القيمة المضافة في شركة زجاج حلب	107
73	معدل دوران رأس المال المستثمر في شركة زجاج حلب	108
74	معدل نمو الناتج الصناعي في شركة زجاج حلب	108
75	العائد على رأس المال المستثمر في شركة زجاج حلب	109
76	الأرباح و الخسائر في شركة زجاج حلب للفترة (2007-2011)	109
77	رفد الخزينة العامة للدولة من قبل شركة زجاج حلب	110
78	عائد الاستثمار في المؤسسات التابعة لوزارة الصناعة	126
79	التشابكات المالية في المؤسسات التابعة لوزارة الصناعة	128
80	خطة عمل مشروع ISMF لإعادة هيكلة المؤسسة الغذائية	148
81	قيم الاستبدال و التجديد في المؤسسات التابعة لوزارة الصناعة	238

قائمة المخططات و الرسوم البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مساهمة القطاعين العام و الخاص في مجمل تكوين رأس المال الثابت	37
2	تطور قيمة الإنتاج الإجمالي في القطاع العام للصناعات التحويلية	44
3	تطور قيمة الاستهلاك الوسيط في القطاع العام للصناعات التحويلية	45
4	تطور الناتج الإجمالي في القطاع العام الصناعي بسعر السوق	46
5	تطور الناتج الإجمالي في القطاع العام الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج	47
6	المؤشرات الإنتاجية في المؤسسة الكيميائية بالأسعار الثابتة	63
7	المؤشرات الإنتاجية في المؤسسة الكيميائية بالأسعار الجارية	68
8	المؤشرات الإنتاجية في الشركة الطبية العربية للفترة (2007-2011)	93
9	المؤشرات الإنتاجية في شركة زجاج حلب للفترة (2007-2011)	102

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	التركيب الهيكلي للقطاع العام للصناعات التحويلية في سورية	43
2	تركيب الإنتاج الصناعي خلال الفترة (2000-2010)	46
3	مقارنة الناتج بالاستهلاك الوسيط في مؤسسات القطاع العام الصناعي	49
4	توزع المشتغلون في الاقتصاد الوطني عام 2010	51
5	المشتغلون في القطاع العام الصناعي بحسب المستوى التعليمي	52
6	التطور أو التراجع في إنتاج الشركات الكيميائية بالأسعار الثابتة	64
7	مساهمة الشركات الكيميائية في الإنتاج الإجمالي بالأسعار الثابتة	65
8	القيمة المضافة في المؤسسة الكيميائية بالأسعار الثابتة	66
9	مساهمة الشركات الكيميائية في القيمة المضافة بالأسعار الثابتة	67
10	تركيب الإنتاج الصناعي في الشركات الكيميائية بالأسعار الثابتة	68
11	التطور أو التراجع في إنتاج الشركات الكيميائية بالأسعار الجارية	69
12	مساهمة الشركات الكيميائية في الإنتاج الإجمالي بالأسعار الجارية	70

يتبع	قائمة الأشكال	
الرقم	العنوان	الصفحة

13	القيمة المضافة في المؤسسة الكيميائية بالأسعار الجارية	71
14	مساهمة الشركات الكيميائية في القيمة المضافة بالأسعار الجارية	72
15	تركيب الإنتاج الصناعي في الشركات الكيميائية بالأسعار الجارية	72
16	الإنفاق الاستثماري في المؤسسة الكيميائية خلال (2007-2011)	73
17	رأس المال المستثمر التراكمي في الشركات الكيميائية	73
18	المبيعات الإجمالية في المؤسسة الكيميائية خلال (2007-2011)	74
19	الصادرات الإجمالية في المؤسسة الكيميائية خلال (2007-2011)	74
20	الواردات الإجمالية في المؤسسة الكيميائية خلال (2007-2011)	74
21	الأرباح و الخسائر في المؤسسة الكيميائية خلال (2007-2011)	75
22	الفوائض الاقتصادية في المؤسسة الكيميائية خلال (2007-2011)	75
23	الرسوم و الضرائب المدفوعة خلال (2007-2011)	76
24	قيمة رفد الخزينة العامة خلال (2007-2011)	77
25	هيكل العمالة في المؤسسة الكيميائية بحسب المستوى التعليمي	78
26	هيكل العمالة في المؤسسة الكيميائية بحسب الرواتب و الأجور	79
27	توزع عمال المؤسسة الكيميائية بحسب المحافظات	80
28	الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة الكيميائية خلال (2007-2011)	81
29	وسطي الكفاءة الإنتاجية في شركات المؤسسة الكيميائية	81
30	العائد على رأس المال المستثمر في المؤسسة الكيميائية	83
31	وسطي معدل العائد على رأس المال في شركات المؤسسة الكيميائية	84
32	إنتاجية العامل في المؤسسة الكيميائية خلال (2007-2011)	85
33	إنتاجية الليرة في المؤسسة الكيميائية خلال (2007-2011)	85
34	وسطي إنتاجية الليرة في المؤسسة الكيميائية خلال (2007-2011)	86
35	درجة التصنيع في المؤسسة الكيميائية خلال (2007-2011)	87
36	وسطي نسبة المواد المستخدمة في شركات المؤسسة الكيميائية	87
37	نسبة القيمة المضافة في المؤسسة الكيميائية	88

يتبع	قائمة الأشكال	
الرقم	العنوان	الصفحة

38	وسطي نسبة القيمة المضافة في شركات المؤسسة الكيميائية	89
39	معدل دوران رأس المال المستثمر في المؤسسة الكيميائية	90
40	وسطي معدل رأس المال المستثمر في شركات المؤسسة الكيميائية	91
41	معدل نمو الناتج الصناعي في المؤسسة الكيميائية	91
42	وسطي معدل نمو الناتج الصناعي في شركات المؤسسة الكيميائية	92
43	القيمة المضافة المحققة في الشركة الطبية العربية	94
44	الإنفاق الاستثماري في الشركة الطبية العربية	94
45	المبيعات الإجمالية في الشركة الطبية العربية	94
46	هيكل العمالة في الشركة الطبية العربية بحسب المستوى التعليمي	95
47	الكفاءة الإنتاجية في الشركة الطبية العربية خلال (2007-2011)	96
48	إنتاجية العامل في الشركة الطبية العربية خلال (2007-2011)	97
49	إنتاجية الليرة في الشركة الطبية العربية خلال (2007-2011)	97
50	درجة التصنيع في الشركة الطبية العربية خلال (2007-2011)	98
51	نسبة القيمة المضافة في الشركة الطبية العربية	98
52	معدل دوران رأس المال المستثمر في الشركة الطبية العربية	99
53	معدل نمو الناتج الصناعي في الشركة الطبية العربية	100
54	العائد على رأس المال المستثمر في الشركة الطبية العربية	100
55	الأرباح و الخسائر في الشركة الطبية العربية	101
56	القيمة المضافة المحققة في شركة زجاج حلب	103
57	الإنفاق الاستثماري في شركة زجاج حلب خلال (2007-2011)	103
58	المبيعات الإجمالية في شركة زجاج حلب خلال (2007-2011)	103
59	هيكل العمالة في شركة زجاج حلب بحسب المستوى التعليمي	104
60	الكفاءة الإنتاجية في شركة زجاج حلب خلال (2007-2011)	105
61	إنتاجية العامل في شركة زجاج حلب خلال (2007-2011)	106

يتبع	قائمة الأشكال	
الرقم	العنوان	الصفحة

62	إنتاجية الليرة في شركة زجاج حلب خلال (2007-2011)	106
63	درجة التصنيع في شركة زجاج حلب خلال (2007-2011)	107
64	نسبة القيمة المضافة في شركة زجاج حلب	107
65	معدل دوران رأس المال المستثمر في شركة زجاج حلب	108
66	معدل نمو الناتج الصناعي في شركة زجاج حلب	108
67	العائد على رأس المال المستثمر في شركة زجاج حلب	109
68	الأرباح و الخسائر في شركة زجاج حلب خلال (2007-2011)	109
69	أمثلة عن التوجهات العالمية في مشاركة الدولة في رأسمال الشركات	184

واقع القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية
بين ضرورات الإصلاح وخيارات المستقبل

ملخص البحث Abstract

يعرض هذا البحث الواقع الحالي للقطاع العام للصناعات التحويلية في سورية، و المشكلات و المعوقات التي يعاني منها، و كذلك ضرورات إصلاحه و الخيارات المتاحة أمامنا لإجراء هذا الإصلاح.

لقد حظي القطاع العام للصناعات التحويلية خلال العقدين السابع و الثامن من القرن الماضي باهتمام واضح لما له من أهمية بارزة و تم التوسع في قطاعات إنتاجية عديدة، ثم شهدت فترة التسعينيات توسعاً هاماً في حجم الاستثمارات الخاصة، لكن في المقابل انخفض حجم الإنفاق الاستثماري العام بعد اتباع سياسات مالية تقشفية خلال سنوات عدم وجود الخطة، ومع تراجع أوضاع القطاع العام وتزايد الاهتمام بالقطاع الخاص في ظل سياسة اقتصادية انفتاحية، بدأ الحديث حول إصلاح القطاع العام في مقابل حملة واسعة ضد القطاع العام قام بها أنصار اقتصاد السوق، وبدأت تدور حوارات هامة بين الاقتصاديين ورجال الأعمال والمسؤولين حول البرنامج الإصلاحي المناسب للاقتصاد الوطني، فتمثلت السياسات والإجراءات الحكومية في النقاط الرئيسية التالية:

1- المزيد من التسهيلات والإعفاءات الممنوحة للقطاع الخاص، وقد استفاد منها فئة محدودة وهي الفئة التي تدعى "رجال الأعمال" التي نشأت أساساً على هامش القطاع العام، وقامت بنهبه باستمرار مستفيدة من علاقاتها مع بعض البيروقراطيين لتحقيق منافع متبادلة أضرت بالاقتصاد الوطني وأسهمت في سوء أحواله.
2- المزيد من الضغط على القطاع العام، من خلال عدم تخصيص الموارد المالية الكافية لتجديده وتطويره، بغية إظهاره بمظهر الفاشل والمثبط لعملية التنمية، والتأكيد على عدم جدواه وبأنه عالة على الاقتصاد الوطني.
3- الإمعان في سياسة الانكماش المالي وما رافقها من انحسار في وظيفة الدولة الاجتماعية والاستثمارية، وإشاعة فوضى الأسعار في الأسواق وما رافق ذلك من حالة ركود وتراجع في مستوى الأداء الاقتصادي.

في ضوء ذلك ومنذ عام 2000 أصبح الحديث عن إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية هو أساس عمل أي حكومة جديدة، و إعادة هيكلة وإصلاح القطاع العام هو من أولويات بيانها الوزاري، و ذلك باعتباره وسيلة و أداة لإدارة التنمية الاقتصادية و هو توظيف للرأسمال الوطني و بالتالي المطلوب أن يقوم هذا القطاع بدور اقتصادي و بشكل فعال، أي أن المبتغى هو عمله بكفاءة وجدوى اقتصادية عالية، و حيث يُعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات في الاقتصاد السوري، فإنَّ أداءه الاقتصادي بشكل عام، وبخاصةً أداء القطاع العام للصناعات التحويلية يمثل مؤشراً هاماً للاستدلال على مدى تنفيذ هذا القطاع للمهام الاقتصادية الموكلة إليه، وبتعبير آخر، مدى تحقيق هذا القطاع للغرض الاقتصادي المطلوب من قيامه.

وهذا يضعنا أمام تساؤلات عدة، مثل: هل هناك ضرورة لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية في ظل الإصلاح الاقتصادي أم أنهما مفصولان عن بعضهما، ثم ما هي أوجه و خيارات الإصلاح الممكنة لمعالجة أوضاع شركات القطاع العام الصناعي، وما هي قدرة القطاع العام للصناعات التحويلية على الاستمرار في ظل الإصلاح الاقتصادي.

وللإجابة عن هذه الأسئلة، قُسِّم هذا البحث إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية و دوره في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني: قياس الأداء الاقتصادي في بعض شركات القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية.

الفصل الثالث: ضرورات إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية و الخطوات التنفيذية المرتبطة بتطويره.

الفصل الرابع والأخير: متطلبات إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية و خيارات المستقبل.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع منشآت القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية الموزعة بين وزارات (الصناعة – التجارة الداخلية– النفط– الدفاع)، و ذلك ضمن إطار زمني يغطي بيانات الدراسة خلال الفترة (2005– 2011).

و في نهاية البحث تم التوصل إلى مجموعة نتائج و توصيات مفادها أن إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية ضرورة و حاجة ملحة تفرض حتمية السعي لإنجاز خطوات قوية و جريئة بكافة السبل الممكنة وفقاً للخيارات التي من شأنها أن تساهم في إصلاح و إعادة هيكلة هذا القطاع بما يسهل عملية وقف الهدر و التراجع الحاصل فيه، وكذلك للاستفادة مما يمتلكه هذا القطاع من قاعدة مهمة من الأصول المادية و الموارد البشرية، كما أن البحث يطرح قضية الإصلاح من عدة جوانب ويتطرق لمجموعة خيارات بدءاً بالتحديث و الاستثمار وصولاً للشراكة مع القطاع الخاص أو الخصخصة، و يسقط النتائج المتوقعة من جراء تطبيق كل خيار على قطاع الصناعة التحويلية العام، وبما يتلاءم مع طبيعة الاقتصاد السوري، إضافة إلى أن البحث يؤكد على أن قضية إصلاح هذا القطاع هي جوهر عملية الإصلاح الاقتصادي و هي تقع من أي مشروع إصلاحي موقع القلب، و ذلك باعتبار أن درجة تصنيع الاقتصاد هي مقياس لانتقاله من التخلف إلى مدائن التقدم و الرقي على مختلف الصعد و المستويات، ومن جهة ثانية إن القطاع الصناعي المملوك من قبل الدولة هو المحدد لاتجاهات التنمية وهي المرآة التي ينعكس عليها جزء من فلسفة النظام السياسي و لا سيما ما يتعلق منها بدور الدولة الاقتصادي و التنموي.

مقدمة

يعاني القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية (نتيجة غياب السياسات الصناعية الواضحة وبسبب الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد يعتمد التحرير التدريجي لتجارته الخارجية) من شدة المنافسة الداخلية والخارجية، حيث كان هذا القطاع يمارس دوراً اجتماعياً إلى جانب دوره الاقتصادي المنوط به الأمر الذي انعكس سلباً على تنافسية سلعه وتراجع أدائه الاقتصادي نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج من جهة وإنتاج منتجات بمواصفات متدنية ناجمة عن التقادم التكنولوجي لخطوط الإنتاج من جهة ثانية، وبالنتيجة فإن خسائر شركات القطاع العام للصناعات التحويلية تخضع لمجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها الاقتصاد الوطني ككل، و أسباب الخسارة يمكن تلخيصها بعدد من النقاط أهمها[1]:

- تدني كفاءة الإدارة بشكل عام و ضعف الخبرات التسويقية على كافة المستويات.
- ارتفاع كلفة الإنتاج نتيجة ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج الناجمة عن نسب الهدر المرتفعة وطرق الشراء، و انخفاض نسب الانتفاع من الطاقات الإنتاجية المتاحة.
- قدم خطوط الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى إنتاج سلع إما غير مطلوبة في السوق أو ذات مواصفات متدنية وسعر مرتفع.
- وجود بطالة مقنعة في الشركات (مريضة ومعاقة حوالي 8% وفائض عمالة يصل في بعض المؤسسات إلى 38%)[2].
- غياب استخدام التقنيات الحديثة في معظم الشركات وغياب البحث العلمي الصناعي والابتكار.
- ضعف المستوى التعليمي للقوى العاملة فنسبة العاملين من مستوى الإبتدائية وما دون حوالي 66% و من خريجي الجامعات والدراسات العليا 7% فقط.

[1]) تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، خالد عبد النور، 2003

[2]) دراسة وزارة الصناعة – مديرية التخطيط و الإحصاء لعام 2010

إضافة لذلك ومما يزيد من تراجع القطاع العام للصناعات التحويلية هو ضعف أساليب الإدارة وغياب المهارات الإدارية الحديثة وقلة الصلاحيات الممنوحة وبالتالي فقدان المرونة بالعمل وضعف روح المبادرة وتحمل المسؤولية وضعف المحاسبة على النتائج وتعدد الجهات الوصائية إضافة إلى مشاكل التسعير الإداري وضعف التمويل وقلة السيولة لدى بعض الشركات، وبالرغم من ذلك فإنه لايسعنا إلا و أن نقدر الدور الكبير الذي قام به هذا القطاع خلال العقود الماضية والخبرات التراكمية التي نمت في شركاته ومن مختلف الأنشطة الصناعية والتي يمكن أن تترك أثراً سلبياً في حال التخلي عنها إضافة إلى الشعور بالرغبة لإعادة إحياء دوره ليصبح قادراً على المنافسة، وبالتالي فإن هذا القطاع بالرغم من الواقع المعقد الذي يمر به و صعوبة عملية الإصلاح و مقاومتها من قبل بعض المجموعات المستفيدة من بقائه على وضعه الحالي إلا أنه لا يزال يتمتع ببعض مقومات النهوض و منها توفر الرغبة الصادقة بالتطوير ووجود مهارات فنية لا بأس بها من العمالة القائمة على الخطوط الإنتاجية رغم مستواها التعليمي المتدنِ وتوفر الموارد الطبيعية بكثرة والموقع الجغرافي المتميز والعمالة الرخيصة، الأمر الذي يجعل إصلاحه ضرورة وغاية لا بد منها.

مشكلة البحث:

إن مهمة إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية مهمة ليست سهلة على الإطلاق، فهي تتطلب تغييرات جوهرية في الأطر التشريعية و القانونية، والسياسات، والهياكل، و العمليات، و الأنظمة، و الممارسات المعتادة، وكذلك في طبيعة أفكار الأشخاص ذوي العلاقة بالتغيير، كما أنه يولد نزاعات خطيرة بين مصالح المجموعات و الأفراد.

وعادةً ما يثير مشروع الإصلاح مقاومة عنيفة من قبل المجموعات المرتبطة بالقطاع العام و التي تخشى من محاولات إصلاحه و تأثير ذلك على مصالحها الشخصية، و تتطور المشكلة هنا إلى مستويات أكثر تعقيداً عندما يتحول الجدل الأيديولوجي حول ميزات كل من الخصخصة و ملكية الدولة للمشاريع الصناعية إلى واحدة من القضايا الرئيسية المطلوب مواجهتها وحلها.

لذلك فإن بحثنا سيتطرق لأهم العقبات التي تواجه القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية و الواقع الذي يصطدم به أي مشروع اصلاحي و ضرورات و احتياجات عملية الإصلاح التي من شأنها تذليل الصعوبات أمام الرغبة في حتمية الإصلاح و التطوير.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على الواقع الحالي للقطاع العام للصناعات التحويلية و المشكلات التي يعاني منها و يطرح قضية إصلاح هذا القطاع من عدة جوانب تشريعية و إدارية و فنية ويتطرق لمجموعة خيارات بدءاً بالتحديث و الاستثمار وصولاً للشراكة مع القطاع الخاص أو الخصخصة، و يتوصل البحث إلى مجموعة نتائج و مقترحات من جراء تطبيق كل خيار، وبما يتلاءم مع طبيعة الاقتصاد السوري، إضافة إلى أن هذا البحث الموجه إلى المختصين بالشأن الصناعي و القائمين على السياسات الصناعية يؤكد على أن قضية إصلاح هذا القطاع هي جوهر عملية الإصلاح الاقتصادي و هي تقع من أي مشروع إصلاحي موقع القلب، و ذلك باعتبار أن درجة تصنيع الاقتصاد هي مؤشر يدلل على تقدم و رقي البلدان.

أهداف البحث:

تظهر أهداف البحث من خلال النقاط التالية:

- تحليل مكامن الخطر والتحديات التي يواجهها القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية والمؤشرات الحالية، الأمر الذي يفرض ضرورة إصلاحه و وضع الخطط اللازمة لإعادة هيكلته و اعتماد تركيب هيكلي أكثر فعالية و جدوى، بما يتوافق مع خصوصية الاقتصاد السوري.

- عرض لخيارات إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية و تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، و الاستفادة من هذه التجارب من خلال إسقاطها على الوضع الاقتصادي السوري و مواءمتها مع خصوصيته، و صولاً إلى نتائج و مقترحات تفيد في تطوير و إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية السوري.
- إبراز مكونات البيئة التمكينية لعملية إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية التي من شأنها أن تطور بنية القطاع و تكرس مفهوم التنافسية وتنويع الإنتاج الصناعي القائم على الاستفادة من المزايا التنافسية المتوافرة، والارتقاء بالمنتج المحلي إلى المستوى العالمي .

فرضيات البحث:

يقوم بحثنا على عدة افتراضات و هي :

الفرضية الأولى: وجود ترابط بين إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية و تطويره و النهوض بمستواه و بين تطور مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني السوري.

الفرضية الثانية: تجارب الإصلاح السابقة في إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية لم تعط النتائج المرجوة منها بسبب غياب رؤية متكاملة للإصلاح الوطني و لخصوصية الاقتصاد السوري.

الفرضية الثالثة: وجود صلة بين عملية الإصلاح الإداري في المؤسسات العامة و تطوير القطاع العام للصناعات التحويلية، واعتباره أحد أهم متطلبات الإصلاح.

الفرضية الرابعة: فشل محاولات اصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية يعيق عملية التنمية الاقتصادية و يؤثر سلباً على مستوى المعيشة.

منهج الدراسة:

يتم استخدام المنهج التاريخي والوصفي في عرض الإجراءات المتخذة لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية حتى الوقت الحاضر، بالإضافة إلى عرض واقع هذا القطاع و تحليل مؤشراته، و كذلك يتم استخدام المنهج التحليلي الاستقرائي في عرض بيانات القطاع و الحالة العملية المدروسة، كما أن الإطار الزمني للبحث يتناول الفترة (2007–2011) بالنسبة لدراسة القطاع العام للصناعات الكيميائية، و الفترة (2005–2010) بالنسبة لكامل القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية.

الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض لأهم الدراسات التي تناولت موضوع القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية:

- دراسات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO): قدمت منظمة اليونيدو عامي 2003 و 2004 و بالتعاون مع وزارة الصناعة السورية مجموعة دراسات اقتصادية بهدف مساعدة وزارة الصناعة على تشخيص واقع القطاع العام للصناعات التحويلية و اقتراح استراتيجية صناعية لتطويره، والتي خلصت في معظمها إلى ضرورة تطوير التشريعات الإدارية القائمة، وفصل الإدارة عن الملكية و العمل بمبدأ الإدارة الاقتصادية، وكانت أهم هذه الدراسات:

  • تقرير اليونيدو في شأن الإستراتيجية الصناعية في الجمهورية العربية السورية عام 2003
  • إصلاح القطاع العام : المسائل الأساسية والخيارات
  • برنامج التحديث والتطوير الصناعي المعد من قبل منظمة اليونيدو 2004

- دراسات وكالات التنمية العاملة في سورية (EU، JICA, SEBC): تقوم منظمات التعاون الدولي العاملة في سورية و بالتعاون مع هيئة التخطيط و التعاون الدولي بإعداد دراسات اقتصادية و تقارير دورية وفقاً للإتفاقيات الموقعة مع الحكومة السورية، و أهمها التقارير التي كانت تصدر سنوياً عن مركز الأعمال و المؤسسات السوري بعنوان " اتجاهات الاقتصاد السوري"

أطروحات الماجستير

دراسة شادي محسن علي (2008)[1]: آلية دخول القطاع العام للصناعات التحويلية السوري في سوق الأوراق المالية

تهدف هذه الدراسة إلى شرح واقع القطاع العام للصناعات التحويلية السوري، ودراسة التجارب العالمية المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي بشكل عام، والقطاع العام للصناعات التحويلية بشكل خاص (التجربة المصرية في الخصخصة، تجربة اقتصاديات آسيا، التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي) وركزت الدراسة على المناخ الاقتصادي المطلوب لدخول القطاع العام للصناعات التحويلية في سوق الأوراق المالية في سورية، وآلية هذا الدخول، من خلال تحويل شركات القطاع العام للصناعات التحويلية إلى شركات عامة مساهمة، وبإشراك العمال في ملكية هذه الشركات، و تضمنت الدراسة مقترحات لتعديل آلية عمل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، القائم على أساس دور الوسيط بين ما يدفع من أقساط المشتركين، وبين ما ينفق على المستفيدين من هذه المؤسسة (رواتب المتقاعدين، الضمان الصحي) وتحويلها إلى صندوق استثماري يشارك في الاستثمار في شركات القطاع العام للصناعات التحويلية.

خلصت الدراسة إلى أنّ العبء الأكبر في ظل الإصلاح الاقتصادي سيقع على عاتق المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، التي يمكن أن تتحول إلى هيئة اقتصادية منوط بها ربط مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية كضمان للمواطن وتحقيق الجزء الاجتماعي من اقتصاد السوق، بالإضافة إلى دورها في متابعة الأرقام والمؤشرات الاقتصادية الشفافة والدقيقة، التي تسمح بتقييم الواقع الاقتصادي العام في سورية وتحليل المعطيات الحقيقية، كونها على تماس مباشر مع العامل والمنشأة والسوق.

[1]) شادي، محسن علي: آلية دخول القطاع العام للصناعات التحويلية السوري في سوق الأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2008.

دراسة نسرين الخطيب (2008)[1] بعنوان " مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية"

تركز هذه الدراسة على الأثر المتوقع من إندماج الاقتصاد السوري في الاقتصاد العالمي، وبشكل خاص دراسة أثر متغيرات العولمة و الثورة التكنولوجية في الاقتصاد السوري بشكل عام، وتحديد الآثار والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي تتركها هذه المتغيرات في الصناعة التحويلية في سورية.

وتحاول هذه الدراسة تحليل واقع قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد السوري ، وبيان الاتفاقات التجارية التي تم توقيعها مع الدول الأخرى، مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا)، و اتفاقية تحرير التجارة مع تركية، وبيان أثر هذه الاتفاقات على الصناعة السورية، و كانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أن قطاع الصناعة إجمالاً في سورية بعيد عن المقومات والمعايير الحديثة للمنافسة، مما سيعرضه إلى صعوبات وضغوطات عديدة نتيجة عملية الانفتاح والتحرير الجارية في الاقتصاد السوري، خصوصاً في الأجل القريب والمتوسط، مع وجود إمكانية حقيقية للاستفادة من الفرص التي تتيحها مشاريع الشراكة في الأجل البعيد، في حال تمت إعادة تأهيل قطاع الصناعة، بحيث يعمل وفق المعايير الاقتصادية وبما يتناسب مع مقتضيات النفاذ إلى الأسواق الدولية.

دراسة آلان معزول (2009)[2] بعنوان " سياسات إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في إطار الإصلاح الاقتصادي"

تضمنت الدراسة شرح لأهم المشكلات الاقتصادية والإدارية التي يعاني منها القطاع العام، و بيت أنّ الأسباب الحقيقية لهذه المشكلات غير مرتبطة بالقطاع العام نفسه، بل مرتبطة ببيئة العمل المحيطة بالقطاع، و أنّ مسألة الكفاءة لا تتوقف على الملكية بحد ذاتها بقدر ما تتوقف على درجة الاستقرار التي تتمتع بها السياسات العامة، والمناخ العام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المحيط بعمل القطاع العام وفي سبيل تطوير القطاع العام، استبعدت الدراسة في معرض ذكر خيارات تطوير القطاع العام خيار الخصخصة، انطلاقاً من السلبيات التي يمكن أن تنجم عن تطبيقها، وعدم توافر الحدود الدنيا لمتطلبات الخصخصة في

[1]) الخطيب، نسرين: مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008.

[2]) معزول ، آلان ،سياسات إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في إطار الإصلاح الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009.

الاقتصاد السوري، و كانت نتيجة الدراسة وجود حاجة ماسة لإجراء إصلاح جذري متعدد الجوانب للقطاع العام يترافق بإصلاح اقتصادي وإداري شامل لخلق البيئة الملائمة لعمل القطاع العام.

أطروحات الدكتوراه

دراسة هدى رجب (2009)[1] بعنوان " **الإصلاح الإقتصا دي في سورية و إنعكاساته على وضع و آفاق الصناعة التحويلية**"

ركزت الدراسة على تشخيص واقع القطاع العام للصناعة التحويلية و سلطت الضوء على سلبياته و أهم خطوات الاصلاح الاقتصادي المطلوب إجرائها المتمثلة بتعديل التشريعات الاقتصادية ذات الصبغة المصرفية والنقدية، و تطوير القطاعات المنتجة من زراعة وصناعة و الاستفادة من المواد الأولية المتوفرة، وتوصلت الدراسة بالنتيجة إلى ضرورة إجراء إصلاح اقتصادي في سورية، و تحليل انعكاساته على مؤشرات قطاع الصناعة التحويلية، مع دراسة حالات عملية في هذا القطاع تشكل الجزء الأهم منه و هي قطاع الصناعات النسيجية و دور القوى العاملة في عملية الإصلاح.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين، أنّ هذه الدراسات أجمعت على ما يلي:

1. أهمية الإصلاح الاقتصادي في سورية، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية التي يعاني منها القطاع العام للصناعات التحويلية والاقتصاد السوري عموماً.
2. أهمية تهيئة بيئة العمل المناسبة لعمل القطاع العام للصناعات التحويلية في ظل الأوضاع الحالية، لمواجهة سياسات الانفتاح والتحرير، والعمل بآليات السوق.

وهنا تأتي أهمية بحثنا هذا، في محاولته الإضافة على الدراسات السابقة، من حيث التركيز على سياسات إصلاح شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، وتحليل تأثير التوجهات الاقتصادية الجديدة ، في إصلاح هذه الشركات، في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، ومناقشة الخيارات والوجوه الإصلاحية المتعددة والممكن تطبيقها على هذه الشركات.

[1]) رجب، هدى ، الإصلاح الإقتصادي في سورية و إنعكاساته على وضع و آفاق الصناعة التحويلية، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2009

الفصل الأول
القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية
و دوره في الاقتصاد الوطني

المبحث الأول

التطور التاريخي للقطاع العام

المبحث الثاني

واقع القطاع العام للصناعات التحويلية في الاقتصاد السوري

المبحث الثالث

المشكلات و العقبات التي تواجه القطاع العام للصناعات التحويلية

مقدمة

يُعد القطاع العام للصناعات التحويلية في معظم البلدان قطاعاً هاماً و أساسياً، و تستند هذه الأهمية إلى الدور و المهام المناطة بهذا القطاع و مدى تلبيته لها و النتائج و المخرجات العملية المأمولة، كما أنَّ دوره يرتبط إلى حد بعيد بالمرحلة التاريخية التي تمر بها الدولة، فسيرورة تطور تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تظهر أنَّه اختلف باختلاف المرحلة التاريخية واختلاف المدارس الاقتصادية التي هيمنت على الفكر الاقتصادي1، حيث نجد بأن سورية بعد الاستقلال تزايد فيها دور القطاع الخاص و طبقت نظام السوق، و في عام 1963تحولت إلى الاقتصاد الموجّه و دخلت مرحلة التأميمات التي وصلت ذروتها في عامي 1964–1965، و هكذا تعاظم دور القطاع العام للصناعات التحويلية في الاقتصاد السوري و بدأ يتوسع و يشكل قوة داعمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أنَّ أزمة الثمانينات أظهرت عوامل الضعف والخلل في الاقتصاد السوري، و بدأ الحديث عن عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية، ومن بينها إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، وبدأت الأنظار تتحوّل تدريجياً للقطاع الخاص، خصوصاً بعد المستجدات الدولية، من فشل التجربة الاشتراكية و انهيار الاتحاد السوفياتي ، وظهور العولمة وقيادة القطب الواحد والتوجّه العالمي نحو اقتصاد السوق، حيث بدأ التوجه نحو تشجيع القطاع الخاص في إطار التعددية الاقتصادية، دون أن يؤثر ذلك على معادلة "قيادة الاقتصاد الوطني من قبل القطاع العام"، ولكن نتيجة تراكم الأوضاع الصعبة للقطاع العام الصناعي، وعدم التوصل لصيغة نهائية و حلول اقتصادية ناجعة، وضعت الخطة الخمسية العاشرة مجموعة استراتيجيات اتاحت الفرصة للقطاع الخاص بمشاركة أوسع في العملية الاقتصادية، و ركزت بصورة أشمل على تعزيز دور الدولة في إدارة العملية الاجتماعية و رسم سياسات العملية الاقتصادية من خلال التخطيط التأشيري، وهذا يعني أن مهمة القطاع العام للصناعات التحويلية تغيرت في إطار المرحلة الجديدة المتمثلة بالانتقال إلى اقتصاد السوق.

من هنا، فإنّهَ و على الرغم من القرار السياسي الصارم في استكمال نهج التعددية الاقتصادية وتحقيق التشاركية، والمحافظة على القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية، من الضروري إخضاع هذا القطاع لتشخيص منهجي واضح علمي و واقعي و لإعادة ترتيب الأهداف والأولويات و الفرص و التحديات، بمعنى

[1]) معزول ، آلان ،سياسات إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في إطار الإصلاح الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009، ص92

تحديد الهدف و المطلوب منه في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، و لا بد من توفر الإرادة الصادقة والرغبة الفعلية في الإصلاح والتنفيذ الفعلي للاستراتيجيات والسياسات الإصلاحية، فمن خلال نظرة شاملة لمسيرة إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية (1985–2012) يلاحظ أنَّه ليس هناك نتائج اقتصادية ملموسة على أرض الواقع، نتيجة غياب رؤية إستراتيجية إصلاحية متكاملة و عدم تنفيذ السياسات و الاستراتيجيات الموضوعة ، بل على العكس فإن الدراسات و المحاولات الإصلاحية التي يتم إنجازها تكون أقل جودة بالمفهوم النظري من سابقتها، و بذلك يجب الإقرار بكل صراحة و وضوح بأن الحكومة تعثرت في تطبيق إستراتيجية إصلاحية جديّة على شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، وخاصةً بعد فشل مشروع إصلاح القطاع العام الصناعي عام 2007، والأداء المتواضع لتطبيق الخطط الخمسية المتعاقبة في القطاع العام للصناعات التحويلية.

في ضوء ما سبق، فإنَّ عملية تقييم هذا القطاع خلال السنوات السابقة، و اعتباره عبء على الاقتصاد الوطني بالمطلق هي غير عادلة، لأنه لا بد لنا من الاعتراف بأنه كان أساساً للاقتصاد الوطني في مرحلة تاريخية معينة و أدى واجباً اجتماعياً هاماً، و لابدّ من الأخذ بعين الاعتبار العوائد غير الاقتصادية المتحققة منه، و أما في في ظل الظروف الاقتصادية الجديدة، فإنه يجب أن تتم عملية تقييم القطاع باعتباره قطاعاً منتجاً وفق المعايير الاقتصادية فقط لتأسيس قطاع تنافسي قادر على أن يشكّل أداة فعّالة بيد الدولة للتدخّل في السوق، أما تحقيق الأهداف الاجتماعية للدولة، فإنَّها يمكن أن تتم بالتدخّل في وضع السياسات و عن طريق منظومة ضمان إجتماعي.

و في إطار ذلك سنتطرق في هذا الفصل للمباحث التالية:

- المبحث الأول:التطور التاريخي للقطاع العام
- المبحث الثاني:واقع القطاع العام للصناعات التحويلية في الاقتصاد السوري
- المبحث الثالث:المشكلات و العقبات التي تواجه القطاع العام للصناعات التحويلية

المبحث الأول: التطور التاريخي للقطاع العام

يعتبر دور الدولة و محتواه وحدوده واحداً من أهم نقاط النقاش والعمل السياسي في الأوساط الثقافية والرسمية والشعبية، وهذا ما أدّى –عملياً– إلى ظهور عدة أشكال للدولة الحديثة، وخاصةً مع تطور و تبلور النظريات الاقتصادية والاجتماعية المتولدة نتيجة تراكم ثقافة العمل السياسي والاجتماعي، و سورية شأنها شأن جميع الدول تأثرت بالتغيرات الإيديولوجية الدولية و واجه القطاع العام فيها خلال السنوات السابقة الكثير من التحديات و المشكلات التي أسهمت بتراجع قدرته على المنافسة و انخفاض نسبة مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تراجع مخرجاته و تضاؤل دوره في عملية التنمية الإقتصادية، الأمر الذي يفرض ضرورة معالجة الاختلالات والصعوبات التي يعاني منها وصولاً إلى تطويره.

1-1- نشأة القطاع العام[1]

تميزت الفترة الزمنية الواقعة خلال (1500–1800) باحتلال قطاع التجارة مرتبة متقدمة في النشاط الاقتصادي، عندما «ظهرت الدولة كوحدة سياسية في فرنسا ثم انكلترا»[2]، حيث تركّز الفكر لدى أصحاب المدرسة التجارية (الميركانتيلية) على ضرورة تدخل الدول بشكل محكم لبناء دولة قوية اقتصادياً في مواجهة بقية الدول، و يتجلى ذلك في تنظيم التجارة وسن القوانين اللازمة لذلك، ثم تغيرت هذه الأفكار مع ظهور الفكر الفيزوقراطي، وانتشرت المفاهيم التي تستند إلى فكرة القانون الطبيعي، ونشأت دولة المذهب الحر التي تعتقد في أن الفرد هو مركز النظام وهو الوحدة السياسية له، وترى هذه المدرسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وانحصار دورها في وظائف الأمن والقضاء، و اعتبار الزراعة النشاط الأساسي للدولة وهي مصدر الثروة، وأن التجارة ليست إلا نشاط عقيم، وعارضوا كل القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي، لكن فكر الفيزوقراطيين لم يدم طويلاً حيث عجزت أفكارهم عن القيام بأي إصلاح ملموس.

---

[1]) معزول ، آلان ،مرجع سابق، ص 47.

[2]) فتحي أبو الفضل وآخرون، دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، 2004، ص 46.

البداية الحقيقية لتشكل ملامح النظام الرأسمالي كان حين انطلاق الثورة الصناعية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، حيث شهدَت هذه المرحلة ازدهار النشاط الصناعي «الإنتاج أكثر من الاستهلاك»، مع توفر فوائض مالية كبيرة جداً، سمحت للرأسماليين الصناعيين بالاستثمار في مجالات عديدة، وأصبح مفهوم الثروة في الرأسمالية منبع السُلطة، و ساد مفهوم عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، لأن أفضل حكومة بنظرهم هي تلك الأقل تدخلاً في شؤون الناس وآليات السوق.

وتعتمد النظرية الكلاسيكية على مجموعة مبادئ هي (الحرية– القانون الطبيعي– المنافسة الكاملة)، وترى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يثير العديد من المشاكل ويجعلها قليلة الفاعلية والكفاءة، و يجب أن ينحصر دورُ الدولة في تلك الوظائف التي تقوم بها الدولة الحارسة (الأمن، القضاء، الدفاع)، ومن هذا المنطلق ظهرت المناداة بـ "اليد الخفية" التي تعمل على إجراء التوازن الاقتصادي المنشود، كما ظهر فيما بعد من ينادي بالطريق الثالث الذي يعمل على المواءمة بين قوانين السوق وآلياته وتدخل الدولة والتقارب بينهما.

في عام (1929)، عندما حدث الكسَاد العظيم، وفشلت النظرية الكلاسيكية التقليدية في معالجة المشكلات الاقتصادية من تزايد البطالة، وانخفاض في مستويات التشغيل، هبَّت رياح جديدة على الفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية، عندما صاغ كينز[1] نظريته في كتابه الشهير "النظرية العامة للتشغيل وسعر الفائدة والنقود" وركز فيه على أن تنشيط الطلب الفعّال وتحقيق التشغيل الكامل لتحقيق التنمية الاقتصادية يمكن أن يتم بزيادة الإنفاق الاستثماري العام لتعويض عدم كفاية الاستثمار الخاص والتي تعتبر السبب الرئيسي للبطالة؛ وارتبطت "الكينزية" بعد الحرب العالمية الثانية بـ (دولة الرفاه)[2] ، إذ أن تعمير ما خربته الحرب

[1]) جون مينارد كينز (1881–1946) ولد في مدينة كامبريدج وكان والده يتولى منصباً جامعياً، التحق كينز عام (1903) بجمعية المحافظة المعروفة باسم (الحواريين) وهي جمعية سرية تهدف إلى السعي إلى الحقيقة مع التقوى المطلقة، وانخرط في السلك الجامعي بعد أن قضى عامين في مكتب الشؤون الهندية، وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى كان من مستخدمي وزارة الخزانة البريطانية واشترك في المفاوضات مع الألمان، لكنه استقال لعدم موافقته على التعويضات التي فرضت على ألمانيا، أصدر كتيب بعنوان "نهاية دعه يعمل" ولم يكن يؤمن بنظرية "اليد الخفية" وهو يرى أن المشكلة السياسية للبشرية تتمثل في الجمع بين ثلاثة أشياء هي "الفعالية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والحرية السياسية"، وفي عام (1936)، وبعد متابعته للكساد العظيم وتداعياته، أصدر كتابه الشهير "النظرية العامة للتشغيل وسعر الفائدة والنقود" اشترك في مفاوضات (بريتون وودز) واختلف مع المندوب الأميركي حول مهام وتركيبة وطبيعة النظام النقدي العالمي.

[2]) أطلق تعبير "دولة الرفاه" أو الدولة الحانية أو الراعية على نموذج الدولة التي تبلورت بعد الحرب في أوروبا الغربية، من خلال المساومة التاريخية التي حصلت بين نقابات العمال وأصحاب العمل والحكومة.

ومواجهة النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، كان بحاجة إلى سياسات اقتصادية تؤكد دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، حيث تحقِّق من خلال هذه السياسات النمو في الدول الرأسمالية الصناعية.

بدأ دور الدولة يزداد بقوة في توجيه النشاط الاقتصادي في السنوات اللاحقة للانهيار الاقتصادي العالمي الذي تلا الكساد الكبير في عقد الثلاثينات، ثم تبلور في أعقاب الحرب العالمية الثانية، في ضوء المساومة التاريخية التي نجمت عن تفاهم نقابات العمال والأحزاب الاشتراكية ورجال الأعمال والحكومات في أوروبا الغربية من أجل إعادة إعمار ما خربته الحرب وإقامة نموذج اقتصادي يستطيع الوقوف في وجه الزحف الشيوعي القادم من الشرق؛ وقد برهنت التجربة في ذلك الوقت على أن القطاع الخاص غير قادر لوحده على مواجهة الأزمة وتحقيق أهداف إعادة الإعمار، كما أن آليات السوق لم تعد كافية للعودة إلى حالة التوازن الاقتصادي، هذا الواقع وفر البيئة المناسبة لتعميم الأفكار الكنزية الداعية إلى ضرورة تدخل الدولة كسبيل لمعالجة نواحي النقص من خلال استخدام أدوات السياسية المالية، خصوصاً بعد أن تبين أن استخدام أدوات السياسة النقدية بمفردها غير كاف لتحقيق التشغيل الكامل للموارد، كما أن هذه الظروف سمحت للدولة بالخروج عن مبدأ توازن الموازنة، حيث أصبح بإمكان الدولة التوسع في الإنفاق العام رغم تحقيق عجوزات واضحة في موازناتها، طالما أن العجز يُسهم في تحقيق حالة من التوازن الاقتصادي نتيجة رفع مستوى الطلب الكلي الفعال، وفي ظل هذا الواقع الجديد تطورت وظائف الدولة، و سعت الحكومات لتوفير السلع والخدمات وتوجيه الإنتاج، كما استهدفت تحقيق التوزيع العادل للدخل وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد، وتحققت إنجازات إنمائية كبيرة في الصحة والتغذية والتعليم.

ومع حلول سبعينيات القرن العشرين واجهت معظم دول العالم مشكلات ضخمة، على رأسها زيادة معدل الكساد والتضخم في آن واحد، وتزايد حجم الدين العام، وذلك جراء زيادة عدد سكان العالم و زيادة احتياجاته الاستهلاكية، نتيجة تغير خريطة العالم الاقتصادية والسياسية، بزوال المستعمرات وانحسار الحروب، وقد عجزت النظرية الكينزية عن تقديم حلول عاجلة وفعّالة لهذه الظاهرة التي أصبحت معروفة بـ "الكساد التضخمي"، وجرى آنذاك صراع فكري حول الوصفات الاقتصادية المطبَّقَة، انتهى بهزيمة الكينزية وصعود الليبرالية الاقتصادية الجديدة الذي بدا واضحاً في نجاح مارغريت تاتشر ووصولها إلى رئاسة الوزراء البريطانية (1979)، ونجاح ريغان كرئيس للولايات المتحدة الأميركية عام (1980).

1-2- مفهوم القطاع العام.

قبل الخوض في تحليل واقع القطاع العام للصناعات التحويلية و مشكلاته لا بد من تحديد ما هو المقصود بالقطاع العام وتمييزه عن القطاع الخاص، فتعبير القطاع العام يستخدم في الأدبيات الاقتصادية للدلالة على النشاطات القائمة على أساس ملكية الدولة لرأس المال والمنتجات، في حين أن القطاع الخاص يشمل النشاطات الاقتصادية القائمة على الملكية الخاصة سواء كانت ملكية فردية أم ملكية جماعية، وكلا المفهومين ينطلقان من معيار واحد وهو الشكل الحقوقي للملكية[1].

أساس فكرة القطاع العام تستند على مفهوم التدخل الاقتصادي للدولة، من جهة تأمين الخدمات العامة كالدفاع والأمن وغيرها من الخدمات المنوطة بالدولة الراعية لحدود البلاد، أو على مستوى أشمل وهو ضمان تطبيق السياسة الاقتصادية المرسومة للدولة وللتحكم في بعض المتغيرات الشمولية لتحقيق استقرار و توازن الاقتصاد الوطني، ودفع عملية التنمية الاقتصادية، وتحقيق عدالة توزيع الدخل القومي والتوظيف.

إن وضع القطاع العام في البلدان النامية يظهر الدولة بوصفها الطرف الأكثر جباية للدخل، وهي الطرف الذي يتولى إنفاق أعظم جزء من الموارد المالية، وبعبارة أخرى تعتبر الدولة هي المحدد الأكبر للنشاط الاقتصادي و هي المسؤولة عن صياغة هيكل الاقتصاد الوطني، وعلى عاتقها مهمة المبادرة إلى إقامة البِنى الأساسية والمشاريع الهيكلية، وإقامة المؤسسات والهيئات العامة لاستثمار موارد الدولة ومقوماتها والتي لا تتوافر لدى القطاع الخاص، وهذا الدور متشابه إلى حد كبير في معظم الدول النامية من حيث إن معظم النشاطات الاقتصادية للدولة تميل نحو التركيز على تشييد البِنى التحتية، وتقديم الخدمات الاجتماعية.

وعلى هذا فإن القطاع العام قد أسس نتيجة هذا الدور الذي اطلع به منشآت لم تكن موجودة من قبل، ومن ذلك المصالح والمؤسسات العامة، والشركات العامة واستثمارات القطاع العام، و أصبح إنتاجه يشكل الجزء

[1]) فتحي أبو الفضل وآخرون، دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة ، مرجع سابق، ص 52.

الأعظم من مجمل الناتج القومي الوطني، و هذا ما فرض اعتباره محوراً تنموياً رئيسياً في إنشاء المشروعات الاقتصادية الكبيرة الحجم و تسريع عملية التنمية الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل القومي.

وبما أنَّ القطاع يعبر عن مجموعة الأنشطة والمؤسسات والهيئات التي تعمل في مجال محدد، فإنَّه يمكن اعتبار القطاع العام مجموعة الأعمال التي تمتلكها الدولة وتقوم بها[1]، وذلك في سبيل تحقيق غايات مختلفة تتباين بحسب النظام الاقتصادي القائم ودرجة تطور الدولة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وبالتالي فان الحديث عن القطاع العام أو دور الدولة غير منفصل عن قضايا الملكية التي هي أساس كل نظام اقتصادي.

وفي هذا الإطار، يمكن تعريف القطاع العام من الناحية الاقتصادية، بأنّه القطاع الذي يتكون من الوحدات الإنتاجية التي ترتبط مع بعضها بروابط اقتصادية نابعة من طبيعة النشاط الإنتاجي نفسه، وبغض النظر عن وجود روابط قانونية فيما بينها، ومن الناحية القانونية يقوم تنظيم القطاع العام على مئات من الشركات، التي تضم كل مجموعة منها مؤسسة نوعية واحدة تخضع بدورها لسلطة وزير معين[2].

من المتعارف عليه اطلاق مصطلح القطاع العام على كافة المؤسسات الحكومية (بما فيها الوزارات)، إلا أننا يمكننا التمييز هنا بين القطاع العام الإنتاجي والقطاع العام الإداري، وفي سبيل ذلك، فإن تعبير القطاع العام الاقتصادي يستخدم للدلالة على جانب من النشاط الإنتاجي للقطاع العام تمييزاً عن المؤسسات والهيئات العامة ذات الطابع الإداري.

في سورية يوجد هيكلية نمطية للقطاع العام تشابه إلى حد كبير الكثير من الدول العربية و منها مصر، حيث يمارس القطاع العام نشاطه الاقتصادي بواسطة شركات عامة تجتمع تحت إدارة مؤسسة اقتصادية معنية بإدارة قطاع اقتصادي ما (مثلاً تضم المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية ثلاث عشرة شركة تعمل في مجال الصناعات الكيميائية)، قد تضم عدداً من المعامل أو الوحدات الاقتصادية، وقد تتبع هذه الشركات مباشرةً إلى الوزير المختص، كما تقسم الشركة إلى عدد من المديريات، كمديرية التخطيط والمديرية المالية

---

[1]) معزول، آلان: مرجع سابق، ص10.

[2]) عبد الله، إسماعيل صبري: تنظيم القطاع العام (الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية)، دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى 1996، ص10.

ومديرية الإنتاج.. الخ[1]، وفي بحثنا هذا، سنتناول مفهوم القطاع العام الاقتصادي، و على وجه الخصوص القطاع العام للصناعات التحويلية، ولن نخوض بالجوانب المتعلقة بالقطاع العام الإداري.

1-3- تطور القطاع العام في سورية

تعتبر مرحلة جلاء الاستعمار عام 1946 مرحلة مفصلية في الحياة الاقتصادية السورية، حيث واجهت أمرين غير منفصلين هما، الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي، الأمر الذي فرض ضرورة القيام بجملة من التغييرات التي تناولت الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد تم إنهاء سياسة الباب المفتوح التي كانت تتبعها فرنسا، والتي أعاقت نمو الصناعة الوطنية، وتم تركيز العمل على إعادة توزيع الثروة، وخلق فرص العمل وتدريب القوى العاملة الوطنية، ولم تدخل الدولة في هذه المرحلة في مجال الصناعات التحويلية، و اتجهت نحو تأميم رأس المال الأجنبي في القطاعات الإستراتيجية، والقضاء على الاحتكارات الاقتصادية المحلية والأجنبية، حيث تمّ في أوائل الخمسينيات، تأميم شركتي الكهرباء والحافلات في دمشق وحلب... ثم دخلت الدولة ميدان التصنيع، بإنتاج بعض السلع الاستهلاكية، كما أقامت الحكومة في أواسط الخمسينيات، بمساعدة تشيكية مصفاة للنفط (في حمص)، لحساب القطاع العام، التي كانت في حينها، أول خرق من نوعه في جدار الاحتكارات النفطية في العالم الثالث، وهكذا كان ظهور القطاع العام منذ البداية مشحوناً بالمضامين السياسية والاجتماعية الوطنية والتحررية[2].

وفي ذات الوقت، فرضت الدولة قيوداً على الواردات، ومنحت رأس المال المحلي حرية أكبر وقدمت التسهيلات والإعفاءات للصناعة الوطنية الناشئة وقامت بتوفير الحماية والدعم، ففي عام 1952، صدر قانون تشجيع الصناعة الذي تضمن إعفاءات جمركية للآلات المستوردة بغرض المشروعات الصناعية، كما أعفيت من الضرائب لمدة ست سنوات، وأعفيت من ضريبة الأرباح على حصة معينة، وقدمت التسهيلات والوسائل التي تمكّنها من الحصول على القروض بفوائد معتدلة بضمان الحكومة، وكانت سياسة الدولة هنا تتسم

[1]) عبد الله، إسماعيل صبري: تنظيم القطاع العام (الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية)، مرجع سابق، ص155.

[2]) دليلة ، عارف ، تجربة سورية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، مركز درسات الوحدة العربية، القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي، بيروت 1990, ص397

بالليبرالية تجاه القطاع الخاص، انطلاقاً من دعم الاقتصاد الحر، وبقناعة تشجيع المبادرة الفردية، وليس استناداً إلى خيارات إيديولوجية أو اجتماعية أو تنموية لدى القائمين على إدارة الاقتصاد الوطني، الأمر الذي اتضح لاحقاً، عندما تبين بأنّ الأسواق والقطاع الخاص غير مهيئين للقيام بأعباء التنمية، فأسواق الدول النامية قاصرة يشوبها الاختلال، وهي تابعة للاقتصاد الغربي وغير قادرة على المنافسة، فضلاً عن أن الأسعار لا تعبر عن الندرة الحقيقية بقدر ما تعكس مظاهر الاحتكار، كما ثارت الشكوك حول قدرة القطاع الخاص، وأنَّه في سعيه وراء تحقيق الربح، قد يعرقل جهود التنمية ذاتها.

روجت لهذا الفكر في ذلك الحين المؤسسات الدولية الرسمية مثل البنك الدولي آنذاك الذي لا يقرض إلا الحكومات أو بضمان الحكومات، وهو يرى أنَّ الأسواق المحلية هزيلة يعوزها بنية أساسية مادية ومؤسّسية، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها، ومن ثم، لابد من الاعتماد على الدولة في تأمين هذه البنية والقيام بالمشروعات الكبرى وربما ساعد على شيوع هذه الأفكار، و ما خلفته الحرب العالمية الثانية من تدمير لمعظم الاقتصاديات في أوروبا واليابان، الأمر الذي تطلب برامج هائلة لإعادة الإعمار، وفي مقدمتها "مشروع مارشال" حيث قامت الحكومات بدور ملحوظ في عملية البناء والتعمير[1].

في إطار ذلك يمكننا اعتبار التأميمات التي طالت القطاعات الإستراتيجية النواة الأولى للقطاع العام في سورية، وبالتالي فإنَّ حجم و هيكلية وبنية هذه النواة جاءت متوافقة مع المنشآت الموجودة، بما تحمله من نقاط ضعف وسلبيات، نتيجة سيطرتها الاحتكارية على سوق ضعيفة أساساً وخالية من أي شكل من أشكال المنافسة والكفاءة الإنتاجية.

كما أنّ عملية نقل ملكية هذه القطاعات إلى الدولة لم تجعلها أفضل حالاً و لم تحسن من ظروفها الإنتاجية، وخاصةً في المراحل الأولى، و ذلك كان نتيجة عدم توفر الأجهزة الإدارية المطلوبة في مراكز اتخاذ القرار، وافتقار الأجهزة الإدارية في ذلك الوقت إلى الخبرة العلمية والعملية.

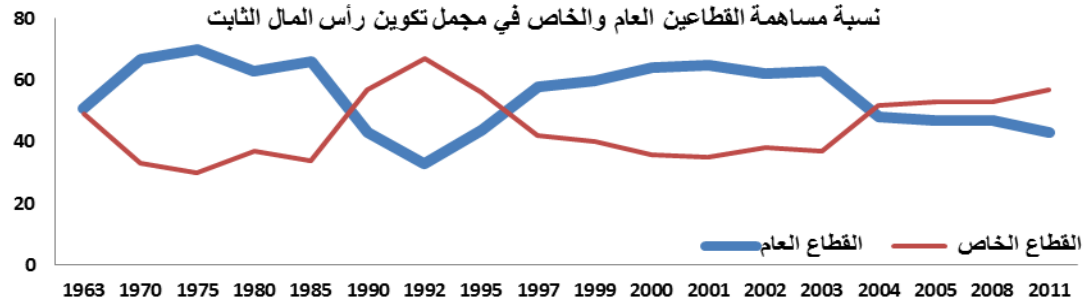
خلال النصف الثاني من القرن الماضي، بدأ الاقتصاد السوري ينتهج الخطط الخمسية، التي كانت بمثابة خطة متوسطة المدى للانفاق الاستثماري، وهي أداة فعالة لتدخل الدولة، و نتيجة لذلك اتسع نطاق القطاع

[1]) البلاوي، حازم: دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 1998، ص8.

العام وأصبح مسيطراً على عدد من القطاعات، كالتجارة الخارجية والمال والمصارف، وفي عدد من الصناعات التحويلية، كما أنّ انتهاج سورية للاشتراكية كمذهب اقتصادي، أدى إلى صدور عدد من التشريعات ذات الصبغة الاشتراكية، منها تأميم المصارف الخاصة و عدد من المؤسسات الصناعية، وقد أتسع بشكل أكبر بعد عملية التأميمات عامي (1964–1965)، التي طالت عدداً من المنشآت الصغيرة لرأس المال المحلي[1]، وهكذا بدأ القطاع العام يمثل الطرف المسيطر في الاقتصاد، فقد تم تأميم 108 شركة صناعية، 37 شركة منها بنسبة تأميم 100%، و27 شركة بنسبة 90%، و44 شركة بنسبة 75%.

كرست بعد ذلك الخطط الخمسية الثالثة والرابعة والخامسة الدور القيادي للقطاع العام، عندما تمّ تحديد استثمارات معينة للقطاع الخاص، وحُمِّل القطاع العام العبء الأساسي في تنفيذ الخطة، ويظهر ذلك من خلال تتبع نسبة مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في مجمل تكوين رأس المال الثابت (إجمالي الاستثمارات المحلية) بالأسعار الثابتة لعام 2000، كما في المخطط (1).

المخطط رقم (1)



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للعامين 2000–2011، الجدول رقم 1/37

ويبين المخطط المذكور، أنَّ نسبة مساهمة القطاع العام في عام 1963، كانت 51% من إجمالي رأس المال الثابت، بينما كانت نسبة مساهمة القطاع الخاص 49%، ومع نهاية الخطتين الخمسية الأولى والثانية عام 1970 كانت نسبة مساهمة القطاع العام 67%ونسبة مساهمة القطاع الخاص 33%، هذه الزيادة في مساهمة القطاع العام ودور الدولة في النشاط الاقتصادي مرتبطة بتطور الدولة واكتمال مؤسساتها و دورها

[1]) مرزوق، نبيل: الخصخصة آفاقها وأبعادها، ص98.

الاقتصادي والاجتماعي، إضافةً إلى دورها السياسي في تنظيم المجتمع[1]، وأصبحت هذه النسبة 70% للقطاع العام و30% للقطاع الخاص عام 1975، ثم عادت وانخفضت نسبة مساهمة القطاع العام خلال الفترة (1980–1985) لتصبح 66% مقابل 34% للقطاع الخاص[2]، بعد أن حدد قانون الخطة الخمسية الخامسة تفعيل إمكانات القطاع الخاص وتنشيط الاستثمار الخاص المنتج ليرافق ويكمل القطاع العام كأحد الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية، كما أن هذه الخطة وضعت الاستراتيجيات القطاعية لعام 2000، وكانت الإستراتيجية الخاصة بالصناعات التحويلية تهدف إلى تنشيط هذه الصناعة لتحتل مكاناً رئيسياً في الاقتصاد الوطني، عن طريق الانتفاع الأمثل من الطاقات الإنتاجية المتاحة، وإقامة مشاريع مكملة للصناعات القائمة، وعلى أساس تصنيع المواد الخام المحلية، وكانت الخطة الخمسية الخامسة آخر خطة خمسية تصدر بقانون إلى حين صدور قانون الخطة الخمسية العاشرة، وتضمنت مسودة الخطة الخمسية السادسة (1986–1990)، استمرار دعم مسيرة القطاع العام الاقتصادي وتأمين مستلزمات نموه المادية والبشرية والمالية، ومراجعة قوانينه وأنظمته حيثما تدعو الحاجة، ليضطلع بدوره القيادي والريادي على الوجه الأكمل، والتنسيق بين مساهمات كل من القطاعات العام والتعاوني والمشترك والخاص، لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس تكاملي وغير تنافسي، وصدر قرار من وزارة الصناعة في سورية، تاريخ 1988[3]، تضمن تحديد الصناعات الأساسية المحصور الترخيص بإقامتها واستثمارها بالقطاع العام للصناعات التحويلية، وكذلك الصناعات المتاحة للقطاعين العام والمشترك والخاص، وبذلك شهد القطاع الخاص الصناعي توسعاً كبيراً من حيث تشكيلة وحجوم الإنتاج والتصريف الداخلي والخارجي، نتيجة مجموعة من العوامل مثل[4]: تراجع دور الدولة في الاستيراد ودور القطاع العام للصناعات التحويلية في الإنتاج، وخصوصاً بعد صدور قرارات اقتصادية تحظر استيراد عدد من السلع بحجة توفير القطع الأجنبي، نتيجة أزمة القطع التي كانت تعاني منها

[1]) مرهج العماش، حسين: تجاوز المأزق (منطلقات الإصلاح الاقتصادي في سورية)، دار طلاس، دمشق،الطبعة الأولى 1992، ص28.

[2]) تقارير المكتب المركزي للإحصاء، نشرة الإنتاج و الناتج، للأعوام 1990-2000

[3]) الحمش، منير: التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها، ص126.

[4]) دليلة، عارف، مرجع سبق ذكره، ص401.

سورية خلال تلك الفترة، وزيادة فرص التصدير إلى دول اتفاقات المدفوعات تسديداً للديون الخارجية، وتوسع فرص التهرب الضريبي، التي وجد فيها القطاع الخاص باباً واسعاً لتحقيق الأرباح الضخمة وتجاوز القيود الحكومية وتوفير الرسوم الجمركية، وبذلك أصبحت نسبة مساهمة القطاع العام في إجمالي تكوين رأس المال الثابت 43% في عام 1990، مقابل 57% للقطاع الخاص .

في بداية التسعينيات انخفضت نسبة مساهمة القطاع العام، نتيجة سياسة الانفتاح الاقتصادي، التي كانت تنادي بالتعددية الاقتصادية، و اعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، وصدور قانون تشجيع الاستثمار رقم (10) لعام 1991، الذي أعطى تسهيلات لإقامة العديد من الصناعات، وكذلك ضخ استثمارات كبيرة في استبدال وتجديد آلات القطاع العام للصناعات التحويلية بدلاً من الاستثمار في المشاريع الجديدة، ثم في عام 1992 انخفضت نسبة مساهمة القطاع العام في إجمالي رأس المال الثابت إلى 32% فقط، ثم عاودت الارتفاع خلال بداية القرن الواحد و العشرين لتشكل حوالي 63% في المتوسط للقطاع العام. ومع إقرار الخطة الخمسية العاشرة للفترة (2006–2010) وتبني نهج اقتصاد السوق الاجتماعي وتشجيع الاستثمار والقطاع الخاص وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتعديل بعض التشريعات الخاصة بالمؤسسات والشركات والهيئات العامة، والإصلاح الاقتصادي واقتراح مجموعة مشاريع لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، أخذت نسبة مساهمة القطاع الخاص بالارتفاع حتى أصبحت تقارب الـ 57% في عام 2011 مقابل 43% للقطاع العام.

المبحث الثاني: واقع القطاع العام للصناعات التحويلية في الاقتصاد السوري.

على الرغم من الأهمية الكبرى التي يحتلها القطاع العام للصناعات التحويلية في اقتصادنا ولاسيما أنه يمثل أهم الوسائل للاستفادة من فرص الاستثمار الاقتصادي المتاحة واللازمة لتوفير مصادر دخل وإيجاد فرص عمل وتنويعها تدريجياً من أجل تدارك احتياجات الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، فإن واقع النتائج التي حققها هذا القطاع في قطرنا لا زالت أقل من الطموحات التي كان بالإمكان تحقيقها على صعيد الواقع، إذا ما أخذنا بالاعتبار حجم الدعم الحكومي والموارد والفرص المتاحة لهذا القطاع ومن بين هذه النتائج تبرز في المقدمة مسألة انخفاض العائد المالي والاقتصادي لها, والذي ينعكس بشكل سلبي على مجمل كفاءة أداء هذا القطاع ويجعله عاجز عن القيام بدوره لتحقيق الأهداف المرسومة له.

2-1- أهمية القطاع العام للصناعات التحويلية و سبل تطوير آلية عمله.

القطاع العام للصناعات التحويلية، كان ولا يزال، في عدد من البلدان المتقدمة و الأقل تقدماً واحداً من القطاعات الأساسية في كل حقول الحياة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وفي سورية يمارس هذا القطاع دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية، وكان الهدف الأساسي منه هو دفع عجلة الاقتصاد و تجميع المدخرات المحلية لتوفير الأموال الضرورية للاستثمار بما يحقق أهداف التنمية، وقد نجح هذا القطاع دون شك في تحقيق بعض هذه الأهداف، ولكن بدرجات متفاوتة، و كان الاعتماد على هذا القطاع خياراً تنموياً عبر العقود الماضية ساهم بشكل فاعل في رفد السوق المحلية بمتطلباته الاستهلاكية الضرورية، و تمت تحت مظلته إنجازات مهمة لم تكن لتتحقق من دونه، حيث كان الأساس و الجوهر في وضع الخطط الخمسية للدولة، وكان له الأثر البالغ في إنجاز المشروع التنموي وبناء القاعدة المادية و البنى التحتية الأساسية التي ساهمت في تعزيز استقلالية القرار وتعزيز الصمود في مواجهة كافة التحديات خارجياً وداخلياً، والتخلي عنه أو افتعال العقبات في وجه تطويره يؤدي فيما يؤدي إليه إلى تفكيك القواعد الاجتماعية والاقتصادية.

و بالرغم من جملة الأهداف التي حققها هذا القطاع وخصوصاً الإجتماعية منها، و الدور الذي لعبه في عملية التنمية الاقتصادية، إلا أن الواقع الحالي لهذا القطاع لم يعد مقبول إقتصادياً، لأن تراكم الإهمال الإداري وتخلف أداء العمالة، و تراكم الخسائر المالية، أورث ترهلاً في الإدارة وتخلفاً في الأداء ونقصاً في الإنتاج فضلاً عن سوء المواصفات الفنية وتدني مستوى الجودة وهذا ما سبب خسارات متراكمة و فتح باباً واسعاً للتفنن بطرق الفساد التي هددت كيان هذا القطاع الذي يعتبر اليد الطولى للإدارة وللدولة في تطوير الواقع الاقتصادي وفي رفده بالسلع الضرورية، وإذا كان إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية بشكل واسع وجذري يتطلب جهداً كبيراً فضلاً عن فترة زمنية ليست بقصيرة فلا بد من وضع تصور ورؤية لاصلاحه والبدء بتنفيذ هذه الرؤية من خلال فرع ما محدد ضمن هذا القطاع كالصناعات الغذائية مثلاً كتجربة رائدة، حتى إذا نجحت هذه التجربة كانت نموذجاً لتعميمها على سائر فروع هذا القطاع وبشكل تدريجي وعلى نحو يعيد الفاعلية الاقتصادية والإدارية فضلاً عن المردود.

أدت السياسات الحكومية المتبعة في إدارة القطاع العام خلال الفترة المنصرمة و خصوصاً السياسات المالية المرتبطة بالموازنة العامة للدولة إلى تراجعه و تخلفه و تضاؤل رأسماله[1]، حيث حرم القطاع العام للصناعات التحويلية من استخدام موارده الذاتية في عمليات الاستبدال والتجديد أو تحديث الخطوط الإنتاجية المستخدمة وتحسين درجة جودة المنتجات مما افقده قدراً من التوازن بين الهدف التمويلي وأهداف التنمية، و لا بد أن تكون عملية إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية نواة عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل.

ومن جهة ثانية، و باعتبار القطاع العام للصناعات التحويلية أداة و وسيلة لتدخل الدولة في الاقتصاد الوطني، ولكي يتم تفعيل دوره في الحياة الاقتصادية لا بد من إعادة النظر في السياسات العامة التي تحكمه و أن تتم دراسة جدية للتشريعات و السياسات التي تحكم آلية عمله، حيث يتم تحليل وضع كل فرع ضمن هذا القطاع وكل شركة وتحديد مشكلاتها الذاتية والموضوعية مع وضع الحلول الخاصة بها.

[1]) منشورات وزارة الصناعة لعام 2010 – تحليل الوضع الراهن لتقرير الخطة الخمسية العاشرة

ففي المجال المالي لا يوجد استقلالية بين وحدات القطاع العام للصناعات التحويلية و وزارة المالية و العلاقة تتجاوز تحويل ضريبة الأرباح وحصة الدولة من هذه الأرباح إلى التدخل في كافة التعديلات و المناقلات ضمن الموازنة العامة للدولة، كما أن هناك تشابكات مالية دائنة و مدينة داخلية بين وحدات القطاع و خارجية مع جهات و وزارات أخرى.

كما نلاحظ في الجانب الفني غياب التقييم الدوري للأصول الثابتة في الوحدات الاقتصادية للوصول إلى القيمة الحقيقية لها.

أما في المجال الإداري[1] ، فإن فشل إصدار قانون لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية يجعل دور المجالس واللجان الإدارية في الشركات محدود الصلاحيات و غير مرن، إضافة إلى أن هناك حاجة لتفعيل عملية التدريب والتأهيل نظراً لوجود عدد كبير من العمالة بمستوى تعليمي وتأهيلي متدن.

وفي المجال الفني، فإن المستوى التكنولوجي للآلات الإنتاجية المستخدمة ليس بالمستوى المطلوب، و هي ليست ملائمة ومواكبة للتطورات العالمية، حيث يعود عمر معظم الآلات لثلاثين عاماً مضت، و خطة الاستبدال والتجديد التي توضع سنوياً ليست متكاملة و هي ترقيعية لا تحقق الهدف منها.

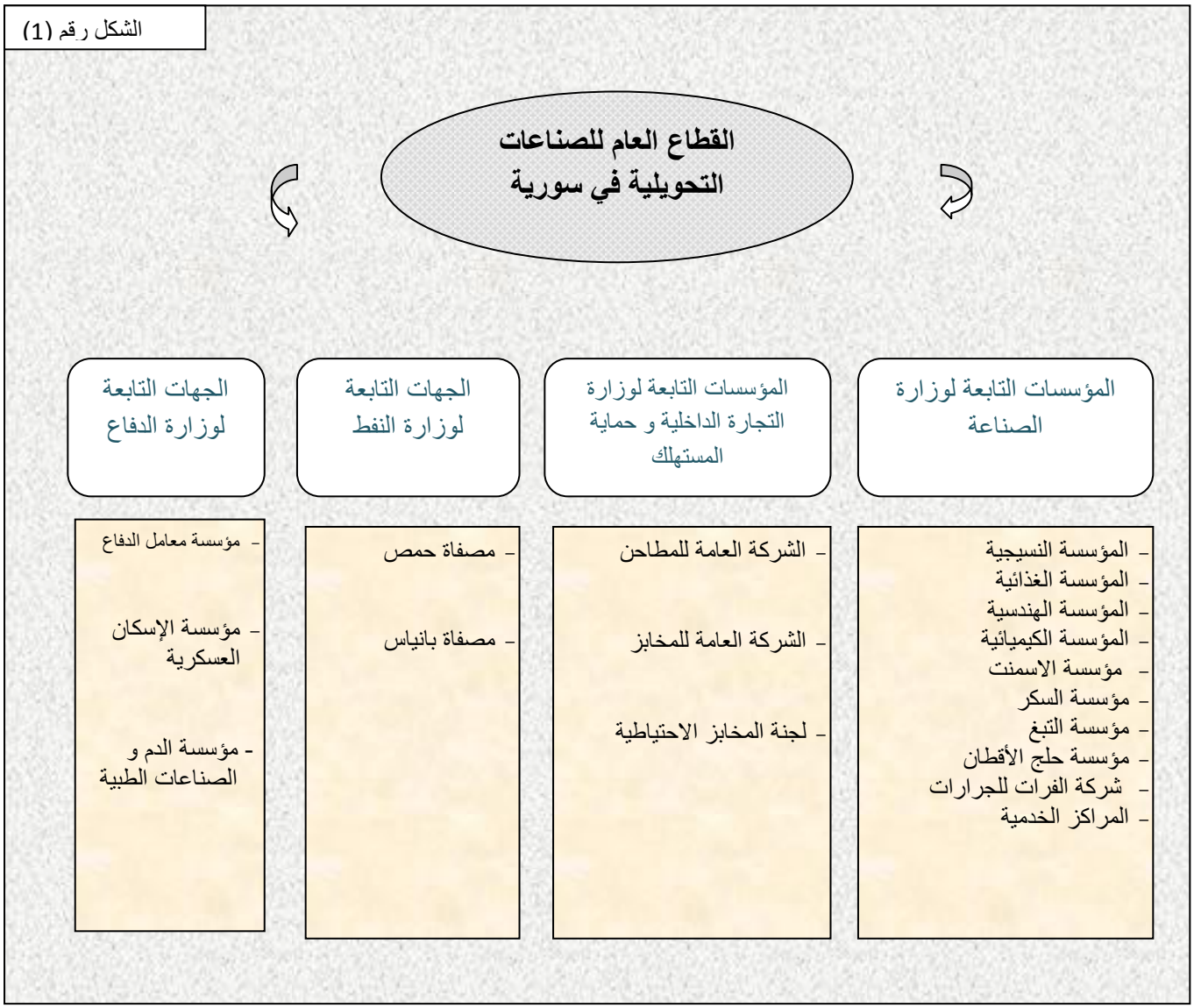
و في المجال التسويقي نلاحظ عدم وجود هيئة عامة للتسويق الصناعي، و كذلك مديريات فعالة أو دوائر للتسويق في الشركات الصناعية تمتلك قاعدة من العناصر الكفؤة المؤهلة علمياً وعملياً لمتابعة دراسة السوق المحلية والخارجي.

[1]) وزارة الصناعة ، تقرير تحليل الوضع الراهن لعام 2010

2-2- التركيب الهيكلي للقطاع العام للصناعات التحويلية في سورية

يتبع القطاع العام للصناعات التحويلية إلى عدة وزارات في الدولة وهي (الصناعة – الاقتصاد – النفط و الثروة المعدنية – الدفاع) و الشكل التالي يوضح التركيب الهيكلي للقطاع[1]:

الشكل رقم (1)



المصدر: وزارة الصناعة السورية

[1]) طالب، نضال، تحديث الصناعة السورية في ظل المتغيرات الدولية،رسالة ما جستير،2009

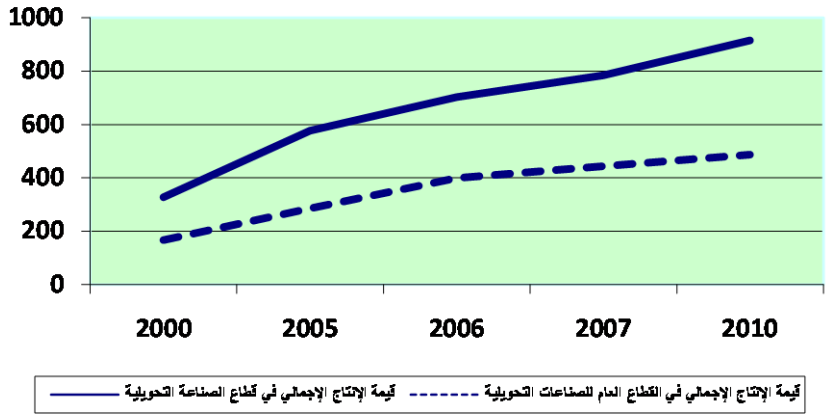
2-3- مؤشرات أداء القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية خلال الفترة (2005-2010)

شهدت السنوات الأخيرة تحول القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية من قائد لعملية التنمية الاقتصادية إلى عبء على الميزانية العامة للدولة، نتيجة عدم كفاءة الادارات القائمة على هذا القطاع الاقتصادي الحيوي، الأمر الذي أدى بدوره الى تدهور الأداء و انخفاض الإنتاجية وغياب الجودة و ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي للوقوف على حقيقة واقع هذا القطاع، من الضروري الاطلاع على أهم مؤشراته الاقتصادية مثل (الإنتاج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي،الفائض و العجز، العمالة، الإنفاق الاستثماري) بحسب ما يلي[1]:

2-3-1- المساهمة بالإنتاج المحلي الإجمالي(بسعر السوق و بالأسعار الجارية).

بلغت قيمة الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية عام 2000 حوالي(327) مليار ليرة سورية، و في عام 2005 كانت حوالي (576) مليار ليرة سورية، و أما عام 2010 كانت القيمة (915) مليار ليرة سورية، و كانت نسبة مساهمة القطاع العام منها على التوالي 51% بقيمة (167) مليار ليرة سورية عام 2000، و 49.6% بقيمة (286) مليار ليرة سورية عام 2005، و 53.2% بقيمة (487) مليار ليرة سورية عام 2010 وكانت القيم و النسب كما هو واضح في الجدول الملحق رقم (1) و المخطط رقم (2).

المخطط رقم (2) تطور قيمة الانتاج الإجمالي في قطاع الصناعة التحويلية

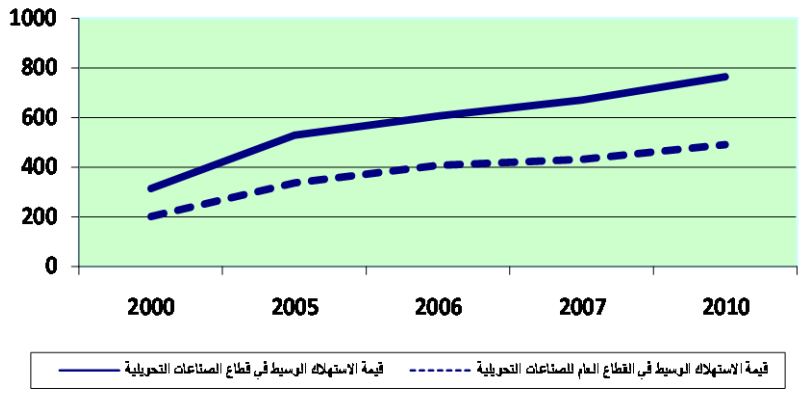


[1]) بيانات المكتب المركزي للإحصاء، للاعوام (2000-2010)

2-3-2- المساهمة بمستلزمات الإنتاج (الاستهلاك الوسيط بسعر السوق و بالأسعار الجارية).

بلغت قيمة الاستهلاك الوسيط المستخدم لتحقيق الإنتاج المذكور أعلاه في قطاع الصناعة التحويلية عام 2000 حوالي(314) مليار ليرة سورية، و أما عام 2005 كانت حوالي (529) مليار ليرة سورية، و في عام 2010 كانت القيمة (764) مليار ليرة سورية، و كانت نسبة مساهمة القطاع العام منها على التوالي 63.9% بقيمة (201) مليار ليرة سورية عام 2000، و 63.7%بقيمة (337) مليار ليرة سورية عام 2005، و 64.3% بقيمة (491) مليار ليرة سورية عام 2010 وكانت القيم و النسب كما هو واضح في الجدول الملحق رقم (2) و المخطط رقم (3):

المخطط رقم (3) تطور قيمة الاستهلاك الوسيط في قطاع الصناعة التحويلية

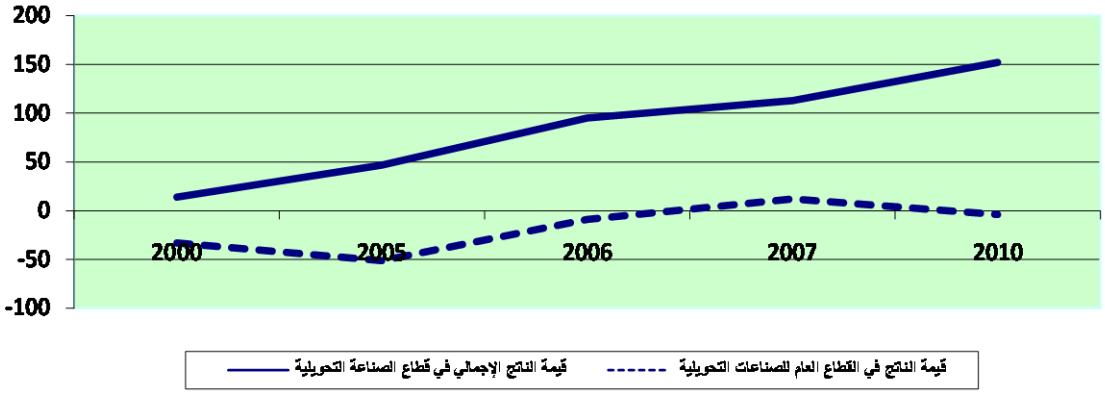


المصدر: وزارة الصناعة السورية

2-3-3- المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي (بسعر السوق و بالأسعار الجارية).

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة التحويلية عام 2000 حوالي(14) مليار ليرة سورية، و أما عام 2005 كانت حوالي (47) مليار ليرة سورية، و في عام 2010 كانت القيمة (152) مليار ليرة سورية، و نسبة مساهمة القطاع العام منها على التوالي -240% بقيمة (-33) مليار ليرة سورية عام 2000، و -110% بقيمة (-51) مليار ليرة سورية عام 2005، و – 2.7 % بقيمة (-4) مليار ليرة سورية عام 2010 وكانت القيم كما هو واضح في الجدول الملحق رقم (3) و المخطط (4).

المخطط رقم (4) تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة التحويلية

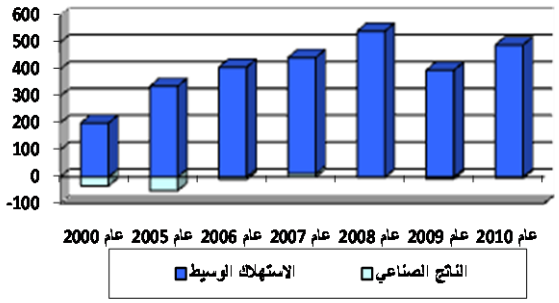


المصدر: وزارة الصناعة السورية

و بالنظر إلى القيمة السالبة للناتج الإجمالي للقطاع العام للصناعات التحويلية فهي نتيجة ارتفاع مستلزمات الإنتاج المستخدمة في تصنيع المنتجات في القطاع (الاستهلاك الوسيط) و تجاوز قيمتها لقيمة الإنتاج النهائي بسعر السوق، وذلك يعود لتحمل عبء العمالة الفائضة من جهة و لارتفاع في تكاليف المواد الأولية المستخدمة المحلية و المستوردة و الأعباء الإدارية و المالية المترتبة من جراء ذلك، و إذا ما أخذنا بالاعتبار الضرائب المدفوعة من قبل القطاع العام بوصفها جزء من التكاليف وصولاً إلى صافي الضرائب غير المباشرة (الضرائب – الإعانات) وهو رصيد إيجابي لصالح القطاع العام للصناعات التحويلية، نحصل على مؤشر الناتج بتكلفة عوامل الإنتاج، وذلك وفق الجدول الملحق رقم (4).

و بالاطلاع على قيم الإنتاج و الناتج و المستلزمات بسعر السوق و بالأسعار الجارية في القطاع العام للصناعات التحويلية يتبين بحسب الجداول المحلقة رقم (1-2-3) بأن مساهمة هذا القطاع بالنسبة للإنتاج المحلي الإجمالي الكلي

الشكل رقم (2) تركيب الإنتاج في القطاع العام للصناعات التحويلية



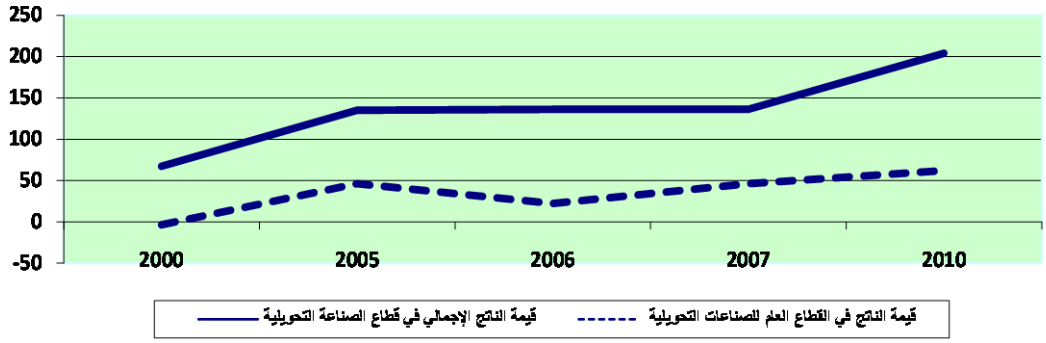
المصدر: وزارة الصناعة السورية

علـى مسـتوى القطـر تتـراوح خـلال فتـرة الدراسـة بـين (9–13.3) % ، وبالنسـبة للاسـتهلاك الوسـيط أو مستلزمات الإنتاج تتراوح بين (22–32.4) %، بينما مساهمة الناتج المحلي الصناعي أو القيمة المضافة المحققة بالناتج الوطني الكلي لا تتعدى(0.6)% فقط، وهنا يظهر جلياً أن ارتفاع قيمة الإنتاج الصناعي لا تعكس بالضرورة مؤشر ايجابي لأن الكتلة الأكبر منه هي قيمة استهلاك وسيط، والشكل الجانبي رقم (2) يوضح تركيب الإنتاج الصناعي موزع بين الناتج و مستلزمات الإنتاج لأعوام الدراسة.

2–3–4– المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج و بالأسعار الجارية).

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة التحويلية عام 2000 حوالي(67) مليار ليرة سورية، و أما عام 2005 كانت حوالي (135) مليار ليرة سورية، و في عام 2010 كانت القيمة (204) مليار ليرة سورية، و كانت نسبة مساهمة القطاع العام منها على التوالي –5.6% بقيمة (–3.8) مليار ليرة سورية عام 2000، و 34.2% بقيمة (46) مليار ليرة سورية عام 2005، و 30.5% بقيمة (62) مليار ليرة سورية عام 2010 وكانت النسب كما هو واضح في الجدول الملحق رقم (4) و المخطط رقم (5) .

المخطط رقم (5) تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة التحويلية



المصدر: وزارة الصناعة السورية

2-3-5- **المؤشرات الإنتاجية بالأسعار الثابتة** (لعامي 2009-2010)

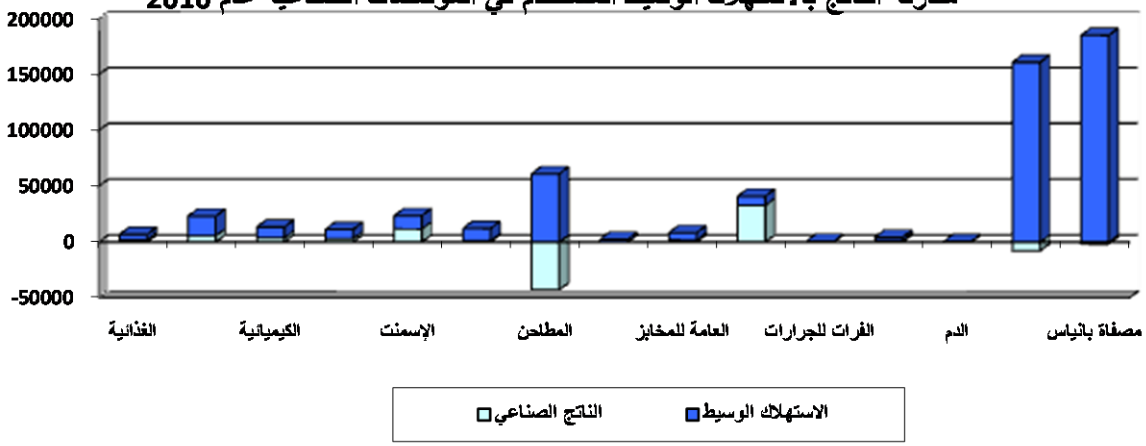
للاطلاع على المؤشرات الإنتاجية في مؤسسات القطاع العام للصناعات التحويلية خلال عامي 2009-2010 (وفقاً للأسعار الثابتة لعام 2000) نلاحظ من بيانات الجدول الملحق رقم (5) أن معظم المؤسسات الصناعية العامة لا تحقق القيم المضافة المرجوة من عملها[1]، حيث يمكن اعتبار عمل كل من مؤسسات (التبغ – الدم و الصناعات الطبية – الاسمنت) ذات جدوى اقتصادية كونها تحقيق قيم مضافة حقيقية، فالمؤسسة العامة للتبغ تستخدم استهلاك وسيط (مستلزمات إنتاج) بنسبة 20% من قيمة إنتاجها الإجمالي لتحقق بذلك قيمة مضافة (ناتج إجمالي بنسبة 80%)، وكذلك المؤسسة العامة للدم تستخدم مستلزمات بنسبة 36% من قيمة إنتاجها الإجمالي لتحقق قيمة مضافة (ناتج إجمالي بنسبة 64%)، و المؤسسة العامة للاسمنت تحقق قيمة مضافة 50% عند استخدام مستلزمات بنسبة 50%.

و بالنسبة للمؤسسات الصناعية (الغذائية – النسيجية – الهندسية – الكيميائية – الفرات للجرارات – الاسكان العسكرية – المخابز) جميعها تقريباً تتراوح فيها نسبة الاستهلاك الوسيط من الإنتاج بين 60-70% أي تحقق قيم مضافة ولكن بسيطة تتراوح بين 30-40%.

و أما بقية المؤسسات الصناعية و بسبب تطبيق سياسة الدعم (مصفاة حمص – مصفاة بانياس – المطاحن – السكر – لجنة المخابز) فهي إما أن الكتلة الأكبر من إنتاجها هو مستلزمات إنتاج، وذلك في حالة المؤسسة العامة للسكر التي تبلغ نسبة مستلزمات الإنتاج فيها 92% من الإنتاج، و لجنة المخابز الإحتياطية نسبة 97%، أو أن نسبة مستلزمات الإنتاج أكبر من قيمة الإنتاج، و بالتالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي سالب في حالة الشركة العامة للمطاحن، حيث نسبة الاستهلاك الوسيط من قيمة الإنتاج 333%، و مصفاة حمص 105% ومصفاة بانياس 101%، و الشكل رقم (3) يوضح مكونات الإنتاج بين الاستهلاك الوسيط و القيمة المضافة لكل مؤسسة صناعية:

[1]) تقرير نشرة الإنتاج و الناتج و التكاليف و الفائض و العجز في القطاع العام للصناعات التحويلية خلال عامي (2009-2010)

الشكل رقم (3)
مقارنة الناتج بالاستهلاك الوسيط المستخدم في المؤسسات الصناعية عام 2010



المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء 2011

2-3-6- **الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة** (لعام 2010)

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق لمؤسسة ما مؤشر اقتصادي هام يمكن أن يعطي صورة عن واقع هذه المؤسسة، ولكن للوصول إلى صورة أدق و أكثر واقعية توضح عمل المؤسسة الفعلي في السوق و ما تقدمه نتيجة عملها من رفد للخزينة العامة، يمكننا الأخذ بمؤشر أكثر دقة و هو مؤشر الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج (يتم احتسابه بطرح الاهتلاكات و صافي الضرائب المباشرة من الناتج الاجمالي بسعر السوق)[1]، ويمكن توضيح ماهية هذا المؤشر في قطاع الصناعة التحويلية و على وجه الخصوص القطاع العام منه بالاطلاع إلى الجدول الملحق رقم (6).

2-3-7- **الفائض و العجز في المؤسسات الصناعية العامة** (عام 2010)

بهدف التوصل إلى نتيجة أعمال المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العام للصناعات التحويلية و الإيرادات المتحصلة لديها مقارنة بالتكاليف التي تتكبدها سنوياً من مستلزمات سلعية و رواتب و أجور و اهتلاكات و ضرائب وصولاً إلى معرفة وضع كل مؤسسة إن كانت في حالة فائض أو عجز[2]، يمكننا تتبع

[1]) تقرير نشرة الإنتاج و الناتج و التكاليف و الفائض و العجز في القطاع العام للصناعات التحويلية خلال عامي (2009-2010)، مرجع سابق.

[2]) تقرير نشرة الإنتاج و الناتج و التكاليف و الفائض و العجز في القطاع العام للصناعات التحويلية خلال عامي (2009-2010)، مرجع سابق

مضمون الجدول الملحق رقم (7)، حيث نلاحظ بالنظر إلى الفوائض و العجوزات التي تضمنها الجدول بأن المؤسسات الصناعية التي سبق وأن كان ناتجها المحلي الإجمالي سالب أو أقرب للسالب مثل (مصفاتي حمص وبانياس – الشركة العامة للمطاحن – المؤسسة العامة للسكر – الشركة العامة للمخابز) هي في حالة عجز نتيجة بيع منتجاتها النهائية بقيمة أقل من تكاليف إنتاجها، وهنا يظهر موضوع الدعم المقدم من قبل الدولة بشكل واضح، و بالمقابل نجد أن المؤسسات التي سبق و أن كان ناتجها المحلي الإجمالي موجب فهي في حالة فائض نتيجة بيع منتجاتها النهائية بقيمة أعلى من تكاليف إنتاجها، فيما عدا كل من المؤسسة العامة للصناعات النسيجية و شركة الفرات للجرارات، اللتان وقعتا في حالة عجز، وذلك نتيجة ارتفاع نسبة الرواتب و الأجور من إجمالي التكاليف[1]، حيث تبلغ نسبة الرواتب و الأجور إلى إجمالي التكاليف عام 2009 في شركة الفرات للجرارات (48%) و في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية (28%) وهو السبب في حدوث العجز في هاتين المؤسستين، بينما هذه النسبة بلغت في المؤسسة العامة للصناعات الغذائية (16%) وفي المؤسسة العامة للصناعات الهندسية (15%).

2-3-8 – دور القطاع العام للصناعات التحويلية في تشغيل اليد العاملة

يعتبر مؤشر العمالة من المؤشرات الهامة على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذلك فإنّ دراسة دور القطاع العام للصناعات التحويلية في تشغيل العمالة ومكافحة البطالة على جانب كبير من الأهمية، في ضوء دراسة واقع ودور هذا القطاع في الاقتصاد السوري، وخاصةً أنّ هذا القطاع يعتبر من القطاعات الهامة المولدة لفرص العمل، حيث تؤكد الدراسات أنَّ فرصة العمل المولدة في القطاع العام تولد معها (2-3) فرص عمل في القطاعات الأخرى، وبالتالي فإنّ أهمية هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة لا تأتي فقط من أعداد العمالة المشتغلة فيه، بل أيضاً يتعدى ذلك إلى فرص العمل غير المباشرة التي تتولد من خلال ارتباطاتها مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

[1]) منشورات وزارة الصناعة، تقارير عام 2010.

بلغت نسبة مساهمة القطاع العام للصناعات التحويلية في تشغيل اليد العاملة حوالي 1.9% في نهاية عام 2010[1]، بعدد مشتغلين (94497) عامل من مجموع عدد العاملين في الاقتصاد الوطني والبالغ (5054456) عامل، وكانت هذه النسبة عام 2000 حوالي (2.5)% بعدد مشتغلين بلغ (107237) مشتغل من إجمالي مشتغلين في الاقتصاد الوطني بلغ (4312671) مشتغل، وفي عام 2005 كان عدد المشتغلين في القطاع العام للصناعة التحويلية (105033) مشتغل بنسبة (2.7)%من إجمالي مشتغلين بلغ (4693494) مشتغل، والجدول رقم (8) يوضح بيانات المشتغلون لفترة الدراسة:

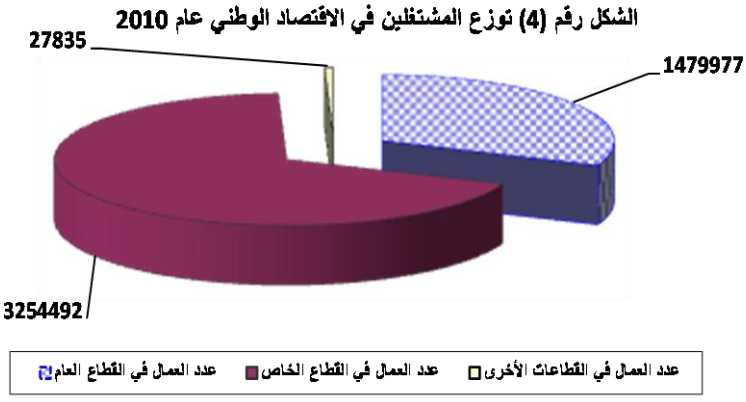
الجدول رقم (8) المشتغلون في القطاع العام للصناعات التحويلية خلال الفترة (2000-2010)

العام	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المشتغون (عامل)	107237	105033	105524	103535	101979	96383	94497

المصدر المجموعة الإحصائية لعام 2010

و بالنظر إلى نسبة المشتغليين في القطاع العام الوطني من إجمالي المشتغليين و في جميع القطاعات (صناعة – زراعة ...) نلاحظ التوزع التالي عام 2010 بين القطاعين العام و الخاص و القطاعات الأخرى كما في الشكل رقم (4)

الشكل رقم (4) توزع المشتغلين في الاقتصاد الوطني عام 2010

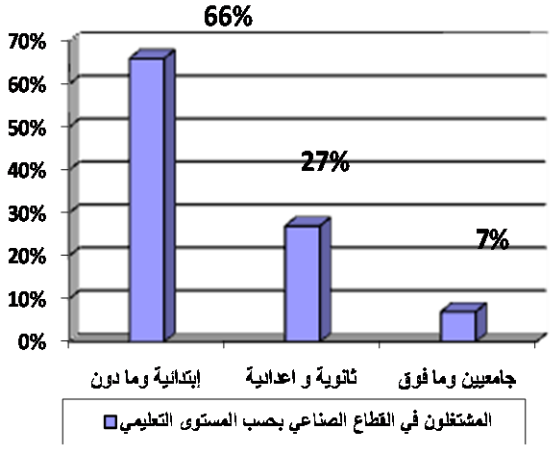


المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2010

[1]) المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، القوة البشرية والقوة العاملة ،للسنوات (2000-2010)

لكن هنا لابدّ من التطرق لموضوع هام يتعلق بمستوى تعليم اليد العاملة، الذي يلعب دوراً هاماً في تحديد كفاءة ومستوى إنتاجية العمل. حيث يعاني القطاع العام عموماً و الصناعي خصوصاً من تدني المستوى التعليمي ومستوى مهارات العمالة المشتغلة فيه (66% ابتدائية فما دون، 27% إعدادية وثانوية، 7% جامعية وما فوق)[1]، ومع هذه الهيكلية لا يمكن الدخول في المنافسة مع دول العالم التي تستثمر في مجالات التعليم والبحث العلمي، كما لا يمكن بناء اقتصاد متطور ذو قاعدة صناعية وتقنية متقدمة.

الشكل رقم (5) تركيب المشتغلون عام 2010 في القطاع العام للصناعات التحويلية بحسب المستوى التعليمي



المصدر: بيانات المكتب المركزى للإحصاء 2011

ويشكل هذا الموضوع إحدى التحديات الهامة المعيقة لعمل شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، والتي تحول دون إدخال التقانة الحديثة في العمل، كما تشكل إحدى العقبات أمام إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في إطار الإصلاح الاقتصادي، حيث أن تحويل هذه العمالة فيما بين الشركات أو تحويلها إلى قطاعات أخرى دون تأهيلها ورفع مستواها المهني سوف يرتب نتائج سلبية، كما أن التحول إلى اقتصاد السوق يعني الاحتكام إلى التنافسية في العمل وبالتالي لا يمكن للقطاع العام التنافس على أساس هيكلية عمالية بالنسب السابقة، والشكل رقم (5) يظهر توزع العمالة في القطاع العام للصناعات التحويلية عام 2010 بحسب المستوى التعليمي.

[1]) دراسة واقع القطاع الصناعي الصادر عن وزارة الصناعة عام 2010

و الجدير ذكره أن كتلة الرواتب و الأجور المدفوعة للعمالة المذكورة أعلاه بلغت عام 2010 قيمة (27.1) مليار ليرة سورية و هي للفترة (2000–2010) تتوضح في الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9) رواتب المشتغلين في القطاع العام للصناعات التحويلية خلال الفترة (2000–2010)

العام	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الرواتب و الأجور (مليون ليرة سورية)	11964	18699	21980	22313	25530	26236	27133

المصدر المجموعة الإحصائية لعام 2010

2-3-9 – الإنفاق الاستثماري في القطاع العام للصناعات التحويلية

تعتبر الأصول الرأسمالية حاجة ضرورية لعمل المؤسسات و الشركات العامة الصناعية إن من جهة عمليات استبدال وتجديد الآلات القديمة التي من شأنها أن ترفع من الطاقات الإنتاجية القائمة و تزيل نقاط الإختناق، أو من جهة إدخال آلات و تجهيزات جديدة تضيف طاقات إنتاجية جديدة، و بالنظر إلى قيم الاستثمارات المنفذة خلال السنوات (2006–2010) في المؤسسات التابعة للقطاع العام للصناعات التحويلية[1]، و الموضحة بالجدول الملحق رقم (10) يتبين بأنها بلغت حوالي (34.2) مليار ليرة سورية، و تعتبر النسبة الأكبر من هذه القيمة في المؤسسة العامة للاسمنت بنسبة (21.5%) بإنفاق استثماري بلغ خلال المرحلة المذكورة حوالي (7.3) مليار ليرة سورية، تلتها المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية بنسبة (16.8%) و بإنفاق استثماري بلغ قيمة حوالي (5.8) مليار ليرة سورية، ثم المؤسسة العامة للصناعات الهندسية بنسبة (10.7%) و بقيمة إنفاق حوالي (3.7) مليار ليرة سورية، القيمة الأدنى كانت في لجنة المخابز الإحتياطية بنسبة (0.6%) و بقيمة (204) مليون ليرة سورية.

[1]) المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام (2006-2010)

المبحث الثالث: المشكلات و العقبات التي تواجه القطاع العام للصناعات التحويلية

لقد تأثرت قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بالسياسات الاقتصادية المتبعة منذ عام 1986، وقد كان القطاع العام للصناعات التحويلية الأشد تأثراً، إذ توقف عملياً عن التوسع في الاستثمارات، ولم تلحظ الموازنات السنوية استثمارات جديدة إلا في أواخر التسعينات فأقيم عام 1997 معمل جديد للغزل في إدلب وآخر في اللاذقية، وكذلك معمل لتعبئة المياه الطبيعية في نبع السن و آخر في ريف دمشق، و معمل لتجميع السيارات عام 2005، وقد أحدث عدم التوسع بالاستثمارات تراجعاً في حصة قطاع الصناعات التحويلية و بالأخص القطاع العام للصناعات التحويلية بالناتج المحلي الإجمالي، ويظهر الجدول رقم (11) المساهمة بالناتج الإجمالي بحسب ما يلي[1]:

الجدول رقم (11) المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج و بالأسعار الجارية

العام	1985	1990	1997	2007	2008	2009	2010
مساهمة قطاع الصناعة التحويلية بالناتج الإجمالي	%9.05	%7.93	%9.79	%6.2	%5.8	%7.5	%7.3
حصة القطاع العام للصناعات التحويلية من مساهمة الصناعة التحويلية	%39.46	%51.79	%27.38	%33.8	%27.2	%30	%30.5

المصدر : بيانات المكتب المركزي للإحصاء و المجموعة الإحصائية لعام 2011

الجدول الملحق رقم (12) يظهر تراجع المجموع المتراكم لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع العام للصناعات التحويلية بين عامي 2006 و 2010 بقيمة (284473) مليون ليرة سورية[2]، أي الاستثمارات الجديدة لم تعوض اهتلاك رؤوس الأموال المستثمرة بسبب توقف الاستثمار العام في هذه المؤسسات،

[1]) بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

[2]) المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، عام 2010

ويمكننا في هذا الإطار تسليط الضوء المشكلات التي يعاني منها القطاع العام للصناعات التحويلية من جانبين، الأول يرتبط بشكل مباشر في القطاع، والثاني لا علاقة له بالقطاع.

3-1- المشكلات ذات العلاقة بالقطاع

يعاني القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية من مجموعة عقبات و صعوبات ذات منشأ داخلي يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

1- التقادم التكنولوجي و عدم القدرة على المنافسة المتمثل في قدم الآلات المستخدمة في العملية الإنتاجية والتي يعود عمرها إلى أكثر من ثلاثين عاماً، مما يخلق ارتفاع في كلف الإنتاج وغياب معايير الجودة وصولاً إلى تراكم المخازين وتراجع الأداء، ويذكر في هذا المجال أن إجمالي قيمة الإنفاق الاستثماري على عمليات الاستبدال و التجديد في شركات ومعامل القطاع العام للصناعات التحويلية التابعة لوزارة الصناعة فقط[1]، و البالغ عددها (117) منشأة تتوزع بين شركة و معمل و محلج بلغت خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة المنصرمة في الفترة (2006-2010) ما قيمته حوالي (12) مليار ليرة سورية.

2- تدني نسبة الاستفادة من الطاقات الإنتاجية الفعلية بسبب تراكم المخازين و ضعف الطلب على السلع المنتجة، الأمر المرتبط أساساً بعدم إيلاء دراسة الجدوى الاقتصادية الأهمية اللازمة التي من شأنها أن تساعد في معرفة الطاقات الإنتاجية المطلوبة في السوق و حجم العرض و الطلب و طاقة الآلة المراد الاستثمار بها، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تحميل وحدة المنتج نسبة أعلى من التكاليف الثابتة.

[1]) استراتيجية وزارة الصناعة للفترة (2006-2015) الصادرة عام 2010

3- ضعف الكوادر البشرية المؤهلة بحسب متطلبات سوق العمل و القادرة على إدارة القطاع فنياً و اقتصادياً، حيث يبلغ عدد العاملين في وزارة الصناعة على سبيل المثال نحو(76) ألف عامل من مستوى تعليمي ضعيف (نحو 66% من العاملين ذوي مستوى إبتدائية ومادون، و6 % فقط من خريجي الجامعات تحتاج إلى عملية تدريب و تأهيل)[1] فالتناقض في هذا القطاع بأنه يجمع بين وجود عمالة فائضة في شرائح العمل ذات الفئات الدنيا، ويحتاج لعمالة مؤهلة من الفئات العليا، كما أن القوانين لا تسمح و لا تعطي المرونة في تعيين الإدارات الكفوؤة المؤهلة، ولا حتى المساس ببعضها غير الكفء و ضعيف المؤهل.

4- تحديات إدارية وتنظيمية تواجه القطاع العام للصناعات التحويلية تتجلى في افتقار المسؤولين عن القطاع للخبرة والكفاءة الإدارية والاقتصادية الكافية و التي يحتاجها لتحقيق نقلة نوعية في بنيته و هيكليته، الأمر الذي أدى إلى ظهور أمراض مستفحلة نتيجة اتخاذ القرارات والقوانين المتعارضة والمتضاربة، وغياب مبدأ العقاب والثواب.

5- قصور واضح في عمل المؤسسات الداعمة المتمثلة بالمراكز الفنية و التقنية المتخصصة في أعمال الفحص و الاختبار و المواصفات و الجودة و التأهيل المهني، و التي تعتبر بنية تحتية ضرورية للقطاع تساعد في الوصول للمنتج القادر على المنافسة في السوق، حيث يلاحظ ضعف أداء المتوفر من هذه المراكز مثل (مركز الاختبارات و الأبحاث الصناعية و هيئة المواصفات و المقاييس السورية التابعين لوزارة الصناعة)، و غياب لمراكز ضرورية متخصصة مثل (المركز الفني للنسيج و المركز الفني الغذائي و غيره ...).

[1]) دراسة مديرية التخطيط و الإحصاء في وزارة الصناعة، بعنوان واقع القطاع الصناعي، عام 2009

6- الافتقار إلى وجود مراكز تدريب متخصصة تحقق عملية تأهيل وتدريب مستمرة تواكب كل تغير حاصل في التقنيات و التكنولوجيات الحديثة، الأمر الذي يفرض ضرورة الدخول بمفاوضات مع جهات خاصة محلية وأجنبية لإنشاء مراكز تدريب حديثة أو لتطوير وتحديث بعض مراكز التدريب العائدة للقطاع العام لتكون منطلقاً لتدريب وتأهيل وإعادة تأهيل العاملين في القطاعات المختلفة.

7- غياب الاهتمام اللازم بموضوع البحث و التطوير و الجودة من خلال رصد الاعتمادات ضمن الموازنة العامة للدولة، و ذلك لتحقيق تطور تكنولوجي يؤدي لرفع القدرة التنافسية و تحقيق قيم مضافة تستطيع شركات القطاع العام للصناعات التحويلية من خلالها دخول الأسواق و المنافسة، حيث نلحظ بأن الاعتمادات المخصصة سنوياً للبحث و التطوير في سورية كما في معظم الدول العربية لا تتجاوز (0,1)% من ناتجها القومي[1].

3-2- المشكلات غير المرتبطة بالقطاع

يتعرض القطاع العام للصناعات التحويلية من خلال تأثرة بالبيئة المحيطة و علاقاته و ارتباطاته مع القطاعات و الجهات الأخرى إلى عدد من المشكلات نذكر منها ما يلي:

1- مشاكل تشريعية و إدارية تتمثل بتكبيل القطاع العام للصناعات التحويلية بقيود و إجراءات تختلف عن تلك المطبقة على مثيله في القطاع الخاص، حيث يتم تطبيق مجموعة من القوانين تتمثل بالقانون رقم (51) الخاص بنظام العقود للجهات العامة الصادر بتاريخ 2004/12/9 و القانون رقم (2) الخاص بالمؤسسات و الشركات العامة الصادر بتاريخ 2005/1/9 و القانون الأساسي للعاملين رقم (50) لعام 2004 و القانون المالي الأساسي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (54) تاريخ

[1]) ياقوت محمد، مسعد، أزمة البحث العلمي في مصر و الوطن العربي، 2009

2006/10/1 و المرسوم رقم (450) المتضمن دفتر الشروط العامة لنظام العقود الصادر بتاريخ 2004/12/9 و المراسيم ذوات الأرقام (488-489-490) لعام 2007، و يطبق على القطاع الخاص قوانين السوق فقط من قانون التجارة و قانون الشركات، و بالمقابل يطالب القطاع العام في ظل هذه الظروف بمنافسة و وجود في نفس السوق دون أن تكون الشروط متماثلة، و المفارقة هنا بأن القانون المالي الأساسي المعمول به في القطاع العام للصناعات التحويلية يقيد قرار وزير الصناعة و لا يعطيه الصلاحية بحرية شراء مولدة كهربائية أو فرن صهر بسيط تعطل فجأة في معمل من المعامل الصناعية العامة، و يفرض ضرورة الحصول على موافقات و قرارات و مراسلات عديدة بهذا الخصوص من شأنها أن تؤخر حتماً العملية الإنتاجية، و في هذا الصدد و بخصوص غياب المرونة و الصلاحيات في حركة القطاع العام للصناعات التحويلية مقارنةً بالقطاع الخاص فقد قامت وزارة الصناعة بدراسة أظهرت بأن تنفيذ أي مشروع استثماري وارد ضمن خطة أي شركة صناعية يحتاج إلى ما يزيد عن (300) يوم بدءاً من إعداد دفاتر الشروط اللازمة وصولاً لمرحلة فتح الاعتماد المستندي مع جهة ما للتنفيذ[1]، وذلك وفقاً للإجراءات المطلوب الالتزام بها من قبل القطاع العام، مقارنةً مع قدرة القطاع الخاص على اتخاذ القرار بالسرعة الآنية دون التأثر بالظروف المستقبلية.

2- غياب رؤية مستقبلية للإصلاح الاقتصادي تتصف بالوضوح و التكامل قادرة على رسم خطة عمل مدروسة بالتعاون مع جهات محلية وعربية متخصصة مع مراعاة الخصوصية السورية، و بعيداً عن الوصفة التقليدية التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للدول التي تحصل على إعادة جدولة لديونها الخارجية وتلتزم بالمقابل بإعادة هيكلة اقتصاداتها وتغيير فلسفتها وسياساتها الاقتصادية.

[1]) دراسة مديرية التخطيط و الإحصاء، وزارة الصناعة، عام 2009

3-ازدياد المنافسة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق والتحرر الاقتصادي، وذلك بإدخال القطاع العام للصناعات التحويلية في مواجهة مع المنافسة الخارجية دون الجهوزية لذلك، و التحضير المسبق لما يلزم من تعديلات تشريعية و هيكلية.

4-السياسات المالية المتبعة و مفرزاتها على القطاع، حيث سنكتفي بالإشارة إلى أهم المشاكل التي تستوجب الحل دون الدخول في تفصيلها (تحديد رؤوس أموال شركات القطاع العام – حل مشكلة التشابكات المالية بين جهات القطاع العام المختلفة– معالجة قضية الفارق بين السعر الاجتماعي الذي تحدده الدولة لبعض السلع وهو أقل من سعر الكلفة، والسعر الاقتصادي الذي يحدده المنتج بإضافة هامش ربح للكلفة، و ذلك من خلال إيجاد جهة أو صندوق يتولى تغطية هذا الفرق بالنسبة لهذه السلع).

5-تعدد الجهات الوصائية والرقابية التي تتولى عملية الإشراف على القطاع العام للصناعات التحويلية منها (الجهات النقابية – الجهات الحزبية – الجهات الأمنية – مجموعة أجهزة رقابية مثل لجان مجلس الشعب و الهيئة المركزية للرقابة و التفتيش و الجهاز المركزي للرقابة المالية)

6-ضعف الترابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني و حدوث اختناقات لدى بعضها، حيث أن الكثير من مخرجات بعض القطاعات الاقتصادية تستخدم كمدخلات في القطاع الصناعي كما أن جزءاً هاماً من مخرجات قطاع الصناعة يوظف كمدخلات في القطاعات الاقتصادية الأخرى (زراعة ، بناء وتشييد، نقل ومواصلات.. وغيرها) الأمر الذي يفرض ضرورة التنسيق بين القطاعات كافة لتحقيق التكامل و التجانس المطلوب.

7-تعدد وتداخل عمل أجهزة الرقابة والتفتيش التي تتابع عمل القطاع العام للصناعات التحويلية، الأمر الذي يفترض ضرورة إعادة النظر في أسلوب ممارسة العملية التفتيشية لدى جهات القطاع العام المختلفة على أن يتم ذلك بناءً على تحديد دقيق و واضح للجهات المخولة قانوناً بممارسة العملية التفتيشية و أن يكون أساس العمل التفتيشي وغايته تحقيق الهدف الاقتصادي.

8- عدم توفر التجارب السابقة و الكفاءات و المهارات المتخصصة في مجال الإصلاح الاقتصادي الهادف إلى الأخذ بآلية السوق وتحرير التبادل التجاري مع المحافظة على آليات لدعم الصناعة والزراعة، بحيث تشكل هذه التجارب مرجعية فكرية وفنية ومصدراً للخبرة يمكن الاستناد إليها.

الفصل الثاني

قياس الأداء الاقتصادي

في بعض شركات القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية

المبحث الأول

دراسة واقع المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية (على المستوى الإجمالي)

المبحث الثاني

دراسة مؤشرات بعض الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية

المبحث الثالث

إجراءات مقترحة لتحسين أداء بعض شركات المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية

مقدمة:

هناك مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لقيام القطاع العام للصناعات التحويلية واستمراره، وتختلف الأهمية النسبية لكل اعتبار بحسب النظرة الموضوعية للقطاع العام، والقيمة المضافة والمنفعة التي يمكن أن يقدّمها، وتداخل هذه الاعتبارات يجعل من الصعب تحديد مستوى أداء هذا القطاع، على خلاف القطاع الخاص الذي يعتبر قطاعاً اقتصادياً يهدف إلى الربح بالدرجة الأولى، و حيث يعتبر القطاع العام للصناعات التحويلية من أهم القطاعات في الاقتصاد السوري، فإنَّ أداؤه الاقتصادي بشكل عام، يمثل مؤشراً هاماً للاستدلال على مدى تنفيذ هذا القطاع للمهام الاقتصادية الموكلة إليه، وبتعبير آخر، مدى تحقيق هذا القطاع للغرض الاقتصادي المطلوب من قيامه، لذلك لابدَّ من تحديد المقصود بالأداء الاقتصادي، قبل الخوض في قياس أداء هذا القطاع، فإذا ما تم ربط الأداء الاقتصادي بالمشكلة الاقتصادية، فإن الأداء الاقتصادي للقطاع العام للصناعات التحويلية مرتبط بالكفاءة في استخدام الموارد المتاحة، وللاستدلال على هذه الكفاءة، لابدَّ من تحليل مجموعة من المؤشرات أو المحددات المتعلقة بالإنتاج، و القيمة المضافة، والاستثمار، ومستلزمات الإنتاج، والإنتاجية، والعمالة، حيث يمكن اعتبار هذه المؤشرات أبعاداً لقضية كفاءة استخدام الموارد المتاحة للقطاع العام للصناعة التحويلية.

و سنقوم خلال هذا الفصل بدراسة حالة ومؤشرات المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية التابعة لوزارة الصناعة السورية على المستوى الإجمالي لجميع شركاتها و البالغة ثلاث عشرة شركة، و ذلك باعتبار هذه المؤسسة من المؤسسات الهامة ضمن القطاع العام للصناعات التحويلية و تعتمد على مدخلات أولية متوفرة محلياً مثل (الرمل لصناعة الزجاج، الغاز و الفوسفات لصناعة الأسمدة، الجلود للدباغة) ثم سندرس مؤشرات شركتين من هذه المؤسسة، الأولى رابحة تحتاج إلى تعظيم ربحيتها و المحافظة عليها، و الثانية متعثرة وتحتاج إلى تغيير نشاطها أو تصفيتها، و سيتم عرض ذلك من خلال ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: دراسة واقع المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية على المستوى الإجمالي.

المبحث الثاني: دراسة مؤشرات بعض الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية.

المبحث الثالث: إجراءات مقترحة لتحسين أداء بعض شركات المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية.

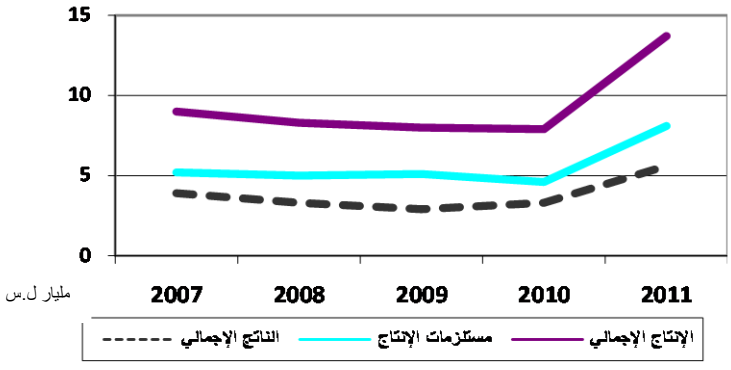
المبحث الأول: دراسة واقع المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية (على المستوى الإجمالي)

تشرف المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية على ثلاث عشرة شركة عامة صناعية هي:

(الشركة الطبية العربية / تاميكو – الشركة العامة للأسمدة – الشركة العامة للدهانات و الصناعات الكيميائية – الشركة العامة للمنظفات الكيميائية – الشركة العامة للصناعات الزجاجية و الخزفية السورية– الشركة العامة لصناعة الزجاج و المصابيح – الشركة العامة للمنتجات البلاستيكية– الشركة الأهلية للمنتجات المطاطية البلاستيكية– الشركة العامة لصناعة الورق – الشركة العامة لصناعة الإطارات – الشركة العامة لصناعة الأحذية – الشركة العربية للمنتجات المطاطية و البلاستيكية و الجلدية – الشركة العامة للدباغة بدمشق)[1]، و فيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية للفترة (2007–2011) على المستوى الكلي للمؤسسة بحسب بيانات الجداول الملحقة (13–26):

1–1– المؤشرات الاقتصادية بالأسعار الثابتة لعام 2000[2]

المخطط رقم (6) الإنتاج الإجمالي في المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية للفترة (2007-2011)



1–1–1– الإنتاج المحلي الإجمالي

بلغت قيمة الإنتاج الإجمالي في الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية خلال فترة الدراسة (2007–2011) بالأسعار الثابتة لعام 2000 حوالي(47) مليار ليرة سورية، القيمة الأدنى كانت عام 2010 بحدود (7.9) مليار ليرة سورية، و القيمة الأعلى عام 2011 بحدود (13.7) مليار ليرة سورية بحسب ما هو

[1]) دليل وزراة الصناعة ، عام 2010

[2]) بيانات التقرير السنوي للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية و شركاتها التابعة، عام 2012

واضح في المخطط رقم (6)، وسجل عام 2007 حوالي (9) مليار ليرة سورية، وبذلك يكون معدل نمو عام 2011 عن عام 2007 نسبة (52%).

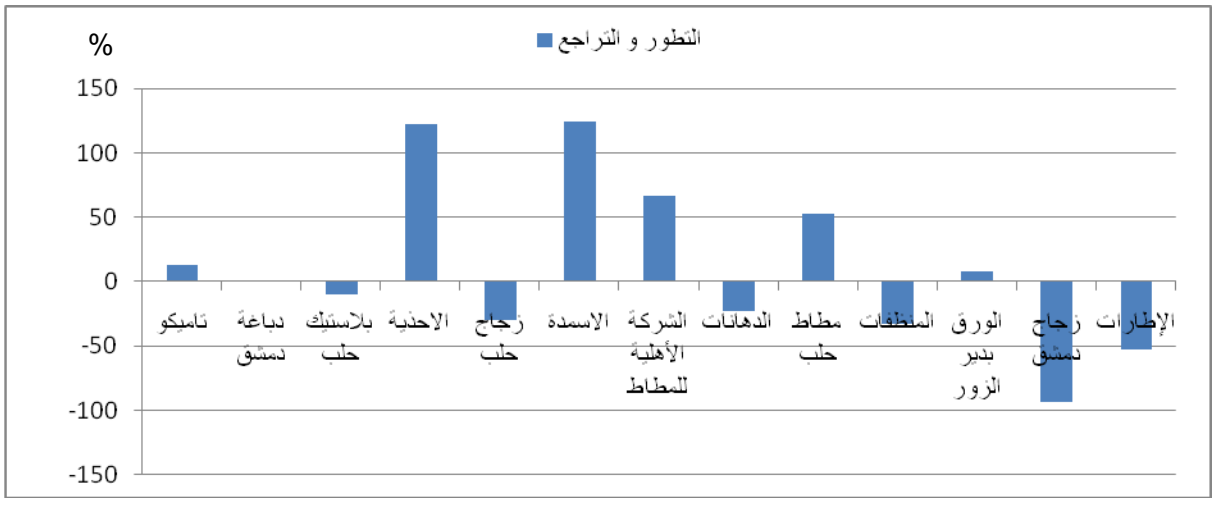
و بالنظر إلى... بيانات الجداول الملحقة (13-26) و المتضمنة مؤشرات الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية نجد التطور و التراجع بحسب الجدول رقم (27) و الشكل رقم (6):

الجدول رقم (27) معدلات النمو و التراجع في الإنتاج المحلي الإجمالي بين عامي 2007و 2011 في الشركات الكيميائية

اسم الشركة	الأحذية	الأسمدة	الاهلية	دباغة حلب	تاميكو	الورق	دباغة دمشق
معدل النمو	٪122	٪124	٪67	٪53	٪ 13	٪ 8	٪ 1
اسم الشركة	زجاج دمشق	الإطارات	زجاج حلب	الدهانات	المنظفات	بلاستيك حلب	–
معدل التراجع	%93-	%53-	%30-	%23-	%33-	%10-	–

المصدر: بيانات مديرية التخطيط و الإحصاء في المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية – وزارة الصناعة

الشكل رقم (6) معدلات نمو الإنتاج الإجمالي في الشركات الكيميائية بين عامي 2007 و 2011



المصدر: وزارة الصناعة السورية

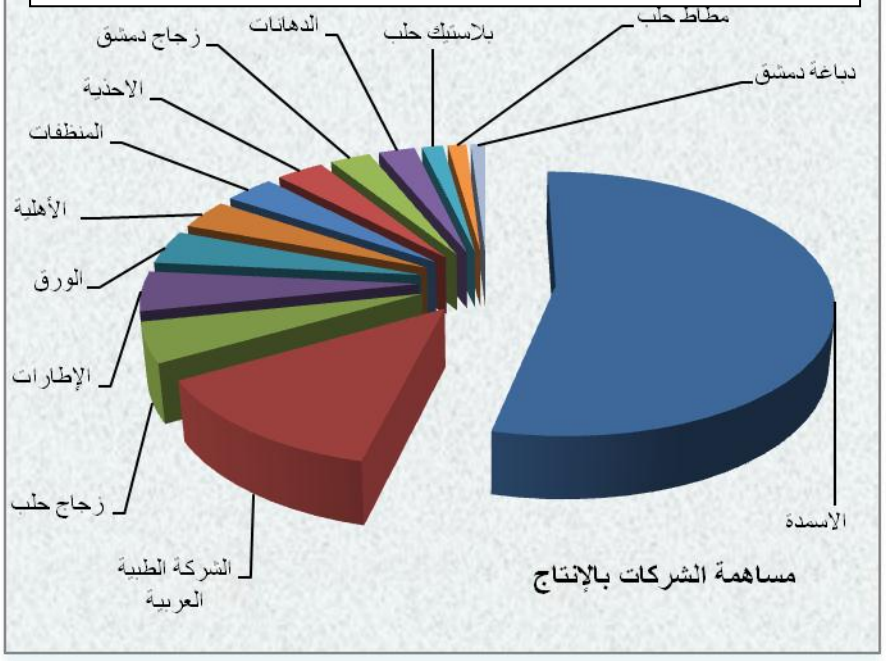
و كذلك تختلف مساهمة الشركات التابعة في الإنتاج الإجمالي المحقق في المؤسسة خلال الفترة (2007-2011) بحسب الطاقة الإنتاجية لكل شركة على حده و تركزت نسبة المساهمة الأكبر في شركتي الأسمدة و الطبية بحسب الجدول رقم (28) و الشكل رقم (7):

الجدول رقم (28)

اسم الشركة	النسبة
الاسمدة	٪54
الشركة الطبية العربية	٪13
زجاج حلب	٪5
الإطارات	٪5
الورق بدير الزور	٪4
الأهلية	٪4
المنظفات	٪3
الاحذية	٪3
زجاج دمشق	٪3
الدهانات	٪3
بلاستيك حلب	٪1
مطاط حلب	٪1
دباغة دمشق	٪1
إجمالي المؤسسة	**٪100**

المصدر: المؤسسة الكيميائية

الشكل رقم (7) مساهمة الشركات الكيميائية بالإنتاج الإجمالي للمؤسسة الكيميائية

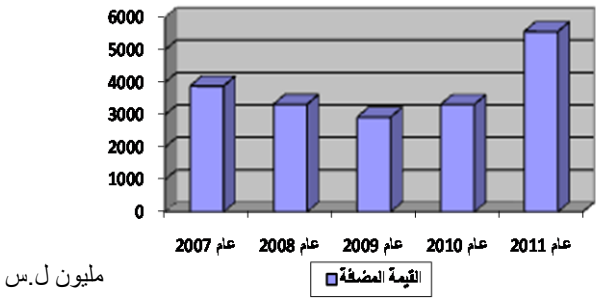


1-1-2- مستلزمات الإنتاج

بلغت قيمة الاستهلاك الوسيط لتحقيق الإنتاج المذكور سابقاً بحسب بيانات الجداول الملحقة (13-26) حوالي (28) مليار ليرة سورية، القيمة الأدنى كانت عام 2010 حوالي (4.6) مليار، والقيمة الأعلى عام 2011 بلغت (8.1) مليار ليرة سورية ، وسجل عام 2007 حوالي (5.2) مليار، و بذلك يكون معدل تطور عام 2011 عن عام 2007 بنسبة (56 %) ، و بالنظر إلى تطور قيمة المستلزمات بنسبة أكبر من تطور قيمة الإنتاج أعلاه فذلك يدلل على تدني في القيمة المضافة.

1-1-3- القيمة المضافة المحققة

الشكل رقم (8) القيمة المضافة المحققة في المؤسسة الكيميائية خلال 2007-2011



المصدر : بيانات مديرية التخطيط و الإحصاء في المؤسسة الكيميائية

بلغت قيمة الناتج الصناعي في الشركات التابعة للمؤسسة لفترة الدراسة بحسب بيانات الجداول الملحقة (13-26) حوالي (19) مليار ليرة سورية، القيمة الأدنى كانت عام 2009 بحدود (2.9) مليار، والقيمة الأعلى عام 2011 بلغت (5.6) مليار ليرة سورية، وسجل عام 2007 حوالي (3.9) مليار بحسب ما هو واضح في الشكل رقم (8) وبذلك يكون معدل تطور عام 2011 عن عام 2007 بنسبة (44 %) .

إذاً ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج المستخدمة بنسبة أكبر من القيمة المضافة المحققة أدت إلى ارتفاع قيمة الإنتاج الإجمالي بين عامي 2007 و 2011 بمعدل (52%)، حيث نمت قيمة المستلزمات الإنتاجية بنسبة (56%) و القيمة المضافة بنسبة (44%).

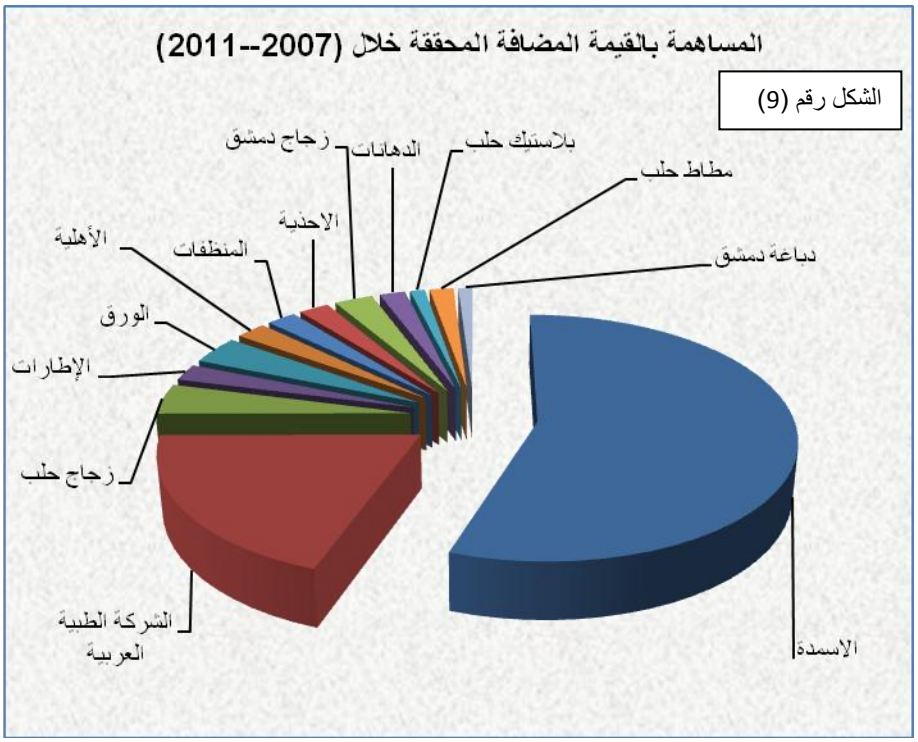
و بالاطلاع على بيانات الجداول الملحقة (13-26) نجد بأن مساهمة الشركات التابعة للمؤسسة الكيميائية في إجمالي القيمة المضافة المحققة في المؤسسة خلال الفترة (2007-2011) بحسب الجدول رقم (29) الشكل رقم (9) :

الجدول رقم (29)

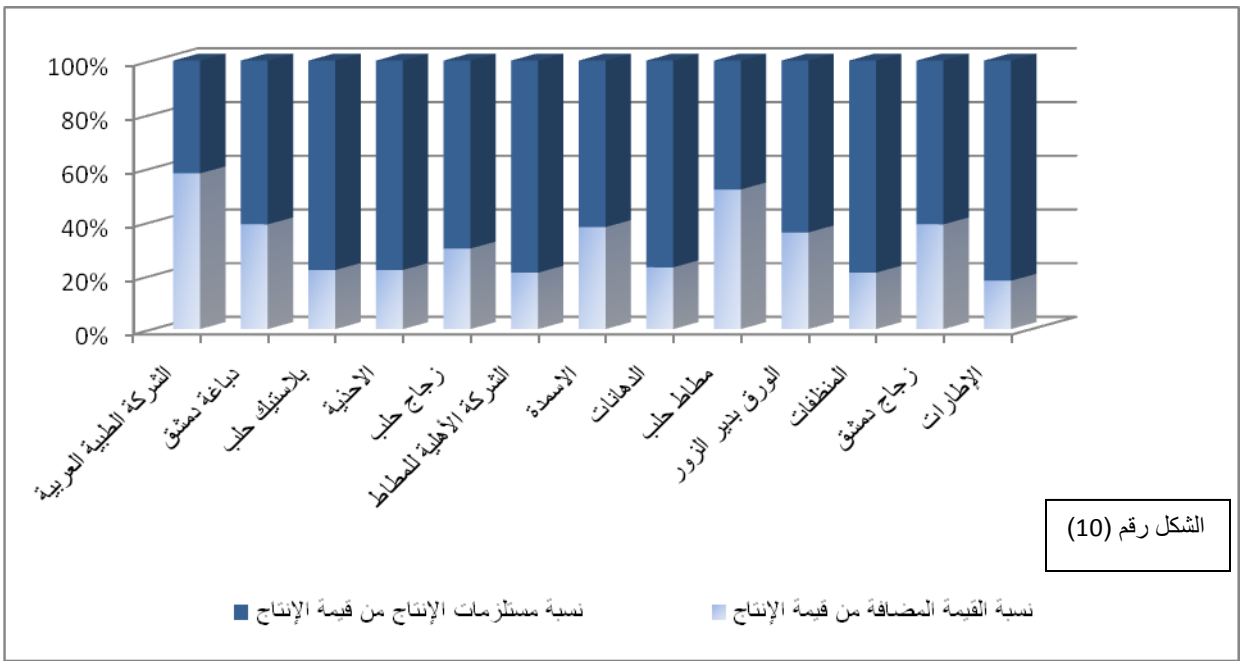
اسم الشركة	النسبة
الاسمدة	55%
تاميكو	20%
زجاج حلب	4%
الورق بدير الزور	4%
زجاج دمشق	3%
الأهلية	2%
الاحذية	2%
الإطارات	2%
المنظفات	2%
الدهانات	2%
مطاط حلب	2%
بلاستيك حلب	1%
دباغة دمشق	1%
إجمالي المؤسسة	**100٪**

المصدر: المؤسسة الكيميائية

الشكل رقم (9)



بالنظر إلى قيم الناتج و المستلزمات في كل شركة تابعة نلاحظ تدني القيمة المضافة في بعض الشركات على حساب ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج، أي على الرغم من تحقيق هذه الشركات لقيمة إنتاج عالية إلا أن النسبة الأكبر من هذه القيمة هي مستلزمات إنتاج وليست قيمة مضافة محققة، وبذلك يكون المؤشر سالب في شركات (الإطارات – المنظفات – الأهلية – الدهانات – الأحذية – بلاستيك حلب) و بالمقابل نجد بأن بعض الشركات حققت قيمة مضافة جيدة من إجمالي قيمة الإنتاج، و هو مؤشر إيجابي في هذه الشركات التي يمكن ذكرها وهي (تاميكو – مطاط حلب – الأسمدة – دباغة دمشق) و الشكل رقم (10) يوضح تركيب الإنتاج موزع بين مستلزمات الإنتاج و القيمة المضافة بحسب كل شركة:



الشكل رقم (10)

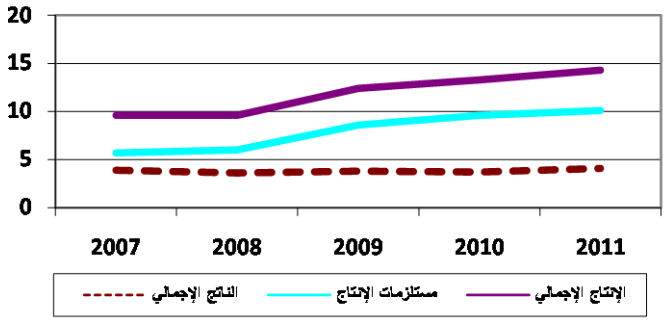
المصدر : بيانات مديرية التخطيط و الإحصاء في المؤسسة الكيميائية

1-2- المؤشرات الإقتصادية بالأسعار الجارية

1-2-1- الإنتاج المحلي الإجمالي

بلغت قيمة الإنتاج الإجمالي في الشركات التابعة خلال فترة الدراسة بالأسعار الجارية بحسب بيانات الجـداول الملحقـة (13-26) حـوالي (59.4) مليار ليرة سورية، القيمة الأدنى كانت عام 2008 بحدود (9.6) مليار ليرة سورية، و القيمة الأعلى عام 2011 بحدود (14.4) مليار ليرة سورية بحسب ما هو واضح في المخطط رقم (7) وسجل عام 2007 حوالي (9.6) مليار ليرة سورية، وبذلك يكون معدل تطور عام 2011 عن عام 2007 نسبة (50%).

المخطط رقم (7) الإنتاج الإجمالي في المؤسسة الكيميائية بالأسعار الجارية خلال الفترة (2007-2011)



المصدر : بيانات مديرية التخطيط و الإحصاء في المؤسسة الكيميائية

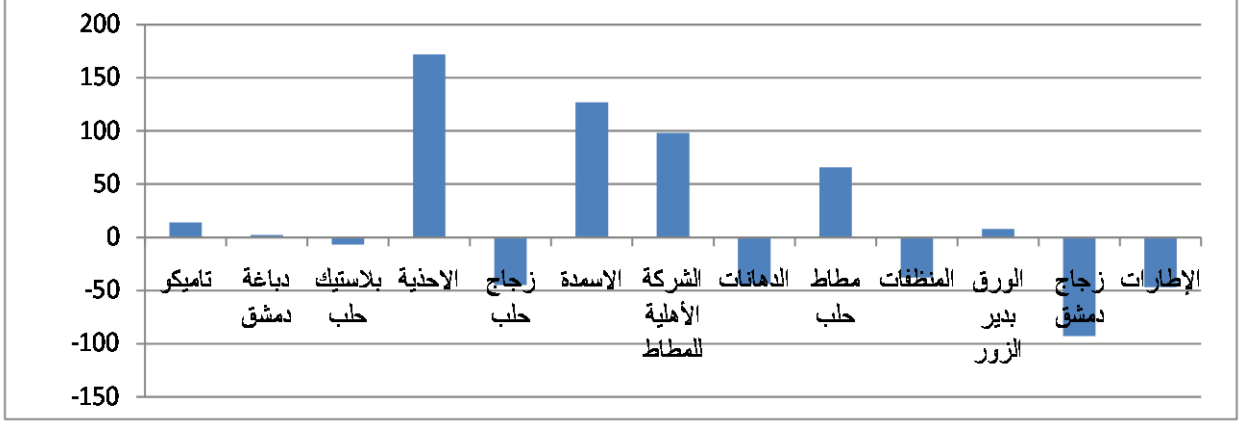
و بالنظر إلى بيانات الجداول الملحقة (13–26) و المتضمنة مؤشرات الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية نجد النمو و التراجع بحسب الجدول رقم (30) و الشكل رقم (11):[1]

الجدول رقم (30) معدلات نمو قيمة الإنتاج في الشركات التابعة للمؤسسة العامة الكيميائية بين عامي 2007 و 2011

اسم الشركة	الأحذية	الأسمدة	الاهلية	دباغة حلب	تاميكو	الورق	دباغة دمشق
معدل النمو	٪172	٪127	٪98	٪66	٪ 14	٪ 8	٪ 2
اسم الشركة	زجاج دمشق	الإطارات	زجاج حلب	الدهانات	المنظفات	بلاستيك حلب	–
معدل التراجع	%93-	%47-	%45-	%44-	%38-	%7-	–

المصدر: بيانات مديرية التخطيط و الإحصاء في المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية – وزارة الصناعة

الشكل رقم (11) معدلات نمو الإنتاج الإجمالي بالأسعار الجارية في الشركات الكيميائية بين عامي 2007 و 2011



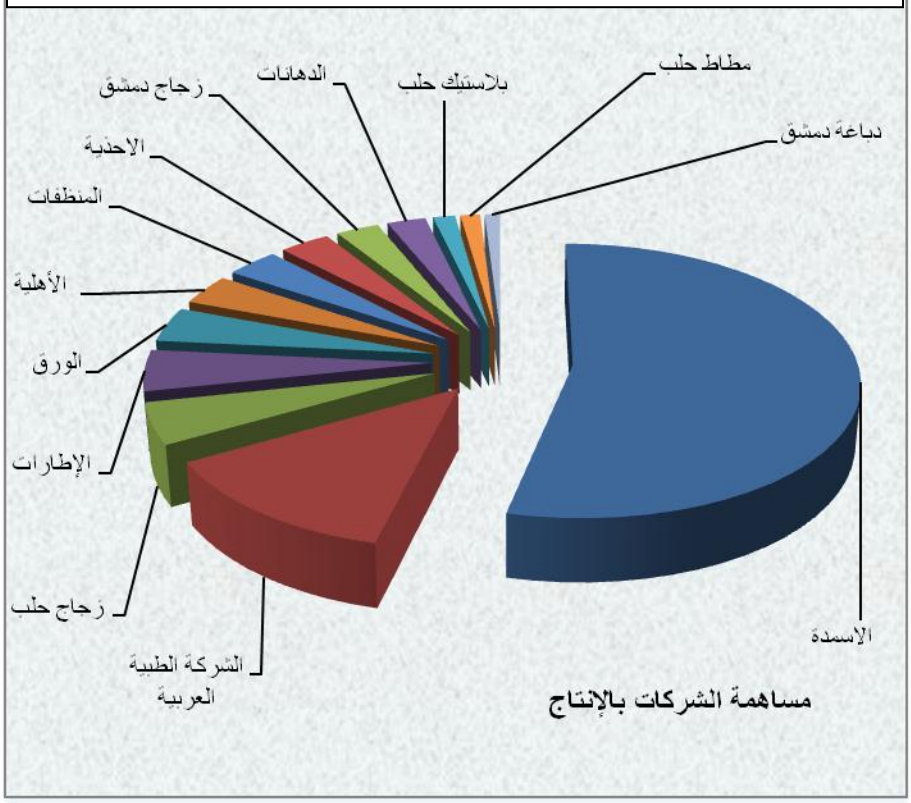
المصدر : بيانات وزارة الصناعة

و كذلك تختلف مساهمة الشركات التابعة في الإنتاج الإجمالي المحقق في المؤسسة خلال الفترة (2007–2011) بحسب الطاقة الإنتاجية لكل شركة على حده. و تركزت نسبة المساهمة الأكبر في الإنتاج الإجمالي في شركتي الأسمدة و الطبية بحسب الجدول رقم (31) و الشكل رقم (12):[2]

[1]) إحصائيات المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، تقارير من واقع الميزانيات الختامية، للأعوام (2006-2011)

[2]) دراسة واقع الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية و الرؤية المستقبلية لتطويرها، عام 2012

الشكل رقم (12) مساهمة الشركات التابعة للمؤسسة الكيميائية في إجمالي الإنتاج للفترة (2007-



الجدول رقم (31)

اسم الشركة	النسبة
الاسمدة	٪56
الشركة الطبية العربية	٪13
زجاج حلب	٪5
الإطارات	٪4
الورق بدير الزور	٪3
الأهلية	٪3
المنظفات	٪3
الاحذية	٪4
زجاج دمشق	٪2
الدهانات	٪3
بلاستيك حلب	٪1
مطاط حلب	٪1
دباغة دمشق	٪1
إجمالي المؤسسة	**٪100**

المصدر: المؤسسة الكيميائية

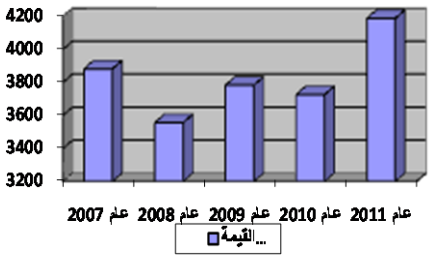
1-2-2- مستلزمات الإنتاج

بلغت قيمة الاستهلاك الوسيط لتحقيق الإنتاج المذكور سابقاً بحسب بيانات الجداول الملحقة (13-26) حوالي (40.3) مليار ليرة سورية، القيمة الأدنى عام 2007 حوالي (5.8) مليار، والقيمة الأعلى عام 2011 بلغت (10.2) مليار ليرة سورية، و بذلك يكون معدل تطور عام 2011 عن عام 2007 نسبة (76 %)، و بالنظر إلى تطور قيمة المستلزمات بنسبة تفوق تطور قيمة الإنتاج فذلك يدلل على تدني في القيمة المضافة.

1-2-3- القيمة المضافة المحققة

بلغت قيمة الناتج الصناعي في الشركات التابعة للمؤسسة لفترة الدراسة بحسب بيانات الجداول الملحقة (13-26) حوالي (19.1) مليار ليرة سورية، القيمة الأدنى كانت عام 2008 بحدود (3.6) مليار، والقيمة الأعلى عام 2011 بلغت (4.2) مليار ليرة سورية بحسب ما يوضح الشكل رقم (13)، وسجل عام 2007 حوالي (3.9) مليار، وبذلك يكون معدل تطور عام 2011 عن عام 2007 نسبة (8 %) .

الشكل رقم (13)



مليون ل.س

المصدر : بيانات مديرية التخطيط و الإحصاء فى المؤسسة الكيميائية

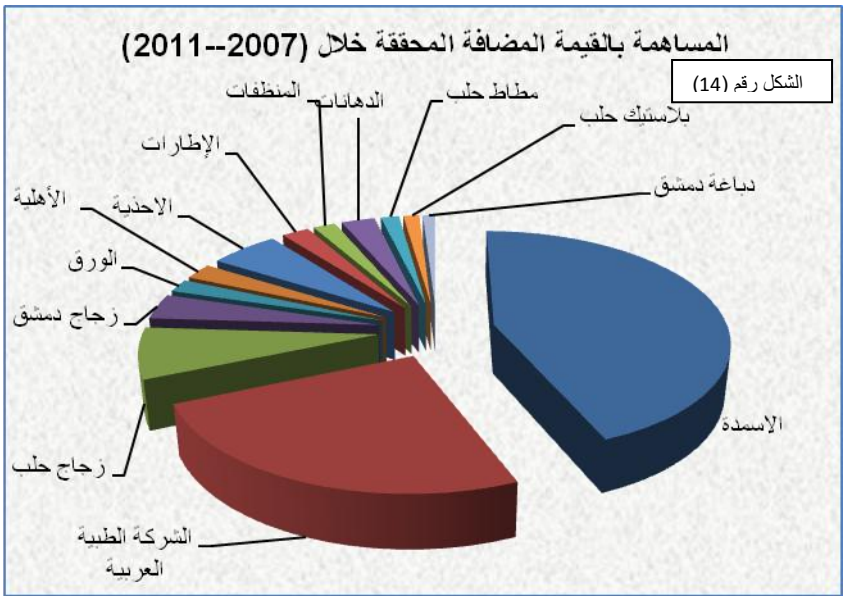
إذاً ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج المستخدمة بنسبة أكبر من القيمة المضافة المحققة أدى لارتفاع قيمة الإنتاج الإجمالي بين عامي 2007 و 2011 بمعدل (50%)، حيث نمت قيمة المستلزمات الإنتاجية بنسبة (76%) و القيمة المضافة بنسبة (8%).

و بالاطلاع على بيانات الجداول الملحقة (13-26) نجد بأن مساهمة الشركات التابعة للمؤسسة الكيميائية في إجمالي القيمة المضافة المحققة في المؤسسة خلال الفترة (2007-2011) بحسب الجدول التالي رقم (32) و الشكل رقم (14) [1]:

[1]) التقرير السنوي للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية و شركاتها التابعة، عام 2012

الجدول رقم (32)

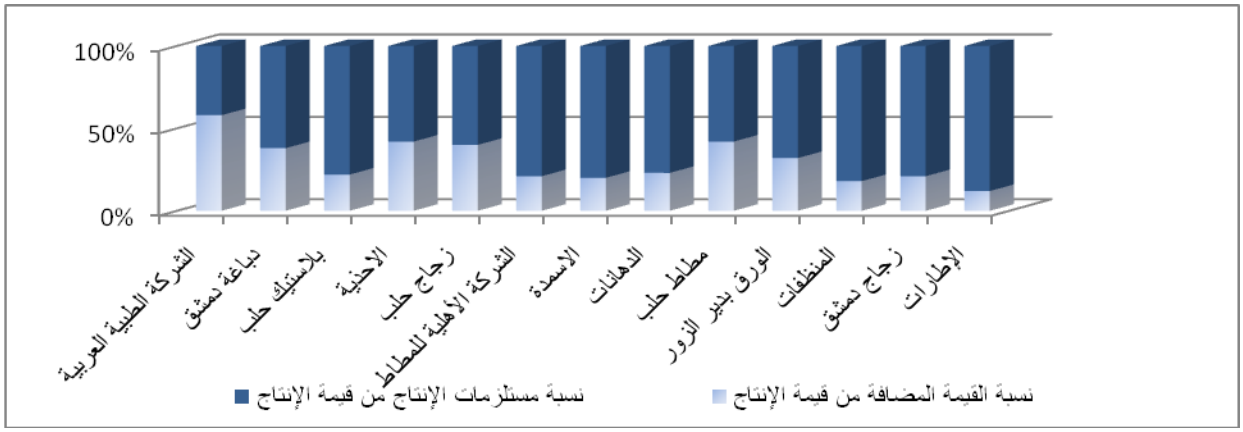
اسم الشركة	النسبة
الاسمدة	55%
تاميكو	20%
زجاج حلب	4%
الورق بدير الزور	4%
زجاج دمشق	3%
الأهلية	2%
الاحذية	2%
الإطارات	2%
المنظفات	2%
الدهانات	2%
مطاط حلب	2%
بلاستيك حلب	1%
دباغة دمشق	1%
إجمالي المؤسسة	100٪



الشكل رقم (14)

المصدر : بيانات مديرية التخطيط و الإحصاء في المؤسسة الكيميائية

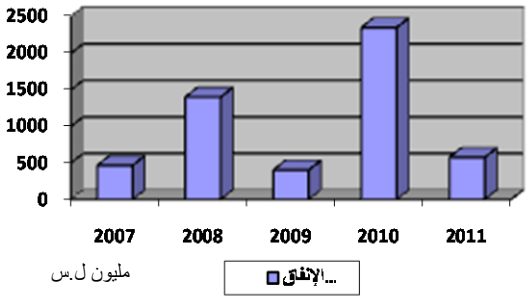
بالنظر إلى قيم الناتج و المستلزمات نلاحظ تدني القيمة المضافة في بعض الشركات، أي على الرغم من تحقيق هذه الشركات لقيمة إنتاج إلا أن النسبة الأكبر منها هي مستلزمات إنتاج وليست قيمة مضافة محققة، وبذلك يكون مؤشر سالب في هذه الشركات و هي (الإطارات، المنظفات، الأهلية، الدهانات، الأسمدة، بلاستيك حلب، زجاج دمشق) و بالمقابل نجد بأن بعض الشركات حققت قيمة مضافة بنسبة جيدة من قيمة الإنتاج، و هو مؤشر إيجابي في شركات مثل (تاميكو، مطاط حلب، الأحذية، زجاج حلب) و الشكل رقم (15) يوضح توزع هذه النسب و تركيب الإنتاج موزع بين مستلزمات الإنتاج و القيمة المضافة بحسب كل شركة:



الشكل رقم (15) تركيب الإنتاج موزع بين مستلزمات الإنتاج و القيمة المضافة بحسب كل شركة

1-2-4- الإنفاق الاستثماري

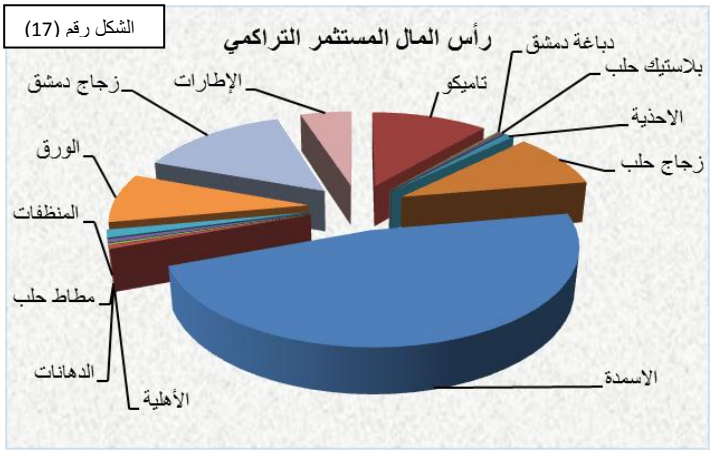
الشكل رقم (16)



بلغ الإنفاق الاستثماري في إجمالي الشركات التابعة للمؤسسة لفترة الدراسة (2007-2011) ما قيمته (5.2) مليار ليرة سورية[1]، كانت القيمة الأعلى عام 2010 حيث كان الإنفاق فيها (2.3) مليار ليرة سورية بحسب الشكل رقم (16)، وبلغ رأس المال المستثمر التراكمي لغاية 2011 بحسب الفقرة التالية حوالي (38.5) مليار ليرة سورية ، أي أن نسبة ما تم إنفاقه على الأصول الاستثمارية خلال الفترة (2007-2011) يعادل حوالي (13.5%) من إجمالي الأموال المستثمرة في الشركات التابعة للمؤسسة منذ تأسيسها.

1-2-5- رأس المال المستثمر التراكمي

الشكل رقم (17)



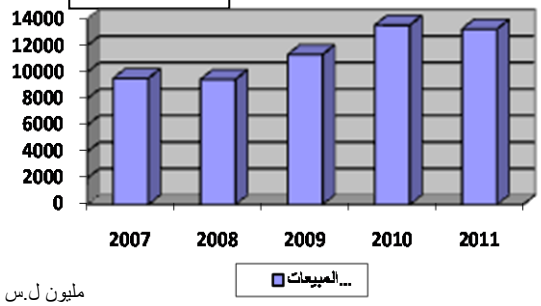
المصدر : بيانات مديرية التخطيط و الإحصاء في المؤسسة الكيميائية

بلغت القيمة الإجمالية لرأس المال المستثمر التراكمي في الشركات التابعة للمؤسسة نهاية عام 2011 حوالي (38.5) مليار ليرة سورية، توزعت على الشركات بحسب النسب التالية (47% للأسمدة، 15% لزجاج دمشق، 12% لتاميكو، 10% لزجاج حلب، 9% للورق، و 7% لبقية الشركات)[2] بحسب الشكل رقم (17).

[1]) التقرير الربع سنوي الصادر عن مديرية التخطيط و الإحصاء، المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، عام 2011.

[2]) التقرير السنوي للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية و شركاتها التابعة، من واقع الميزانيات الختامية،عام 2012

الشكل رقم (18)

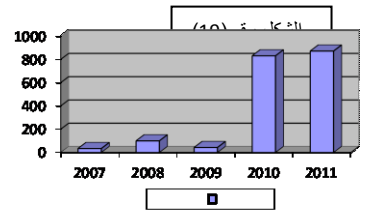


مليون ل.س

1-2-6- المبيعات الإجمالية

قيمة مبيعات المؤسسة لفترة الدراسة حوالي (57) مليار ليرة سورية، القيمة الأدنى عام 2008 بحدود (9.4) مليار ليرة سورية بحسب الشكل رقم (18)، والقيمة الأعلى عام 2010 بحوالي (13.5) مليار ليرة سورية1.

1-2-7- الصادرات الإجمالية

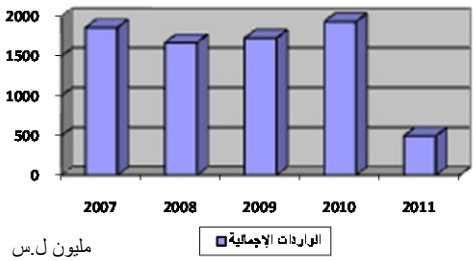


مليون ل.س

بلغت القيمة الإجمالية لصادرات الشركات التابعة للمؤسسة لفترة الدراسة حوالي (1879) مليون ليرة سورية، القيمة الأعلى كانت في أعوام (2011 و 2010) بحسب الشكل رقم (19) تركزت في شركات (الأسمدة – تاميكو – زجاج دمشق – زجاج حلب)

1-2-8- الواردات الإجمالية

الشكل رقم (20)



مليون ل.س

بلغت القيمة الإجمالية لواردات الشركات التابعة للمؤسسة لفترة الدراسة حوالي (7678) مليون ليرة سورية، القيمة الأعلى كانت عام 2010 بحسب الشكل رقم (20)، تركزت في شركات (الأسمدة، تاميكو، زجاج دمشق، زجاج حلب، المنظفات، الدهان، دباغة دمشق)

و بالنظر إلى الصادرات و الواردات نجد بأنه على مستوى المؤسسة هناك عجز في ميزان المدفوعات لأن الواردات تفوق الصادرات خلال فترة الدراسة بنسبة (409%).

[1]) التقرير الإنتاجية الشهرية في العامة للصناعات الكيميائية و شركاتها التابعة، عام 2012

1-2-9- الأرباح و الخسائر

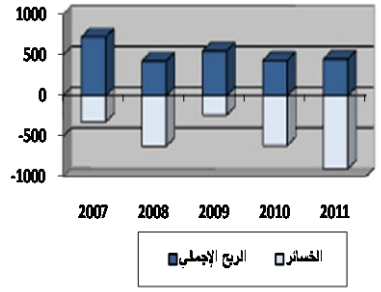
بلغ رصيد الأرباح و الخسائر للمؤسسة بمجموع شركاتها لفترة الدراسة قيمة سالبة (-135) مليون ليرة سورية، حيث حققت الشركات الرابحة قيمة (2572) مليون ليرة سورية، و بالمقابل تكبدت بعض الشركات خسائر بقيمة (2707)[1]، وكانت القيمة الأعلى للخسائر عام 2011 بحسب الجدول رقم (33) والشكل رقم (21)، تركزت الأرباح في شركات (تاميكو، الدهانات ، الورق) و الخسائر في شركات (الإطارات، زجاج حلب، زجاج دمشق، المنظفات، الأسمدة)

الجدول رقم (33) الأرباح و الخسائر في المؤسسة الكيميائية

العـــــام / مليون ل.س	2007	2008	2009	2010	2011
الربح قبل الضريبة	720	424	549	431	448
الخسارة	325	624	240	615	903
الرصيد (صافي أعمال المؤسسة)	395	200-	309	184-	455-

المصدر: وزارة الصناعة السورية

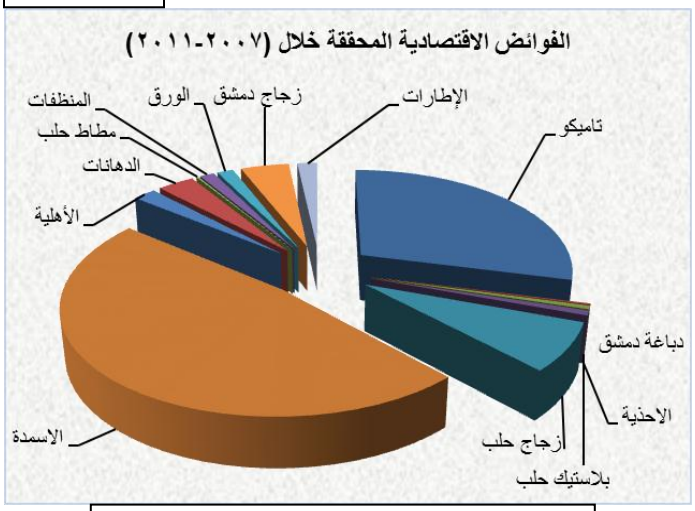
الشكل رقم (21)



1-2-10- الفوائض الإقتصادية المحققة

بلغت القيمة الإجمالية للفوائض الإقتصادية المحققة في الشركات التابعة للمؤسسة (فائض موازنة و فائض سيولة) خلال فترة الدراسة حوالي (5246) مليون ليرة سورية[2]، موزعة بقيمة (2007) مليون ليرة سورية فائض موازنة و (3239) مليون ليرة سورية فائض سيولة، حيث تحتفظ الشركات استناداً للقانون المالي

الشكل رقم (22)



المصدر : بيانات مديرية التخطيط و الإحصاء في المؤسسة الكيميائية

[1]) بيانات المديرية المالية، المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، من واقع الميزانيات الختامية، عام 2012

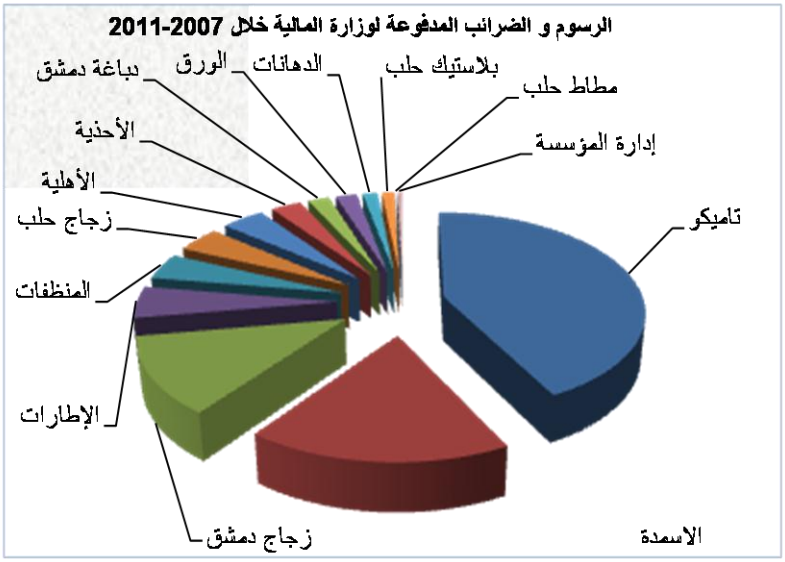
[2]) بيانات من واقع عمل المديرية المالية ، المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، عام 2012

الأساسي الصادر عام 2006 بفائض السيولة لتجديد أصولها الرأسمالية و تحول فائض الموازنة لوزارة المالية، القيمة الأعلى من إجمالي الفوائض المحققة كانت عام 2011 بحوالي (1581) مليون، و القيمة الأدنى عام 2009 بحوالي (793) مليون، تركزت القيم المحققة في شركات (الأسمدة، تاميكو، زجاج دمشق، زجاج حلب، الدهانات) بحسب الشكل رقم (22)، و تم خلال فترة الدراسة تحويل (195) مليون ليرة سورية من فائض الموازنة إلى وزارة المالية، و ذلك وفقاً للجدول الملحق رقم (34) الذي يوضح حصة كل شركة من هذه التحويلات.

1-2-11- الرسوم و الضرائب المدفوعة إلى وزارة المالية

بلغت القيمة الإجمالية للرسوم و الضرائب المحققة في الشركات التابعة للمؤسسة و المدفوعة لوزارة المالية خلال فترة الدراسة حوالي (1383) مليون ليرة سورية[1]، تركزت القيم العالية المحققة في شركات (تاميكو الأسمدة – زجاج دمشق – الإطارات– المنظفات – زجاج حلب) بحسب الجدول الملحق رقم (34) و الشكل رقم (23).

الشكل رقم (23)

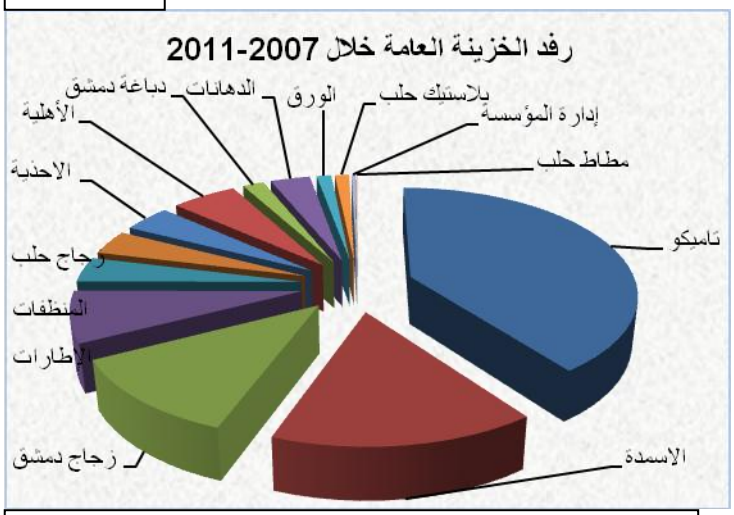


المصدر : بيانات مديرية التخطيط و الإحصاء في المؤسسة الكيميائية

[1]) بيانات وزارة المالية السورية ، عام 2012

1-2-12-رفد الخزينة العامة من قبل الشركات التابعة للمؤسسة الكيميائية

الشكل رقم (24)



المصدر : بيانات مديرية التخطيط و الإحصاء في المؤسسة الكيميائية

بلغت القيمة الإجمالية لما تم تحويله للخزينة العامة لوزارة المالية (فائض موازنة – رسوم و ضرائب مدفوعة) من الشركات التابعة للمؤسسة الكيميائية خلال فترة الدراسة حوالي (1578) مليون ليرة سورية[1]، موزعة بقيمة (195) مليون ليرة سورية فائض موازنة و (1383) رسوم و ضرائب مع احتفاظ الشركات بفائض السيولة لتجديد أصولها الرأسمالية، تركزت القيم الأعلى لما تم تحويله للخزينة العامة في شركات (تاميكو، الأسمدة، زجاج دمشق، الإطارات، الأهلية، المنظفات) بحسب الجدول الملحق رقم (34) و الشكل رقم (24).

[1]) بيانات وزارة المالية السورية، عام 2012

1-2-13- هيكل العمالة في المؤسسة وشركاتها

بلغ عدد العاملين في المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية و شركاتها التابعة خلال عام 2007(10350) عامل، ثم انخفض العدد عام 2012 ليصل إلى (8401) عامل بسبب غياب التوظيف الجديد و عدم تعريض التسرب و التقاعد الحاصل، حيث كان عدد العمال في السنوات (2007-2012) بحسب الجدول التالي:

الجدول رقم (35) العاملين في المؤسسة الكيميائية للفترة (2007-2012)

العام	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد العمال	10350	10302	9474	9156	8432	8401

المصدر: وزارة الصناعة السورية

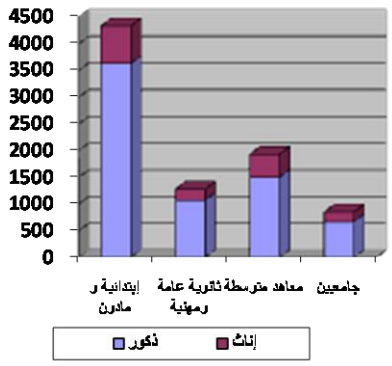
يبلغ عدد العاملين عام 2012 في المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية وشركاتها التابعة /8401/ عامل[1]، النسبة الأكبر منها ذو مستوى علمي منخفض، حيث تبلغ نسبة الإبتدائية وما دون (52%) و الجامعيين (10%) بحسب الجدول رقم (36) و الشكل رقم (25).

الجدول رقم (36) هيكل العمالة في المؤسسة الكيميائية

المستوى التعليمي	جامعيين	معاهد متوسطة	ثانوية عامة ومهنية	إبتدائية وما دون
ذكور	673	1505	1070	3631
إناث	180	429	209	704
المجموع	853	1934	1279	4335

المصدر: وزارة الصناعة السورية

الشكل رقم (25)



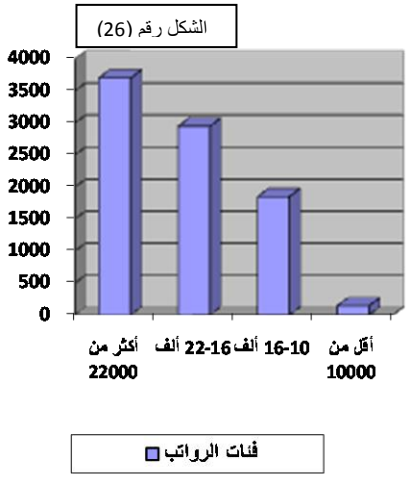
[1]) دراسات مديرية التخطيط و الإحصاء، المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، عام 2012

تتوزع فئات رواتب العاملين المذكورين بين عدة شرائح، النسبة الأكبر تتقاضى دخل شهري يزيد عن (22) ألف ليرة سورية، وهي بنسبة تقارب (42%) من إجمالي العاملين، و النسبة الأدنى تتقاضى دخل شهري دون (10) ألف ليرة سورية، وهي بنسبة تقارب (2%) من إجمالي العاملين، وذلك بحسب الجدول رقم (37) و الشكل رقم (26):

الجدول رقم (37) فئات رواتب العاملين في المؤسسة الكيميائية

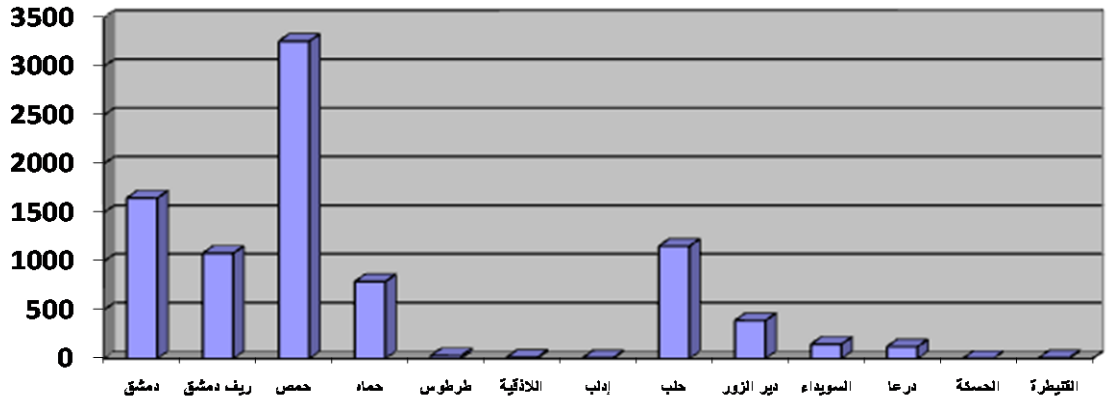
فئات الرواتب	أكثر من 22000	22–16 ألف ل.س	16–10 ألف ل.س	10000 وما دون
المجموع	3555	2850	1851	145

المصدر: وزارة الصناعة السورية



و للتعرف على توزع العمالة المذكورة في المحافظات السورية، نلاحظ بأن محافظة حمص تستوعب النسبة الأكبر، لوجود شركة الاسمدة في هذه المحافظة و البالغ عدد عمالها حوالي (3200) عامل، أي بنسبة (38%) من إجمالي العاملين في المؤسسة، وذلك بحسب الشكل التالي رقم (27):

الشكل رقم (27) توزع العاملين في المؤسسة الكيميائية في المحافظات السورية



المصدر : بيانات مديرية التخطيط و الإحصاء في المؤسسة الكيميائية

1-3- مؤشرات الإنتاجية و النمو (بالأسعار الجارية)[1]

1-3-1- الكفاءة الإنتاجية (الإنتاجية الإجمالية)

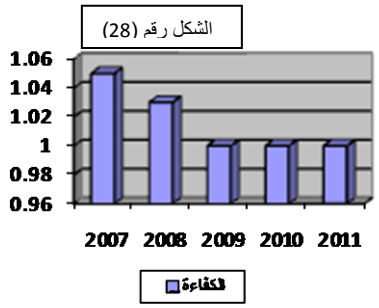
الكفاءة الإنتاجية هي العلاقة بين قيمة المخرجات لفترة زمنية معينة و قيمة المدخلات التي استخدمت في تحقيق ذلك القدر من الإنتاج، وكلما ارتفع المعدل عن الرقم (1) كان المؤشر ايجابي، و قد بلغ متوسط معدل الكفاءة الإنتاجية لإجمالي الشركات التابعة للمؤسسة للفترة (2007-2011) نسبة (1.01)، و المعدل الأعلى كان عام 2007 و المعدل الأدنى في الأعوام 2009-2010-2011 بحسب الجدول رقم (38) و الشكل رقم (28).

[1]) البيانات المستخدمة لاحتساب المؤشرات هي من واقع الميزانيات الختامية للشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية.

الجدول رقم (38) الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة الكيميائية – بملايين الليرات السورية

العـــــام	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي التكاليف الصناعية	9159	9355	12392	13438	14379
قيمة الإنتاج الإجمالي	9637	9602	12421	13371	14357
الكفاءة الإنتاجية	1.05	1.03	1.00	1.00	1.00

المصدر: المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية

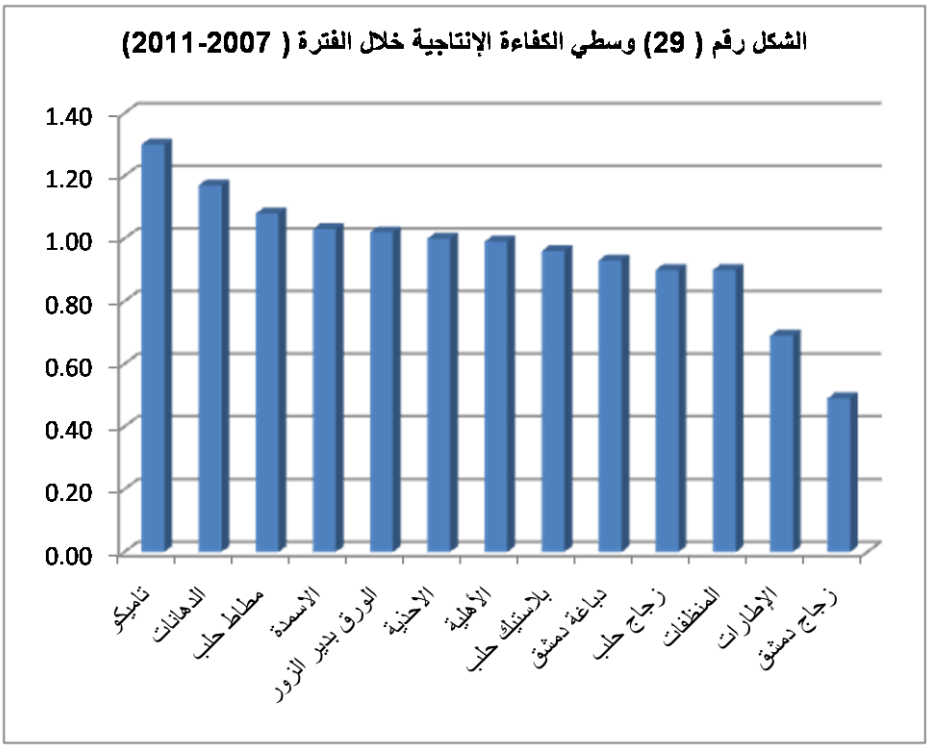


و يظهر من بيانات الجدول رقم (38) أن هناك تراجع في مؤشر الكفاءة مع مرور سنوات الدراسة وخصوصاً أعوام 2009 – 2010–2011 ، ساهم بتراجع هذا المؤشر شركات (زجاج دمشق، الإطارات، المنظفات، زجاج حلب، دباغة دمشق، بلاستيك حلب)، وذلك بحسب الجدول التالي رقم (39) و الشكل رقم (29):

الجدول رقم (39)

اسم الشركة	الكفاءة
تاميكو	1.30
الدهانات	1.17
مطاط حلب	1.08
الاسمدة	1.03
الورق بدير الزور	1.02
الاحذية	1.00
الأهلية	**0.99**
بلاستيك حلب	**0.96**
دباغة دمشق	**0.93**
زجاج حلب	**0.90**
المنظفات	**0.90**
الإطارات	**0.69**
زجاج دمشق	**0.49**
وسطي المؤسسة	**1.1**

المصدر: المؤسة الكيميائية



يلاحظ من الشكل السابق بأن بعض الشركات التي تعتبر ذات ثقل نوعي في عمل المؤسسة مثل (الشركة العامة للأسمدة) ذات كفاءة إنتاجية متدنية، بالرغم من أن نسبة مساهمتها في إجمالي إنتاج المؤسسة حوالي (60%)، وذلك يدلل على أن نسبة مدخلات العملية الإنتاجية في هذه الشركة أعلى بكثير من مثيلاتها على حساب قيمة المخرجات، و بالمقابل نلاحظ بأن أفضل شركة من حيث الكفاءة الإنتاجية هي الشركة الطبية العربية / تاميكو، كما أن شركة الدهانات مثلاً تحقق كفاءة إنتاجية عالية، بينما نسبة مساهمتها في إجمالي إنتاج المؤسسة لا تزيد عن (3%)، الأمر الذي يؤكد ضرورة التركيز على النوع عوضاً عن الكم.

1-3-2- الريعية الانتاجية

إن مؤشر الريعية الإنتاجية يعبر عن صافي العائد المالي نتيجة تنزيل قيمة إجمالي التكاليف الصناعية (المواد المستخدمة بالإنتاج من مستلزمات أولية و مساعدة و طاقة، الرواتب و الأجور، الاهتلاكات، الضرائب) من قيمة الإنتاج الإجمالي، و قد بلغ متوسط الريعية السنوية في المؤسسة للفترة (2007-2011) حوالي (133) مليون ليرة سورية، الريعية الأعلى كانت عام 2007 بحدود (478) مليون ليرة سورية و الريعية الأدنى عام 2010 بخسارة حوالي (-67) مليون ليرة سورية، بحسب الجدول رقم (40).

الجدول رقم (40) الريعية الإنتاجية في المؤسسة الكيميائية

العـــــام	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي التكاليف الصناعية	9159	9355	12392	13438	14379
قيمة الإنتاج الإجمالي	9637	9602	12421	13371	14357
الريعية الإنتاجية (مليون ل.س)	478	247	29	-67	-22

المصدر: المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية

و من ساهم في إنخفاض الريعية و جعلها سلبية خلال أعوام 2010و 2011 بحسب بيانات الجداول الملحقة (13-26) هي شركات (زجاج دمشق، الإطارات، المنظفات، زجاج حلب، دباغة دمشق، بلاستيك حلب) بسبب إرتفاع تكاليفها الصناعية بقيمة أكبر من قيمة الإنتاج الإجمالي المحقق لديها.

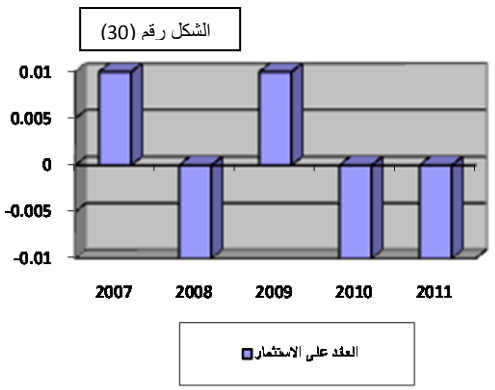
1-3-3- العائد على رأس المال المستثمر

إن العائد على رأس المال المستثمر يتم احتسابه بالنسبة بين الربح بعد الضريبة و رأس المال المستثمر التراكمي، وهذا المؤشر يختلف عن مؤشر الريعية بحيث يتناول التكاليف الاستثمارية بالمقارنة مع الربح بعد الضريبة، بينما الريعية يتناول تكاليف التشغيل الصناعية، و بلغ وسطي العائد على رأس المال المستثمر خلال الفترة (2007-2011) معدل (-0.003) أي عوضاً عن تحقيق مردود مادي من استثمار رأس المال حصل تآكل فيه، و ذلك بحسب الجدول رقم (41) و الشكل رقم (30).

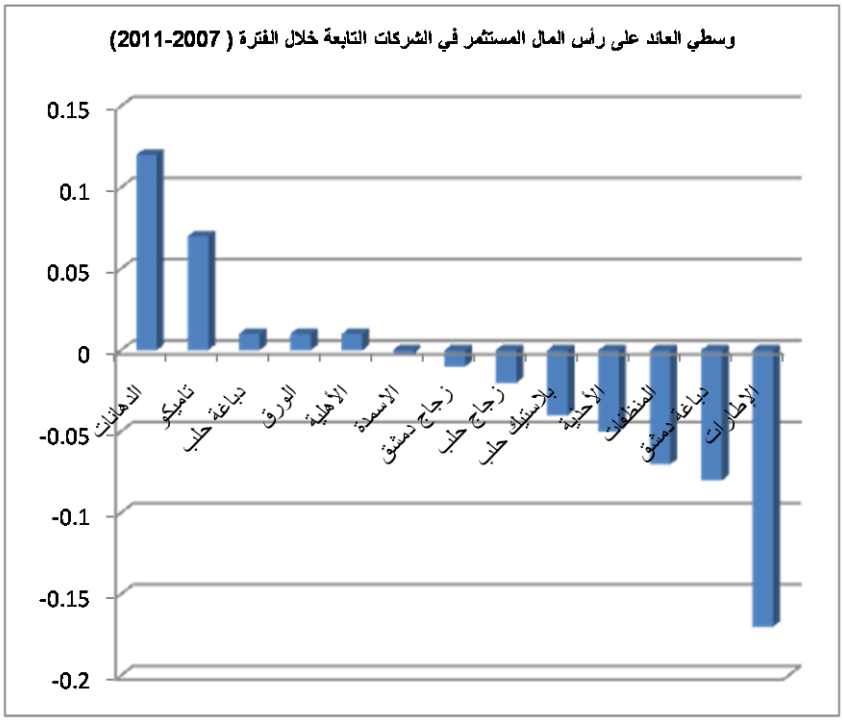
الجدول رقم (41) العائد على رأس المال المستثمر في المؤسسة الكيميائية

العـــــام / مليون ل.س	2007	2008	2009	2010	2011
رأس المال المستثمر التراكمي	27609	31866	32568	35140	38549
ربح بعد الضريبة	266	-315	188	-280	-568
العائد على الاستثمار	0.01	-0.01	0.01	-0.01	-0.01

المصدر: مديرية التخطيط - المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية



و نلاحظ بحسب الجدول رقم (42) و الشكل رقم (31) أن معدل العائد على رأس المال المستثمر في شركتي (الدهانات – تاميكو) مقبول بالمقارنة مع معدلات الفائدة على رأس المال في السوق، و أما شركات (دباغة حلب – الورق – الأهلية) العائد غير اقتصادي، والشركات المتبقية لا يوجد عائد لاستثمارها وهي غير مجدية اقتصادياً على ضور الربح المتحقق من رأس المال المستثمر.



الجدول رقم (42)

اسم الشركة	وسطي معدل العائد على رأس المال المستثمر
الدهانات	0.12
تاميكو	0.07
دباغة حلب	0.01
الورق	0.01
الأهلية	0.01
الاسمدة	-0.002
زجاج دمشق	-0.01
زجاج حلب	-0.02
بلاستيك حلب	-0.04
الأحذية	-0.05
المنظفات	-0.07
دباغة دمشق	-0.08
الإطارات	-0.17
وسطي المؤسسة	-0.017

المصدر: المؤسسة الكيميائية

1-3-4- إنتاجية العامل

بلغ المتوسط السنوي لإنتاجية العامل للفترة (2007-2011) قيمة (1268) ألف ليرة سورية، و القيمة الأعلى عام 2011 و الأدنى عام 2008، و الجدير ذكره في هذا الإطار أن عدة عوامل يمكن أن تؤثر في مستوى الإنتاجية و هي تتوزع بين عوامل داخلية و عوامل خارجية.

تتمثل العوامل الداخلية بعوامل فنية ذات صلة بدرجة مكننة الآلات المستخدمة و التكنولوجيا المطبقة، و أخرى عوامل تنظيمية إدارية تتعلق بتحسين وتنمية طرق الإدارة وتنظيم العمل والإنتاج وهذه تلمس العوامل الاجتماعية والاقتصادية، حيث يلاحظ أن كثير من الدول النامية و منها سورية تلجأ في عمليات التنمية الصناعية بها إلى التركيز على العوامل الفنية أي اقتناء الماكينات والمعدات الحديثة مسايرة في ذلك التطورات الحديثة في التصنيع، وتحاول تطبيق أحدث الطرق الصناعية والتطبيقات التكنولوجية الحديثة التي يتم استخدامها في الدول المتقدمة، ولا يتم توجيه نفس القدرة من الاهتمام إلى العوامل التنظيمية والإدارية أي تنمية وخلق الكوادر الإدارية والتنظيمية بالوحدات الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى الافتقار بدرجة كبيرة إلى هذه الكوادر

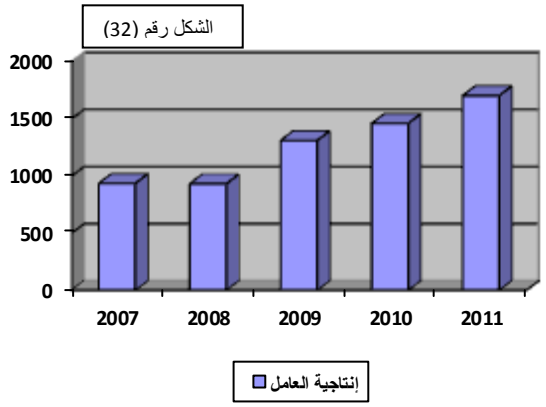
أو الكفاءات، وهي التي تحمل على عاتقها أعباء العملية الإنتاجية من حيث الإدارة والتنظيم والابتكار والتجديد والحركة والنشاط، وبالتالي رفع معدلات الإنتاجية.

و أما العوامل الخارجية فتتمثل بالعامل الاقتصادي المرتبط بوضع الدولة الاقتصادي و مدى قدرتها تدعيم المنشأة وتطويرها، و كذلك سياسة الحكومة الاقتصادية، و أخيراً العامل الاجتماعي المتعلق بالتقاليد الثقافية للدولة و شكل و حجم الإنفاق، و الجدول رقم (43) والشكل رقم (32) يوضحان إنتاجية العامل خلال الفترة (2007-2011):

الجدول رقم (43)

العـــــام	2007	2008	2009	2010	2011
إنتاجية العامل (ألف ل.س)	935	932	1311	1460	1703

الشكل رقم (32)



1-3-5-إنتاجية الليرة المدفوعة للرواتب و الأجور

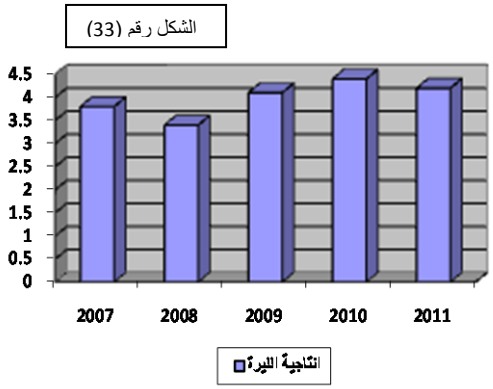
إن قياس مؤشر إنتاجية الليرة يتم من خلال احتساب النسبة بين إجمالي قيمة الإنتاج و بين كتلة الرواتب و الأجور المدفوعة، و بلغ المتوسط السنوي لإنتاجية الليرة للفترة (2007-2011) نسبة (3.9)، و القيمة الأعلى كانت عام 2010 و القيمة الأدنى عام 2008 بحسب الجدول رقم (44) و الشكل رقم (33).

الجدول رقم (44) إنتاجية الليرة المدفوعة للرواتب و الأجور في المؤسسة الكيميائية

العـــــام/ مليون ل.س	2007	2008	2009	2010	2011
إنتاجية الليرة	3.8	3.4	4.1	4.4	4.2
قيمة الإنتاج الإجمالي	9637	9602	12421	13371	14357
قيمة الرواتب	2527	2797	3059	3046	3393

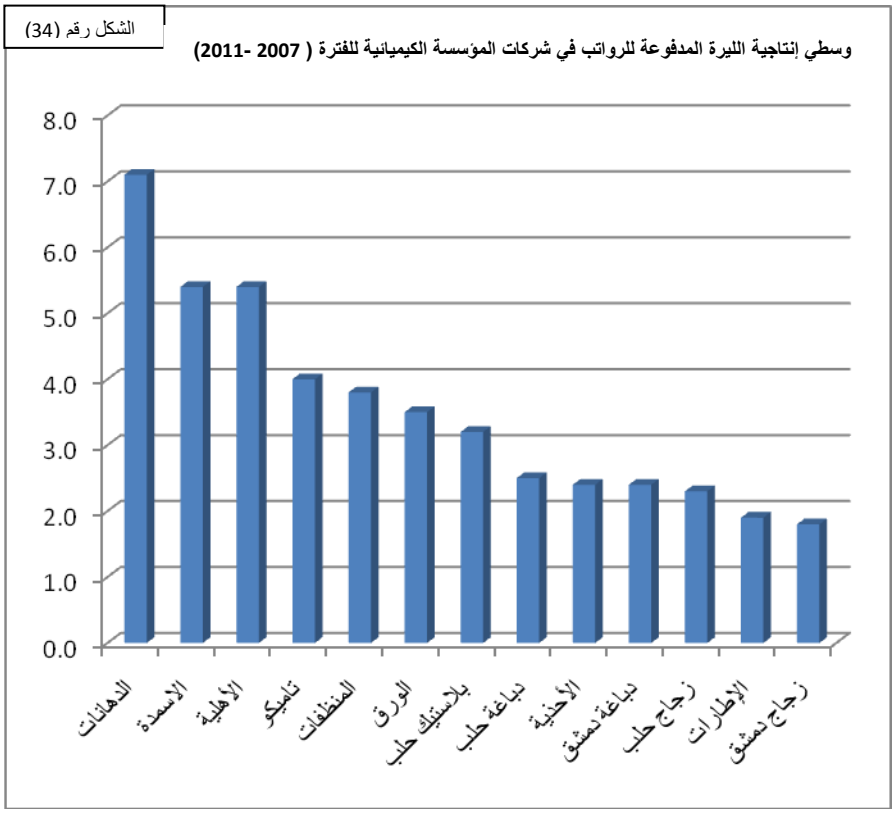
المصدر: مديرية التخطيط – المؤسسة الكيميائية

الشكل رقم (33)



و بالنظر إلى الشركات الأكثر إنتاجية لليرة السورية في عملها، نجد بحسب الجدول رقم (45) و الشكل رقم (34) بأن شركة الدهانات هي الأعلى، و شركة زجاج دمشق هي الأدنى، وذلك يؤشر إلى ارتفاع كتلة الرواتب و الأجور المدفوعة في شركة زجاج دمشق بالمقارنة بقيمة الإنتاج المحقق، بينما قيمة الإنتاج في شركة الدهانات تزيد بـ (7) أضعاف عن كتلة الرواتب المدفوعة.

الشكل رقم (34)



الجدول رقم (45)

اسم الشركة	وسطي إنتاجية الليرة
الدهانات	7.1
الاسمدة	5.4
الأهلية	5.4
تاميكو	4.0
المنظفات	3.8
الورق	3.5
بلاستيك حلب	3.2
دباغة حلب	2.5
الأحذية	2.4
دباغة دمشق	2.4
زجاج حلب	2.3
الإطارات	1.9
زجاج دمشق	1.8
وسطي المؤسسة	**3.9**

المصدر: المؤسسة الكيميائية

1-3-6-كفاءة التشغيل و درجة التصنيع

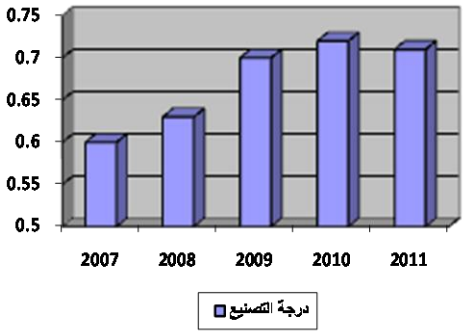
درجة التصنيع هي النسبة بين قيمة المواد المستخدمة بالانتاج (هي إحدى عناصر التكاليف الصناعية) و بين قيمة الانتاج الاجمالي، و درجة التصنيع تعبر عن نسبة المواد الداخلة بقيمة منتج ما، و هو عكس مؤشر نسبة القيمة المضافة، و كلما ارتفعت انخفض مؤشر كفاءة التشغيل، و قد بلغت أعلى درجة تصنيع عام 2010 بحسب الجدول رقم (46) و الشكل رقم (35)، و أدنى درجة تصنيع عام 2007 .

الجدول رقم (46) درجة التصنيع في المؤسسة الكيميائية – (مليون ل.س)

العـــــام	2007	2008	2009	2010	2011
المواد المستخدمة بالانتاج	5750	6047	8638	9645	10169
قيمة الإنتاج الإجمالي	9637	9602	12421	13371	14357
درجة التصنيع	0.60	0.63	0.70	0.72	0.71

المصدر: بيانات مديرية التخطيط – المؤسسة الكيميائية

الشكل رقم (35)

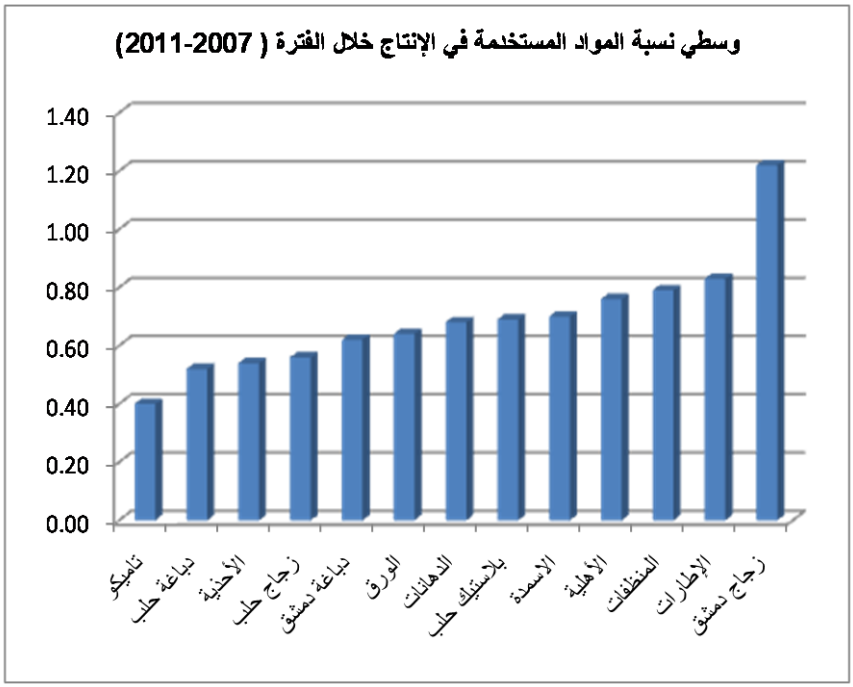


و بالنظر إلى الشركات الأكثر كفاءة تشغيل في عملها، نجد بحسب الجدول التالي رقم (47) و الشكل رقم (36) بأن شركة تاميكو هي الأعلى، و شركة زجاج دمشق هي الأدنى، وذلك يؤشر إلى ارتفاع مستلزمات الإنتاج في شركة زجاج دمشق بالمقارنة مع القيمة المضافة المحققة، بينما نجد في شركة تاميكو بأن القيمة المضافة مرتفعة على حساب مستلزمات الإنتاج.

الجدول رقم (47)

اسم الشركة	درجة التصنيع
تاميكو	0.40
دباغة حلب	0.52
الأحذية	0.54
زجاج حلب	0.56
دباغة دمشق	0.62
الورق	0.64
الدهانات	0.68
بلاستيك حلب	0.69
الاسمدة	0.70
الأهلية	0.76
المنظفات	0.79
الإطارات	0.83
زجاج دمشق	1.22

المصدر: المؤسسة الكيميائية



نلاحظ بأن نسبة المواد الداخلة في قيمة الإنتاج هي الأدنى في شركات (تاميكو – دباغة حلب – الأحذية) و الأعلى في شركات (زجاج دمشق – الإطارات – المنظفات – الأهلية) بحسب الشكل رقم (36)، وذلك يدلل إلى أن الشركات التي تملك النسبة الأدنى تكون فيها القيمة المضافة أعلى من الشركات التي تملك النسبة الأعلى و المؤشر هنا إيجابي، كون قيمة الإنتاج تتكون من المواد المستخدمة في الإنتاج و القيمة المضافة لها فالعلاقة بين القيمة المضافة و المواد المستخدمة بالإنتاج عكسية.

1-3-7-نسبة القيمة المضافة

إن نسبة القيمة المضافة تساوي (القيمة المضافة / قيمة الانتاج الاجمالي) وكلما ارتفعت كان المؤشر إيجابي يعبر عن ارتفاع القيمة المضافة بالإنتاج على حساب مستلزمات الإنتاج، و بلغ وسطي نسبة القيمة المضافة لإجمالي المؤسسة (33%) وكانت أعلى نسبة قيمة مضافة محققة عام 2007 و أدناها عامي 2010 بحسب الجدول رقم (48) و الشكل رقم (37).

الجدول رقم (48) نسبة القيمة المضافة في المؤسسة الكيميائية

العـــــام/ مليون ل.س	2007	2008	2009	2010	2011
قيمة الإنتاج الإجمالي	9637	9602	12421	13371	14357
القيمة المضافة المحققة	3882	3556	3783	3726	4188
نسبة القيمة المضافة	0.40	0.37	0.30	0.28	0.29

المصدر: المؤسسة الكيميائية

الشكل رقم (37)

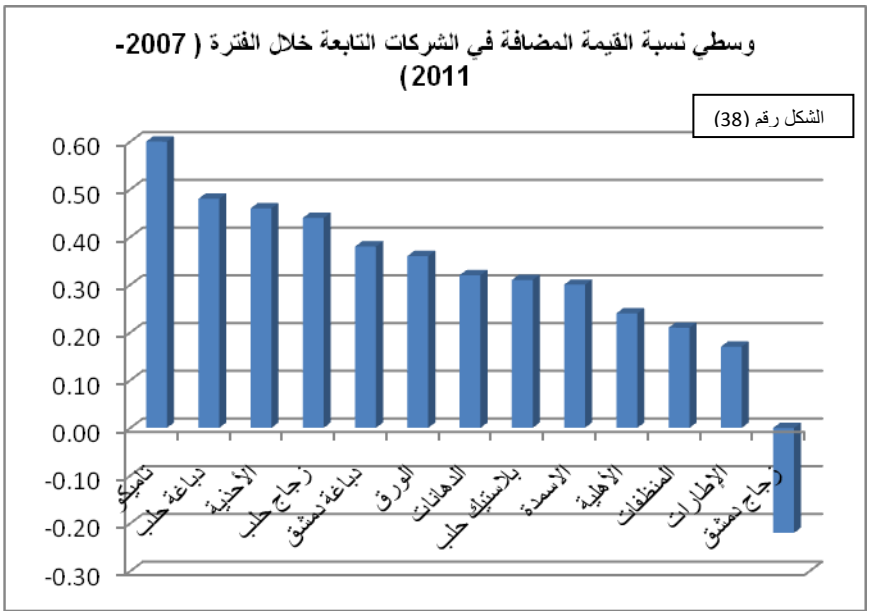


و بالنظر إلى الشركات الأكثر نسبة قيمة مضافة في عملها، نجد بحسب الجدول التالي رقم (49) و الشكل رقم (38) بأن شركة تاميكو هي الأعلى، و شركة زجاج دمشق هي الأدنى، وذلك يؤشر إلى ارتفاع مستلزمات الإنتاج في شركة زجاج دمشق بقيمة أكبر من قيمة الإنتاج مما أدى إلى نسبة قيمة مضافة سالبة، بينما نجد في شركة تاميكو بأن القيمة المضافة مرتفعة على حساب مستلزمات الإنتاج وهي تعادل (60%) من إجمالي الإنتاج فيها و المتبقي الـ (40%) هي نسبة مستلزمات الإنتاج.

الجدول رقم (49)

اسم الشركة	نسبة القيمة المضافة
تاميكو	0.60
دباغة حلب	0.48
الأحذية	0.46
زجاج حلب	0.44
دباغة دمشق	0.38
الورق	0.36
الدهانات	0.32
بلاستيك حلب	0.31
الاسمدة	0.3
الأهلية	0.24
المنظفات	0.21
الإطارات	0.17
زجاج دمشق	0.22-
وسطي المؤسسة	0.33

المصدر: المؤسسة الكيميائية



نلاحظ بأن نسبة القيمة المضافة هي الأعلى في شركات (تاميكو، دباغة حلب، الأحذية) و الأدنى في شركات (زجاج دمشق، الإطارات، المنظفات) بحسب الشكل رقم (38)، وذلك يدلل إلى أن الشركات ذات النسبة الأعلى من القيمة المضافة تكون فيها نسبة المواد المستخدمة في العملية الإنتاجية أدنى من مثيلاتها و المؤشر هنا إيجابي، كون قيمة الإنتاج تتكون من المواد المستخدمة في الإنتاج و القيمة المضافة لها فالعلاقة بين كل من مستلزمات الإنتاج و القيمة المضافة عكسية، ونسبة القيمة المضافة هي مكملة لدرجة التصنيع أو(نسبة المواد المستخدمة في الإنتاج).

1-3-8- معدل دوران رأس المال المستثمر

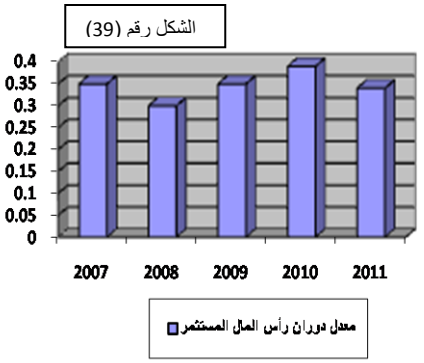
إن معدل دوران رأس المال المستثمر يساوي (المبيعات / رأس المال المستثمر التراكمي)، و بلغ وسطي معدل دوران رأس المال المستثمر خلال فترة الدراسة لإجمالي شركات المؤسسة (10%) وكان أعلى معدل لدوران رأس المال المستثمر عام 2007 و أدناه عامي 2011 بحسب الجدول رقم (50) و الشكل رقم (39).

الجدول رقم (50) معدل دوران رأس المال المستثمر في المؤسسة الكيميائية

العـــــام/ (مليون ل.س)	2007	2008	2009	2010	2011
المبيعات	9530	9447	11321	13538	13247
رأس المال التراكمي	27609	31866	32568	35140	38549
معدل دوران رأس المال المستثمر	0.35	0.30	0.35	0.39	0.34

المصدر: المؤسسة الكيميائية

الشكل رقم (39)

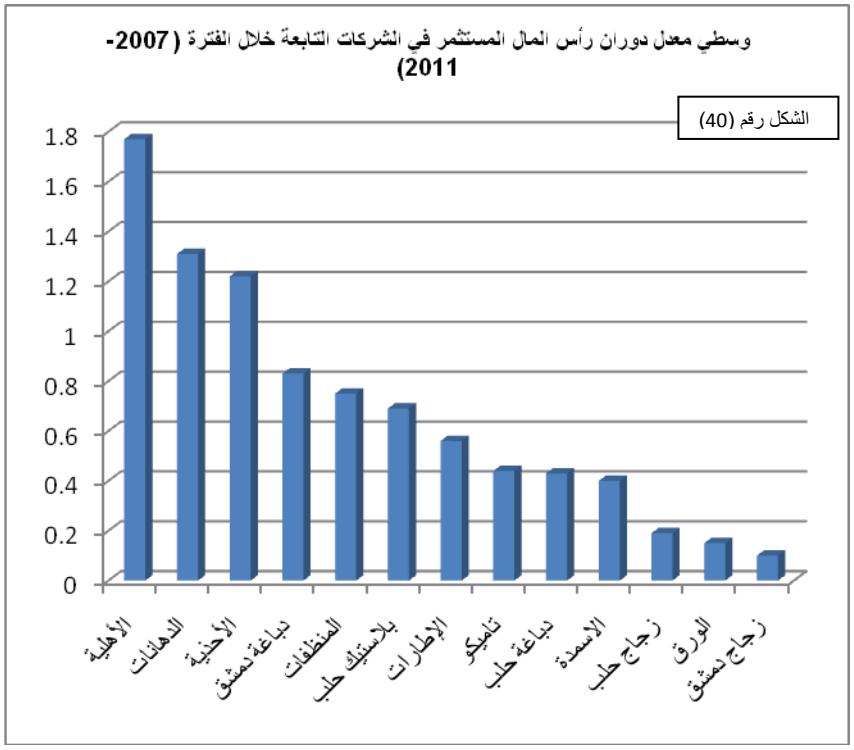


و نلاحظ بأن وسطي معدل دوران رأس المال المستثمر الأعلى خلال الفترة (2007-2011) هو في شركات (الأهلية – الدهانات – الأحذية) و الأدنى في شركات (زجاج دمشق – الورق – زجاج حلب) بحسب الجدول رقم (51) و الشكل رقم (40)، وذلك يدلل إلى أن الشركات ذات المعدل الأعلى تحقق رقم مبيعات مرتفع بالمقارنة مع رأس المال المتراكم لديها، الأمر الذي يعكس عملية استثمار رأس المال هذه الشركات بالشكل الأمثل، و الشركات ذات المعدل الأدنى تحقق أرقام مبيعات متواضعة بالمقارنة مع ما تمتلكه من أصول رأسمالية متراكمة، وذلك يؤشر إلى غياب الاستثمار الأمثل لرأس المال المستثمر في هذه الشركات، و بالنظر إلى مؤشرات عام 2011 على سبيل المثال، فإننا نلاحظ بأن الشركة الأهلية حققت مبيعات إجمالية بقيمة (588) مليون ليرة سورية، في حين أن رأس المال المستثمر التراكمي لديها هو بقيمة (195) مليون ليرة سورية، و كذلك شركة الدهانات حققت مبيعات بقيمة (240) مليون ليرة سورية، في حين أن رأس المال المستثمر التراكمي لديها هو (100) مليون ليرة سورية، و بالمقابل فإن شركة زجاج دمشق حققت مبيعات بقيمة (2) مليون ليرة سورية، في حين أن رأس المال المستثمر التراكمي لديها هو (5571) مليون ليرة سورية، و كذلك شركة الورق حققت مبيعات بقيمة (40) مليون ليرة سورية، في حين أن رأس المال المستثمر التراكمي لديها هو (3275) مليون ليرة سورية.

الجدول رقم (51)

اسم الشركة	وسطي معدل دوران رأس المال
الأهلية	1.77
الدهانات	1.31
الأحذية	1.22
دباغة دمشق	0.83
المنظفات	0.75
بلاستيك حلب	0.69
الإطارات	0.56
تاميكو	0.44
دباغة حلب	0.43
الاسمدة	0.40
زجاج حلب	0.19
الورق	0.15
زجاج دمشق	0.10
وسطي المؤسسة	0.68

المصدر: المؤسسة الكيميائية



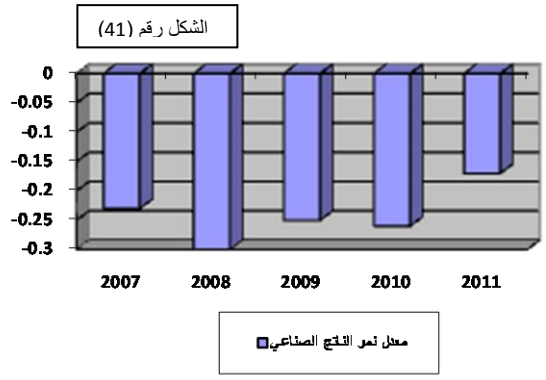
1-3-9- معدل نمو الناتج الصناعي

كان نمو الناتج في المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية خلال الفترة (2007-2011) سالب في جميع السنوات وكان وسطي المعدل (-24%)، و هناك انخفاض في القيمة المضافة عن عام الأساس 2006 و البالغ(5026) مليون ليرة سورية، و الجدول رقم (52) و الشكل رقم (41) يوضح معدلات النمو السنوية

الجدول رقم (52) معدل نمو الناتج الصناعي في المؤسسة الكيميائية

العـــــام / مليون ل.س	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة المضافة المحققة	3882	3556	3783	3726	4188
معدل النمو (سنة أساس 2006)	-0.23	-0.30	-0.25	-0.26	-0.17

المصدر: المؤسسة الكيميائية

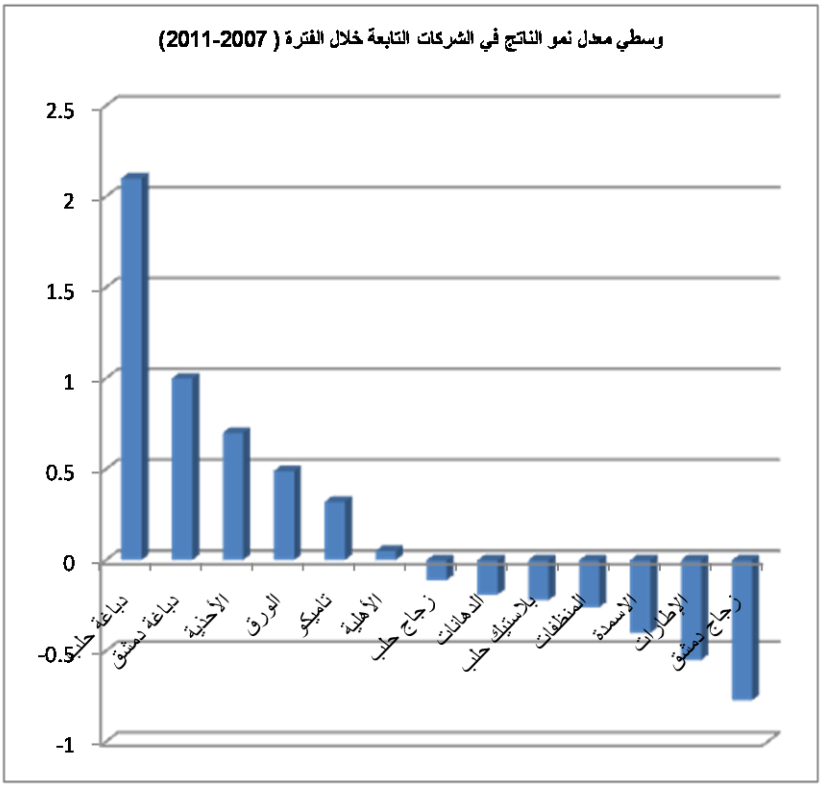


و نلاحظ بأن وسطي معدل نمو الناتج الصناعي مقارنة بعام الأساس 2005 في الشركات التابعة خلال الفترة (2007-2011) هو الأعلى في شركات (دباغة حلب – دباغة دمشق – الأحذية– تاميكو) و الأدنى في شركات (زجاج دمشق – الإطارات –الأسمدة– زجاج حلب) بحسب الجدول رقم (53) و الشكل رقم (42)، وذلك يدلل إلى أن الشركات ذات المعدل الأعلى حافظت خلال الفترة (2007-2011) على نسبة قيمة مضافة أعلى أو تساوي القيمة المضافة المحققة عام الأساس 2005، و بالمقابل الشركات ذات المعدل الأدنى تراجعت القيمة المضافة المحققة لديها بالمقارنة مع عام 2005 و ليس بالضرورة أن تكون الشركات التي حققت معدلات أعلى أفضل حالاً من تلك التي حقت معدلات أدنى و السبب هو يمكن أن تكون القيم المضافة في عام الأساس 2005 متدنية في الشركات التي حققت معدلات عليا و مرتفعة في الشركات التي حققت معدلات دنيا.

الجدول رقم (53)

اسم الشركة	وسطي معدل نمو الناتج
دباغة حلب	2.1
دباغة دمشق	1
الأحذية	0.7
الورق	0.49
تاميكو	0.32
الأهلية	0.05
زجاج حلب	**-0.11**
الدهانات	**-0.19**
بلاستيك حلب	**-0.22**
المنظفات	**-0.26**
الاسمدة	**-0.4**
الإطارات	**-0.55**
زجاج دمشق	**-0.77**
وسطي المؤسسة	**0.17**

المصدر: المؤسسة الكيميائية



المبحث الثاني: دراسة مؤشرات بعض الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية

للاطلاع على واقع بعض شركات المؤسسة الكيميائية للفترة (2007–2011) نورد نموذجين من هذه الشركات، الأول حالة شركة رابحة بحاجة لتعظيم ربحيتها بحسب بيانات الجدول الملحق رقم (13)، و الثاني حالة شركة متعثرة بحاجة إلى إصلاح و تطوير بحسب بيانات الجدول الملحق رقم (18).

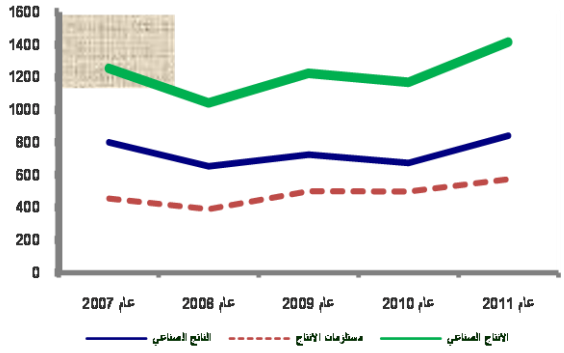
2–1– نموذج شركة رابحة (الشركة الطبية العربية / تاميكو)

2–1–1– المؤشرات الاقتصادية في الشركة[1]

أ–الإنتاج الإجمالي

بلغت قيمة الإنتاج الإجمالي في الشركة لفترة الدراسة بالأسعار الثابتة حوالي (6) مليار ليرة سورية القيمة الأدنى كانت عام 2008 بحدود (1042) مليون ليرة سورية، و القيمة الأعلى عام 2011 بحسب المخطط رقم (8)، حيث بلغت قيمة الإنتاج (1417) مليون ليرة سورية، وبمعدل تطور (36%) عن عام 2008.

المخطط رقم (8) مؤشرات شركة تاميكو للفترة (2007-2011)



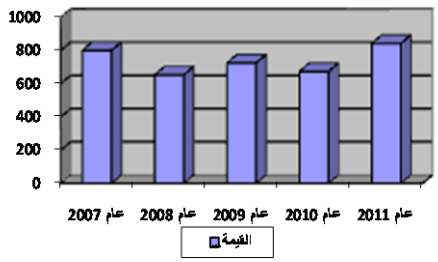
ب– مستلزمات الإنتاج

بلغت قيمة الاستهلاك الوسيط لتحقيق الإنتاج المذكور أعلاه حوالي (2.4) مليار ليرة سورية القيمة الأدنى كانت عام 2008 حوالي (389) مليون والقيمة الأعلى عام 2011 بلغت (574) مليون ليرة سورية و بمعدل تطور (48 %)عن عام 2008 و بالنظر إلى تطور قيمة المستلزمات بنسبة (48%) وهي أعلى من تطور قيمة الإنتاج أعلاه و البالغة (36%) فذلك سوف يؤشر لاحقاً عند دراسة القيمة المضافة إلى تطور أقل في القيمة المضافة.

[1]) البيانات من واقع الميزانيات الختامية للشركة الطبية العربية / تاميكو، للأعوام (2006-2011)

ت- القيمة المضافة المحققة

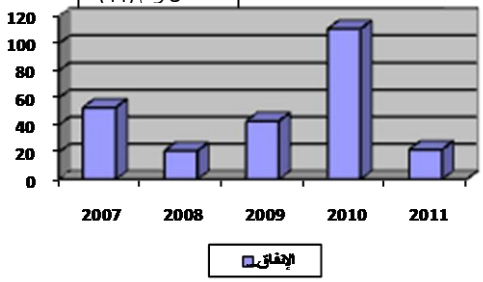
الشكل رقم (43)



بلغت قيمة الناتج الصناعي للشركة المذكورة لفترة الدراسة حوالي (3.7) مليار ليرة سورية القيمة الأدنى كانت عام 2008 بحدود (653) مليون، والقيمة الأعلى عام 2011 بلغت (842) مليون ليرة سورية بحسب الجدول الملحق رقم (13) و الشكل رقم (43)، وبمعدل تطور (29 %)عن عام 2008 ، و حيث أن قيمة الإنتاج تتكون من مستلزمات إنتاج و قيمة مضافة، نلاحظ بأن تطور قيمة الإنتاج لفترة الدراسة في شركة تاميكو يعود لتطور قيمة المستلزمات بنسبة (36%)، و هي أعلى من نسبة تطور القيمة المضافة البالغة (29%).

ث- الإنفاق الاستثماري

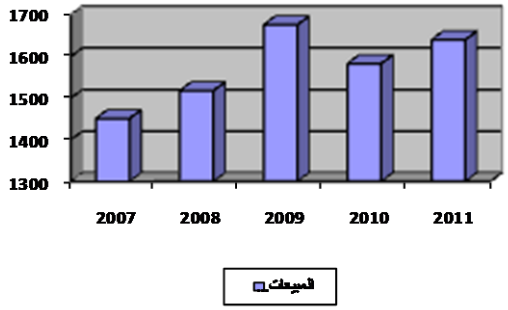
الشكل رقم (44)



بلغ الإنفاق الاستثماري في الشركة لفترة الدراسة قيمة (250) مليون ليرة سورية[1]، كانت القيمة الأعلى عام 2010 بحسب الشكل رقم (44) حيث كان الإنفاق (111) مليون ليرة سورية، وبلغ رأس المال المستثمر التراكمي لغاية 2011 بحدود (4.3) مليار ل.س

ج- المبيعات الإجمالية

الشكل رقم (45)



بلغت مبيعات الشركة لفترة الدراسة حوالي (7.9) مليار ليرة سورية، كانت القيمة الأدنى عام 2007 بحدود (1451) مليون ليرة سورية، والقيمة الأعلى عام 2009 بحوالي (1676) مليون ليرة سورية بحسب الشكل رقم (45).

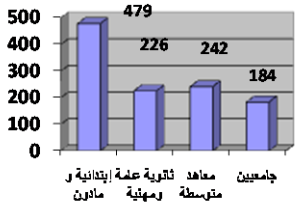
[1]) تقارير المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، من واقع ميزانيات الشركات، للأعوام (2006-2011)

ونلاحظ من خلال مقارنة أرقام المبيعات المذكورة مع أرقام الإنتاج المحققة في الشركة التي سبق و أن أوردناها أعلاه بأن مبيعات الشركة عام 2007 البالغة (1451) مليون ليرة سورية فاقت الكميات المنتجة لديها و البالغة قيمتها (1432) مليون ليرة سورية، وبذلك يتضح تصريف مخزون قيمته (19) مليون ليرة سورية، بينما في الأعوام (2008–2009–2010) باعت الشركة أقل من قيم الإنتاج المحققة مما سبب تراكم بعض المخازين.

ح- هيكل العمالة في الشركة[1]

يبلغ عدد العاملين في الشركة /1131/ عامل النسبة الأكبر منها ذو مستوى علمي منخفض، حيث تبلغ نسبة الإبتدائية وما دون (42%) و الجامعيين (16%) بحسب الشكل رقم (46).

الشكل رقم (46)



خ- الطاقات الإنتاجية ونسب الإنتفاع من الطاقات و نقاط التعادل[2]

بالاطلاع على طاقات الخطوط الإنتاجية في الشركة الطبية العربية، نجد بحسب الجدول الملحق رقم (54) أن بعض الخطوط الإنتاجية ذات جدوى اقتصادية عالية و نقطة تعادل التكاليف مع الإيرادات منخفضة مثل (خط إنتاج مادة الكبسول التي تبلغ نقطة تعادله 12% أي هذا الخط تتعادل تكاليفه مع إيراداته عندما ينتج بنسبة 12% من طاقته، و كل زيادة في نسبة استغلال الطاقة عن تلك النسبة تتحقق أرباح إضافية للشركة) وبعض الخطوط الأخرى نقطة تعادلها بمستوى مقبول.

[1]) درسات مديرية التخطيط و الإحصاء، وزارة الصناعة، عام 2011

[2]) بيانات من واقع الخطة السنوية للشركة الطبية لعام 2012

2-1-2- مؤشرات الإنتاجية و النمو[1]

أ- الكفاءة الإنتاجية (الإنتاجية الإجمالية)

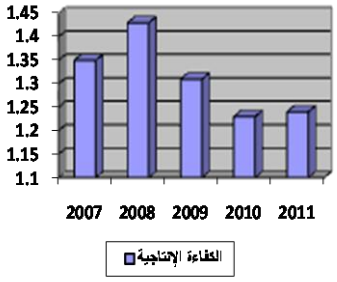
بلغ متوسط الكفاءة الإنتاجية لعمل الشركة للفترة (2007-2011) نسبة (1.30) ، و المعدل الأعلى كان عام 2008 و المعدل الأدنى عام 2010 بحسب الجدول رقم (55) و الشكل رقم (47)، حيث يظهر أن هناك تراجع في مؤشر الكفاءة مع مرور سنوات الدراسة وخصوصاً عامي 2010 – 2011.

الجدول رقم (55) الكفاءة الإنتاجية في شركة تاميكو

العـــــام/ مليون ل.س	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي التكاليف الصناعية	1084	1088	1321	1323	1318
قيمة الإنتاج الإجمالي	1432	1557	1710	1633	1635
الكفاءة الإنتاجية	1.35	1.43	1.31	1.23	1.24

المصدر: مديرية التخطيط - المؤسسة الكيميائية

الشكل رقم (47)



ب-الريعية الانتاجية

بلغ إجمالي الريعية للفترة (2007-2011) في الشركة حوالي (1833) مليون ليرة سورية، الريعية الأعلى كانت عام 2008 بحدود (469) مليون ليرة سورية و الريعية الأدنى عام 2010 بحدود (310) مليون ليرة سورية بحسب الجدول رقم (56).

الجدول رقم (56) الريعية الإنتاجية في شركة تاميكو للفترة 002007-2011)

العـــــام/ مليون ل.س	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي التكاليف الصناعية	**1084**	**1088**	**1321**	**1323**	**1318**
قيمة الإنتاج الإجمالي	**1432**	**1557**	**1710**	**1633**	**1635**
الريعية الإنتاجية (مليون ل.س)	**348**	**469**	**389**	**310**	**317**

المصدر: مديرية التخطيط - المؤسسة الكيميائية

[1]) البيانات المستخدمة باحتساب المؤشرات في الشركة هي من واقع بيانات المديرية المالية في المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية

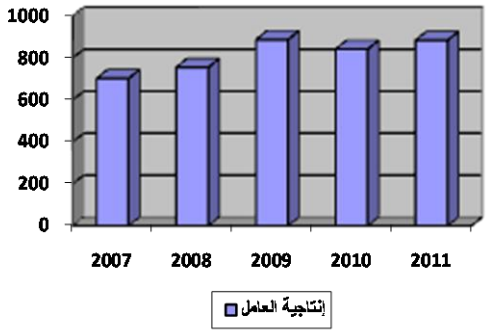
ت- إنتاجية العامل

الجدول رقم (57) إنتاجية العامل في شركة تاميكو

العـــــام	2007	2008	2009	2010	2011
إنتاجية العامل (ألف ل.س)	**702**	**755**	**887**	**842**	**884**

المصدر: مديرية التخطيط - المؤسسة الكيميائية

الشكل رقم (48)



بلغ متوسط إنتاجية العامل للفترة (2007-2011) قيمة (814) ألف ليرة سورية[1]، و القيمة الأعلى كانت عام 2011 و القيمة الأدنى عام 2007 بحسب الشكل رقم (48) و الجدول رقم (57).

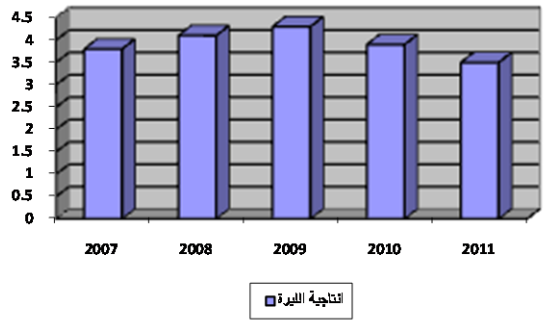
ث- إنتاجية الليرة

بلغ المتوسط السنوي لإنتاجية الليرة في الشركة للفترة (2007-2011) نسبة (3.9)، وهي تعادل متوسط إنتاجية الليرة على مستوى المؤسسة ككل الوارد في الجدول رقم (48)، و القيمة الأعلى كانت عام 2009 و القيمة الأدنى عام 2011 بحسب الشكل رقم (49) و الجدول رقم (58)، وذلك يدلل إلى أن كتلة الرواتب و الأجور إلى إجمالي قيمة الإنتاج عام 2009 تشكل نسبة أقل بالمقارنة مع عام 2011 .

الجدول رقم (58)

العـــــام/ مليون ل.س	2007	2008	2009	2010	2011
إنتاجية الليرة	**3.8**	**4.1**	**4.3**	**3.9**	**3.5**
قيمة الإنتاج الإجمالي	1432	1557	1710	1633	1635
قيمة الرواتب	381	379	402	420	468

الشكل رقم (49)



[1]) بيانات مديرية التخطيط و الإحصاء، وزارة الصناعة، عام 2012

ج- كفاءة التشغيل و درجة التصنيع

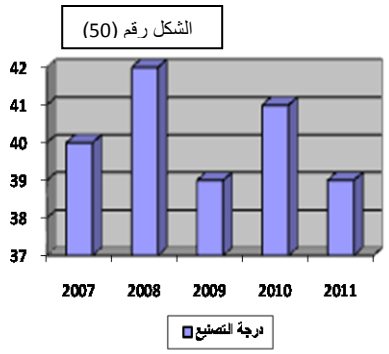
بلغت أعلى درجة تصنيع عام 2008 و أدنى درجة تصنيع عام 2011 بحسب الشكل رقم (50) و الجدول رقم (59)، وذلك يؤشر إلى أن نسبة مستلزمات الإنتاج إلى القيمة المضافة هي أعلى عام 2008 عنه في عام 2011، و عامي 2009 و 2011 هما الأفضل في تحقيق قيم مضافة.

الجدول رقم (59) درجة التصنيع في شركة تاميكو

العـــــام	2007	2008	2009	2010	2011
المواد المستخدمة بالانتاج (مليون ل.س)	582	654	674	662	634
قيمة الإنتاج الإجمالي	1432	1557	1710	1633	1635
درجة التصنيع	٪41	٪42	٪40	٪41	٪39

المصدر: مديرية التخطيط - المؤسسة الكيميائية

الشكل رقم (50)



ح- نسبة القيمة المضافة

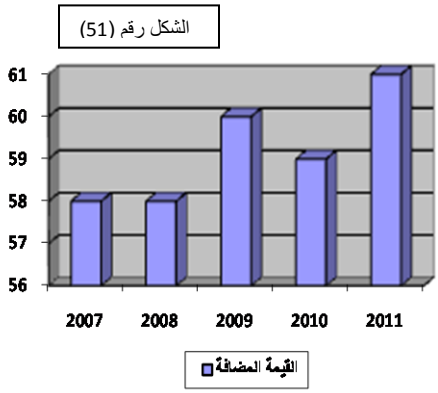
بلغت أعلى نسبة قيمة مضافة محققة عام 2011 و أدناها عام 2008 بحسب الشكل رقم (51) و الجدول رقم (60)، و ذلك يدلل إلى مؤشر إيجابي في الاعوام التي ترتفع فيها نسبة القيمة المضافة على حساب إنخفاض مستلزمات الإنتاج المستخدمة.

الجدول رقم (60) نسبة القيمة المضافة في شركة تاميكو

العـــــام/ مليون ل.س	2007	2008	2009	2010	2011
قيمة الإنتاج الإجمالي	1432	1557	1710	1633	1635
القيمة المضافة المحققة	850	903	1036	971	1000
نسبة القيمة المضافة	٪59	٪58	٪60	٪59	٪61

المصدر: مديرية التخطيط - المؤسسة الكيميائية

الشكل رقم (51)



خ- معدل دوران رأس المال المستثمر

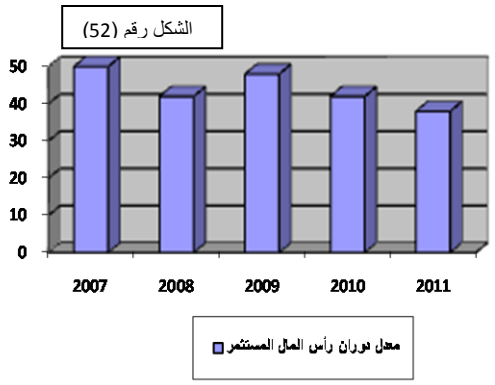
بلغ أعلى معدل لدوران رأس المال المستثمر عام 2007 و أدناها عام 2011 بحسب الجدول رقم (61) و الشكل رقم (52)، مما يؤشر إلى أن أرقام المبيعات عام 2007 بالرغم من أنها أقل من بقية الأعوام إلا أنها الأجدى، حيث رأس المال المستثمر التراكمي عام 2008 يزيد بحوالي (775) مليون ليرة سورية عن عام 2007 و بمعدل نمو (1.27%)، بينما المبيعات عام 2008 تزيد بحوالي (67) مليون ليرة سورية عن عام 2007 و بمعدل نمو (1.05%).

الجدول رقم (61) معدل دوران رأس المال المستثمر

العـــــام/ (مليون ل.س)	2007	2008	2009	2010	2011
المبيعات	1451	1518	1676	1583	1640
رأس المال التراكمي	2877	3641	3489	3788	4333
معدل دوران رأس المال المستثمر	0.50	0.42	0.48	0.42	0.38

المصدر: مديرية التخطيط - المؤسسة الكيميائية

الشكل رقم (52)



د- معدل نمو الناتج الصناعي

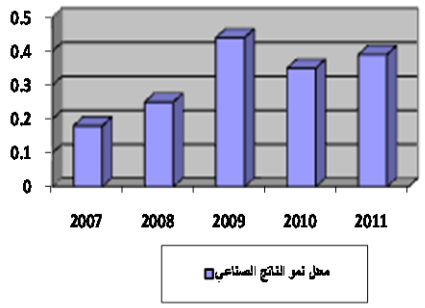
بلغ نمو الناتج الصناعي في الشركة لعام 2011 بالمقارنة مع عام 2005 سنة أساس معدل (39%)، حيث بلغت القيمة المضافة عام 2005 (720) مليون ليرة سورية، و كان المعدل الأعلى عام 2009، و الجدول رقم (62) و الشكل رقم (53) يوضحان معدلات النمو السنوية الحاصلة.

الجدول رقم (62) معدل نمو الناتج في شركة تاميكو

العـــــام / مليون ل.س	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة المضافة المحققة	850	903	1036	971	1000
معدل النمو (سنة أساس 2005)	0.18	0.25	0.44	0.35	0.39

المصدر: مديرية التخطيط - المؤسسة الكيميائية

الشكل رقم (53)



ذ- العائد على رأس المال المستثمر

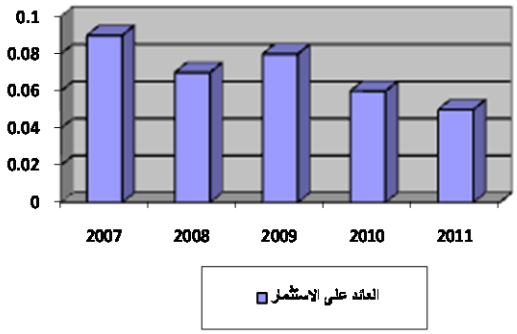
بلـغ العائـد علـى الاسـتثمار خـلال عـام 2011 معـدل (5%) وهي نسبة متدنية نسبياً مقارنةً مع معدل الفائدة في السوق، وبالنظر إلى سنوات الدراسة بحسب الشكل رقم (54) و الجدول رقم (63) نلاحظ أن المعدل في انخفاض تدريجي منذ عام 2007، و تفسير ذلك هو المنافسة التي تتعرض لها الشركة من السوق المحلي الخاص و المستورد.

الجدول رقم (63) العائد على الاستثمار في شركة تاميكو

العـــــام / مليون ل.س	2007	2008	2009	2010	2011
رأس المال المستثمر التراكمي	2877	3641	3489	3788	4333
ربح بعد الضريبة	268	240	296	243	237
العائد على الاستثمار	0.09	0.07	0.08	0.06	0.05

المصدر: مديرية التخطيط - المؤسسة الكيميائية

الشكل رقم (54)



ر- الأرباح و الخسائر

بلغت قيمة الأرباح الإجمالية لفترة الدراسة قيمة (1790) مليون ليرة سورية[1]، القيمة الأعلى كانت عام 2009 بحدود (409) مليون ليرة سورية و القيمة الأدنى عام 2011 بحدود (331) مليون ليرة سورية بحسب الشكل رقم (55) و الجدول رقم (64).

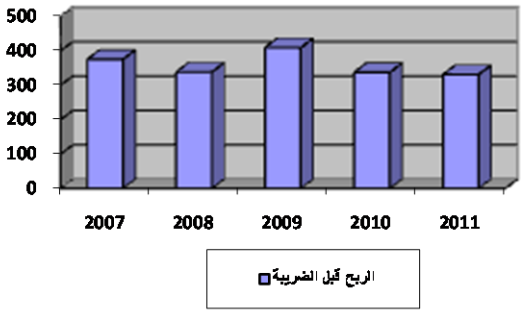
[1]) البيانات من واقع الميزانيات الختامية للشركة الطبية العربية، للأعوام (2007-2011)

الجدول رقم (64) أرباح شركة تاميكو للفترة (2007-2011)

العـــــام / مليون ل.س	2007	2008	2009	2010	2011
الربح أو الخسارة قبل الضريبة	375	338	409	337	331
الربح أو الخسارة بعد الضريبة	268	240	296	243	237

المصدر: مديرية التخطيط - المؤسسة الكيميائية

الشكل رقم (55)



ز- رفد الشركة للخزينة العامة[1]

بلغت قيمة الفوائض الاقتصادية (فائض موازنة + فائض سيولة) المحققة خلال فترة الدراسة (1520) مليون ليرة سورية بحسب الجدول رقم (65)، حيث تحتفظ الشركات استناداً للقانون المالي الأساسي الصادرعام 2006 بفائض السيولة لتجديد أصولها الرأسمالية، و تحول فائض الموازنة لوزارة المالية ، و قد حققت الشركة خلال فترة الدراسة (1520) مليون ليرة سورية، حولت جزء من فائض موازنتها المحقق إلى وزارة المالية و هو حوالي (42) مليون ليرة سورية، و أما الرسوم والضرائب المدفوعة إلى وزارة المالية خلال نفس الفترة بلغت حوالي (588)، وبذلك يكون إجمالي دعم الخزينة من الشركة للفترة (630) مليون ليرة سورية، وبالنظر إلى الإنفاق الاستثماري في الشركة لنفس الفترة البالغ (250) مليون ليرة سورية، نلاحظ الدور الإيجابي للشركة في الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (65) إجمالي رفد الخزينة من شركة تاميكو للفترة (2007-2011)

العـــــام / ألف ل.س	2007	2008	2009	2010	2011
الفوائض الاقتصادية الفعلية المحققة	315642	290576	337365	288556	287903
الفوائض الاقتصادية الفعلية المحولة	36577	4917	0	0	0
الرسوم و الضرائب المدفوعة	121488	112393	131964	117852	103872
إجمالي رفد الخزينة	**158065**	**117310**	**131964**	**117852**	**103872**

المصدر: وزارة الصناعة السورية

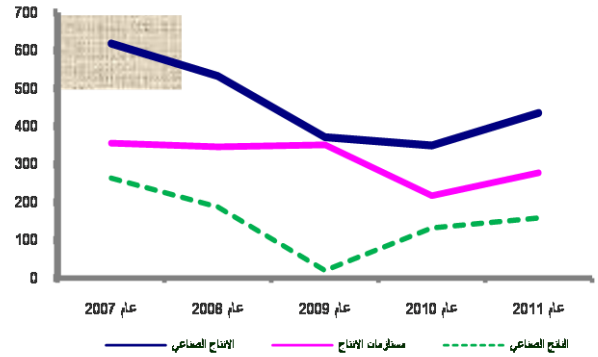
[1]) البيانات من واقع الميزانيات الختامية للشركة العامة لزجاج حلب، للأعوام (2007-2011)

2-2- نموذج شركة متعثرة (الشركة العامة لصناعة الزجاج و المصابيح بحلب)

2-2-1- المؤشرات الاقتصادية في الشركة[1]

أ- الإنتاج الإجمالي

المخطط رقم (9) مؤشرات شركة زجاج حلب للفترة (2007-2011)



المصدر: بيانات المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية

بلغت قيمة الإنتاج الإجمالي في الشركة للفترة (2007-2011) بالأسعار الثابتة بحسب بيانات الجدول الملحق رقم (18) حوالي (2.3) مليار ليرة سورية القيمة الأدنى كانت عام 2010 بحدود (349) مليون ليرة سورية، و القيمة الأعلى عام 2007 بحسب المخطط رقم (9)، حيث بلغت قيمة الإنتاج (618) مليون ليرة سورية، وبمعدل تراجع (44%).

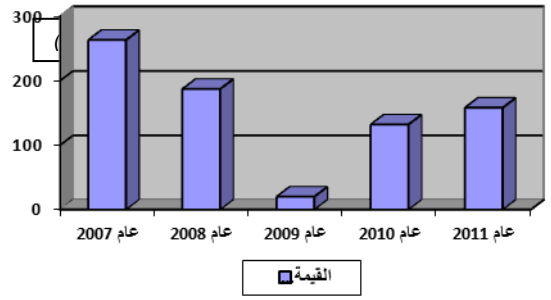
ب-مستلزمات الإنتاج

بلغت قيمة الاستهلاك الوسيط لتحقيق الإنتاج المذكور أعلاه حوالي (1.5) مليار ليرة سورية القيمة الأدنى كانت عام 2010 حوالي (217) مليون ، والقيمة الأعلى عام 2007 بلغت (355) مليون ليرة سورية و بمعدل تراجع (39 %).

[1]) التقرير السنوي للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، للاعوام (2007-2011)

ت-القيمة المضافة المحققة

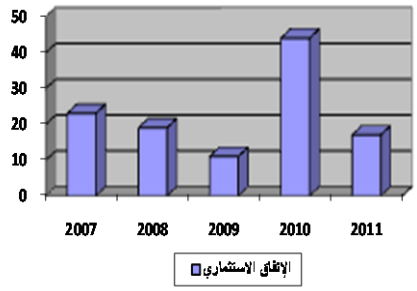
الشكل رقم (56)



بلغت قيمة الناتج الصناعي للشركة المذكورة لفترة الدراسة حوالي (760) مليون ليرة سورية القيمة الأدنى كانت عام 2009 بقيمة بلغت (20) مليون، و عام 2010 (132) مليون، والقيمة الأعلى عام 2007 بلغت (236) مليون ليرة سورية، و يلاحظ التراجع بشكل واضح بحسب المخطط رقم (9) و الشكل رقم (56). إذاً تطور قيمة المستلزمات السلعية و تراجع القيمة المضافة أديا إلى تراجع قيمة الإنتاج بين عامي 2007 و 2010.

ث-الإنفاق الاستثماري

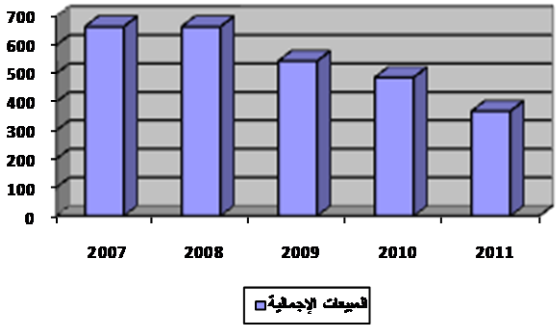
الشكل رقم (57)



بلغ الإنفاق الاستثماري في الشركة ما قيمته (113) مليون ليرة سورية[1]، كانت القيمة الأعلى عام 2010 بحسب الشكل رقم (57)، و كان الإنفاق فيها (44) مليون ليرة سورية، وبلغ رأس المال المستثمر التراكمي لغاية 2011 بحدود (3.7) مليار ليرة سورية.

ج-المبيعات الإجمالية

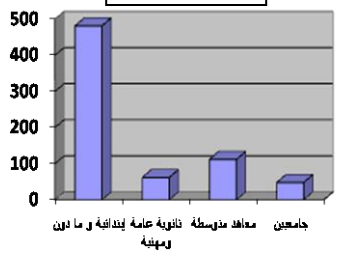
الشكل رقم (58)



بلغت مبيعات الشركة لفترة الدراسة (2.7) مليار ليرة سورية، القيمة الأدنى عام 2011 بحدود (368) مليون ليرة سورية، والقيمة الأعلى عام 2008 بحوالي (665) مليون ليرة سورية، بحسب الشكل رقم (58).

[1]) بيانات مديرية التخطيط و الإحصاء، الشركة العامة لزجاج حلب.

الشكل رقم (59)



ح- هيكل العمالة في الشركة

يبلغ عدد العاملين في الشركة /704/ عامل النسبة الأكبر منها ذو مستوى علمي منخفض، حيث تبلغ نسبة الإبتدائية وما دون (68%) و الجامعيين (7%) بحسب الشكل رقم (59).

خ- الطاقات الإنتاجية ونسب الإنتفاع من الطاقات و نقاط التعادل[1]

بالاطلاع على طاقات الخطوط الإنتاجية في شركة زجاج حلب، نجد بحسب الجدول رقم (66) أن خط إنتاج القوارير (1+2) يحقق نقطة تعادل (68%) وهي مقبولة إلى حد ما، بينما نقطة تعادل خط إنتاج القوارير (3+4) تساوي (103%) أي يجب العمل بأعلى من الطاقة المتاحة حتى يتحقق تعادل التكاليف مع الإيرادات، وهو مؤشر سلبي جداً ينعكس خسائر على الشركة بالمستوى العام.

الجدول رقم (66) الطاقات الإنتاجية المتاحة في شركة زجاج حلب

السلع المنتجة	الوحدة	الطاقات المتاحة سنوياً	كمية الإنتاج عام 2011	نسبة الإنتفاع من الطاقة %	نقطة التعادل
زجاج قوارير 1+2	طن	14400	9752	68	/9761/ تساوي 100% من إنتاج عام 2011 و 68% من الطاقة
زجاج قوارير 3+4		13200	5515	42	/13650/ تساوي 247% من إنتاج عام 2011 و 103% من الطاقة

المصدر : وزارة الصناعة السورية

[1]) بيانات الخطة السنوية للشركة العامة لصناعة الزجاج بحلب لعام 2012

2-2-2- مؤشرات الإنتاجية و النمو

أ- الكفاءة الإنتاجية (الإنتاجية الإجمالية)

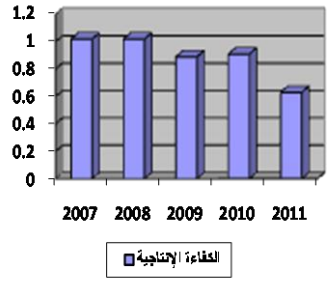
بلغ متوسط معدل الكفاءة الإنتاجية لعمل الشركة للفترة (2007-2011) نسبة (0.90)، و المعدل الأعلى كان عام 2007 و 2008 و المعدل الأدنى عام 2011 بحسب الجدول رقم (67) و الشكل رقم (60).

الجدول رقم (67) الكفاءة الإنتاجية في شركة زجاج حلب

العـــــام / مليون ل.س	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي التكاليف الصناعية	740	768	749	535	667
قيمة الإنتاج الإجمالي	758	787	668	487	418
الكفاءة الإنتاجية	1.02	1.02	0.89	0.91	0.63

المصدر: مديرية التخطيط – وزارة الصناعة السورية

الشكل رقم (60)



و يظهر من بيانات الجدول رقم (67) أن هناك تراجع في الكفاءة مع مرور سنوات الدراسة وخصوصاً الفترة 2009-2011 ، وذلك يؤشر إلى خسارة واضحة في سنوات 2009 و 2010 و 2011 بسبب زيادة التكاليف عن قيمة المنتجات النهائية في الشركة.

ب-الريعية الانتاجية

بلغ متوسط الريعية السنوية في الشركة للفترة (2007-2011) حوالي (-68) مليون ليرة سورية، الريعية سالبة ما عدا عامي 2007 و 2008 وفقاً للجدول (68) وذلك مؤشر سلبي يدل على زيادة التكاليف عن قيمة المنتجات النهائية في الشركة للأعوام 2009 و 2010 و 2011.

الجدول رقم (68) الريعية الإنتاجية في شركة زجاج حلب

العـــــام / مليون ل.س	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي التكاليف الصناعية	740	768	749	535	667
قيمة الإنتاج الإجمالي	758	787	668	487	418
الريعية الإنتاجية (مليون ل.س)	18	19	-81	-48	-249

المصدر: بيانات المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية

ت-إنتاجية العامل

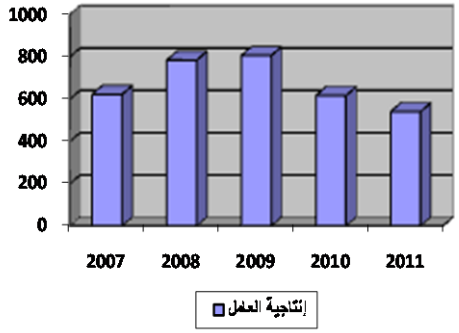
بلغ المتوسط السنوي لإنتاجية العامل للفترة (2007-2011) قيمة (674) ألف ليرة سورية[1]، و القيمة الأعلى كانت عام 2009 و القيمة الأدنى عام 2011 بحسب الشكل رقم (61) و الجدول رقم (69)

الجدول رقم (69)

العـــــام	2007	2008	2009	2010	2011
إنتاجية العامل (ألف ل.س)	622	784	806	616	540

المصدر: بيانات المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية

الشكل رقم (61)



ث-إنتاجية الليرة

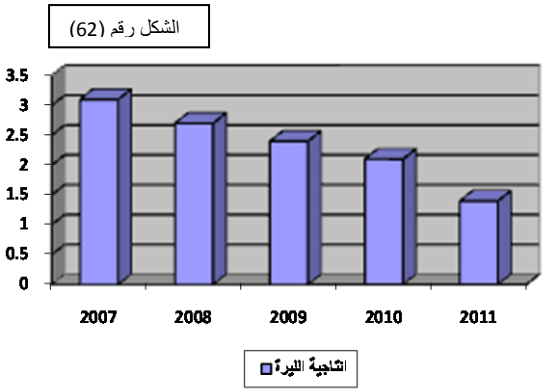
بلغ المتوسط السنوي لإنتاجية الليرة للفترة (2007-2011) نسبة (2.3)، و القيمة الأعلى كانت عام 2007 و القيمة الأدنى عام 2011 بحسب الشكل رقم (62) و الجدول رقم (70)، مما يؤشر إلى تراجع عائدية الليرة خلال السنوات الأخيرة، و ارتفاع كتلة الرواتب و الأجور بالمقارنة مع قيمة الإنتاج الإجمالي.

الجدول رقم (70)

العـــــام(مليون ل.س)	2007	2008	2009	2010	2011
إنتاجية الليرة	3.1	2.7	2.4	2.1	1.4
قيمة الإنتاج الإجمالي	758	787	668	487	418
قيمة الرواتب	243	295	284	228	297

المصدر: بيانات المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية

الشكل رقم (62)



[1]) بيانات مديرية التحليل المالي و التخطيط الاستثماري، وزارة الصناعة

ج- كفاءة التشغيل و درجة التصنيع

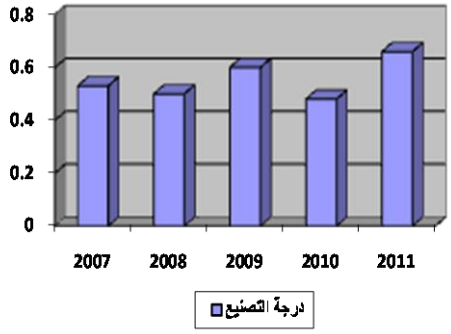
بلغت أعلى درجة تصنيع عام 2011 و أدنى درجة تصنيع عام 2008 بحسب الشكل رقم (63) و الجدول رقم (71)، مما يشير إلى ارتفاع في قيمة مستلزمات الإنتاج بالمقارنة مع قيمة المنتجات النهائية للأعوام 2009 و 2011.

الجدول رقم (71) درجة التصنيع في شركة زجاج حلب

العـــــام	2007	2008	2009	2010	2011
المواد المستخدمة بالانتاج (مليون ل.س)	405	393	400	236	277
قيمة الإنتاج الإجمالي	758	787	668	487	418
درجة التصنيع	0.53	0.50	0.60	0.48	0.66

المصدر: بيانات المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية

الشكل رقم (63)



ح- نسبة القيمة المضافة

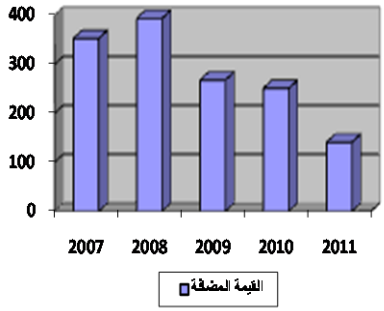
بلغت أعلى نسبة قيمة مضافة محققة عام 2010 و أدناها عام 2011 بحسب الشكل رقم (64) و الجدول رقم (72)، وكلما ارتفعت كان المؤشر إيجابي يعبر عن ارتفاع القيمة المضافة بالإنتاج على حساب مستلزمات الإنتاج.

الجدول رقم (72) نسبة القيمة المضافة في شركة زجاج حلب

العـــــام/ مليون ل.س	2007	2008	2009	2010	2011
قيمة الإنتاج الإجمالي	758	787	668	487	418
القيمة المضافة المحققة	353	394	268	251	141
نسبة القيمة المضافة	0.47	0.50	0.40	0.52	0.34

المصدر: بيانات المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية

الشكل رقم (64)



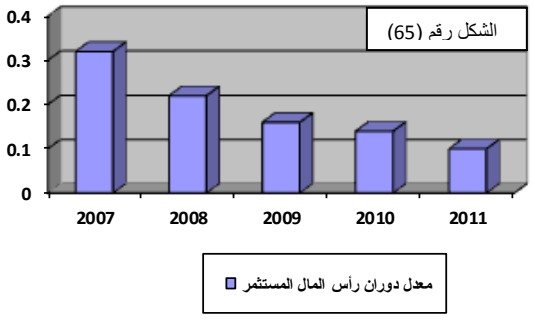
خ- معدل دوران رأس المال المستثمر

بلغ أعلى معدل لدوران رأس المال المستثمر عامي 2007 و 2008 و أدناها عام 2010 و 2011 ، بحسب الشكل رقم (65) و الجدول رقم (73)، مما يؤشر إلى عدم استثمار رأس المال المستثمر بالشكل الاقتصادي في عامي 2010و 2011

الجدول رقم (73) معدل دوران رأس المال المستثمر في شركة زجاج حلب

العـــــام/ (مليون ل.س)	2007	2008	2009	2010	2011
المبيعات	665	665	544	487	368
رأس المال التراكمي	2067	3025	3431	3596	3659
معدل دوران رأس المال المستثمر	0.32	0.22	0.16	0.14	0.10

المصدر: بيانات المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية



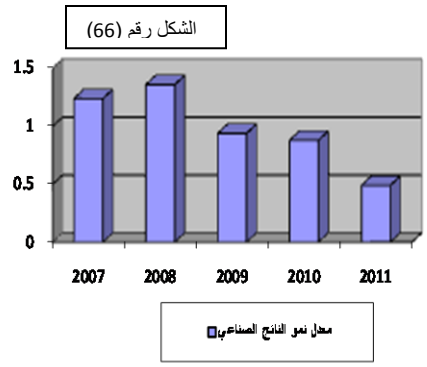
د- معدل نمو الناتج الصناعي

باعتماد الناتج المحقق في الشركة عام 2006 كسنة أساس، و البالغ (بحسب بيانات مديرية التخطيط في المؤسسة الكيميائية) قيمة (285) مليون ليرة سورية، نلاحظ بأن معدل النمو يتراجع بين عامي 2008 و 2011، و الجدول رقم (74) و الشكل رقم (66) يوضح معدلات النمو السنوية الحاصلة.

الجدول رقم (74) معدل نمو الناتج في شركة زجاج حلب

العـــــام / مليون ل.س	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة المضافة المحققة	353	394	268	251	141
معدل النمو (سنة أساس 2006)	1.24	1.36	0.94	0.88	0.49

المصدر: بيانات المؤسسة الكيميائية



ذ- العائد على رأس المال المستثمر

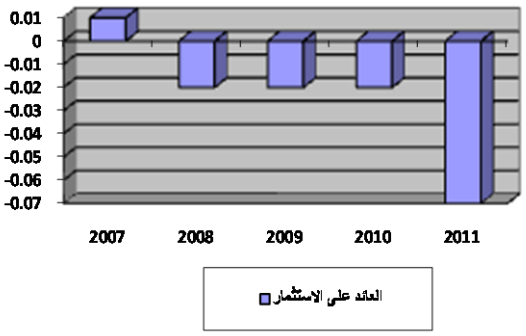
بلغ العائد على الاستثمار خلال الفترة (2007-2011) نسبة سالبة بحسب الشكل رقم (67) و الجدول رقم (75)، وذلك بسبب تحقق خسائر وهو مؤشر سلبي جداً.

الجدول رقم (75) العائد على الاستثمار في شركة زجاج حلب

العـــــام / مليون ل.س	2007	2008	2009	2010	2011
رأس المال المستثمر التراكمي	2067	3025	3431	3596	3659
ربح بعد الضريبة	29	-61	-81	-54	-249
العائد على الاستثمار	0.01	-0.02	-0.02	-0.02	-0.07

المصدر: بيانات المؤسسة الكيميائية

الشكل رقم (67)



ر- الأرباح و الخسائر

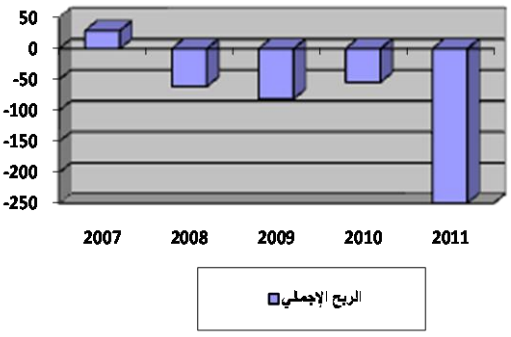
بلغت قيمة الأرباح الإجمالية لفترة الدراسة قيمة سالبة وهي (-416) مليون ليرة سورية[1]، قيمة الخسارة الأعلى كانت عام 2011 بحسب الشكل رقم (68) و الجدول رقم (76).

الجدول رقم (76) أرباح وخسائر شركة زجاج حلب

العـــــام / مليون ل.س	2007	2008	2009	2010	2011
الربح أو الخسارة قبل الضريبة	37	-61	-81	-54	-249
الربح أو الخسارة بعد الضريبة	29	-61	-81	-54	-249

المصدر: بيانات المؤسسة الكيميائية

الشكل رقم (68)



[1]) بيانات المديرية المالية في الشركة العامة لصناعة الزجاج بحلب.

ز- رفد الشركة للخزينة العامة (الفوائض الاقتصادية المحولة إلى وزارة المالية و الرسوم و الضرائب الداعمة للخزينة العامة)

يوضح الجدول رقم (77) بأن قيمة الفوائض الاقتصادية (فائض موازنة + فائض سيولة) المحققة خلال فترة الدراسة بلغت (387) مليون ليرة سورية[1] ، حيث تحتفظ الشركات استناداً للقانون المالي الأساسي الصادرعام 2006 بفائض السيولة لتجديد أصولها الرأسمالية، و تحول فائض الموازنة لوزارة المالية ، و قد حققت الشركة خلال فترة الدراسة (387) مليون ليرة سورية، حولت عام 2007 إلى وزارة المالية حوالي (622) ألف ليرة سورية، و أما الرسوم والضرائب المدفوعة إلى وزارة المالية خلال نفس الفترة بلغت حوالي (57) مليون ، وبذلك يكون إجمالي دعم الخزينة من الشركة للفترة (58) مليون ليرة سورية، وبالنظر إلى الإنفاق الاستثماري في الشركة لنفس الفترة البالغ (174) مليون ليرة سورية، نلاحظ وجود مؤشر سلبي.

الجدول رقم (77) مقدار رفد الخزينة العامة من شركة زجاج حلب

العـــــام / ألف ل.س	2007	2008	2009	2010	2011
الفوائض الاقتصادية الفعلية المحققة	91737	78300	57599	69257	89982
الفوائض الاقتصادية الفعلية المحولة	622	0	0	0	0
الرسوم و الضرائب المدفوعة	10308	11180	14159	11795	9938
إجمالي رفد الخزينة	10930	11180	14159	11795	9938

المصدر: بيانات المؤسسة الكيميائية

[1]) بيانات وزارة المالية السورية.

المبحث الثالث:إجراءات مقترحة لتحسين أداء بعض شركات المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية

تتباين ظروف وأوضاع شركات القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية، و ذلك حسب ما أظهرته دراسة الحالة العملية الخاصة بالشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية الواردة في المبحثين السابقين، فمع تقارب أو تشابه مجموعة من المشكلات التي تواجهها هذه الشركات مجتمعة، إلا أنها غير متشابهة ببدائل إصلاحها، لذلك فإنَّ تطبيق سياسة إصلاحية أو وجه إصلاحي معياري واحد على جميع شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، يعتبر حلاً غير مقبول اقتصادياً، وبالتالي فإنَّ كل شركة، أو بالأحرى كل مؤسسة، تكون بحاجة إلى دراسة ظروف شركاتها بالشكل الذي يحقق المصلحة الاقتصادية الكلية، مع الأخذ بعين الاعتبار، التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ولدراسة خيارات إصلاح، أو إعادة هيكلة الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية في سورية، لابد من تقييم هذه الشركات بحسب أوضاعها الاقتصادية، طبقاً للمؤشرات و البيانات المستخلصة من دراسة الحالة الواردة في المبحث الأول، حيث يمكن تقسيم هذه الشركات في ثلاث مجموعات :

- المجموعة الأولى: شركات استراتيجية رابحة اقتصادياً بالرغم من وجود منافسة، فعلى سبيل المثال (الشركة الطبية العربية تواجه العديد من الشركات الخاصة و بذات المنتجات، و كذلك الشركة العامة للأسمدة تنافس الكميات المستوردة من الأسمدة بالجودة و السعر)، لكن هذه الشركات تحتاج إلى تعظيم ربحيتها و إلى عمليات تطوير واستبدال وتجديد لآلاتها ومعداتها و إعادة تأهيل لخطوطها الإنتاجية، لتبقى قادرة على التلاؤم مع الظروف التنافسية المحلية والعربية والإقليمية والدولية، على أن يتم تمويل هذه العمليات بمجموعة من الطرق، التي من بينها التمويل الذاتي ضمن الشركة نفسها، أو بالاقتراض من صندوق الدين العام، أو من البنوك الحكومية المعتمدة، كل ذلك بحيث تتمكن الشركة من تطوير إنتاجها وسداد مستحقات قروضها من أرباحها الذاتية دون الرجوع إلى الخزينة العامة للدولة، وكذلك من الضروري إعادة النظر بالملاكات العددية لهذه الشركات وتحديد العمالة الفائضة

في كل منها لاستبعادها من حسابات الكلفة وإدراجها في حساب الأرباح والخسائر ريثما يتم إيجاد مشاريع جديدة تستوعبها أو يتم اتخاذ القرار المناسب بشأنها، وهذه الشركات هي:

1- الشركة العامة للأسمدة : باعتبار أن إنتاج الأسمدة من الصناعات الاستراتيجية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي[1]، وهي صناعة تعتمد على مواد أولية متوفرة محلياً فوسفات خام لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية – غاز طبيعي لإنتاج الأسمدة الآزوتية / كالنترو – أمونيا يوريا / مما يعطيها ميزة تنافسية، وتتزايد الحاجة للأسمدة طرداً مع الخطة الزراعية المتضمنة زيادة مساحة الأراضي المزروعة والمستصلحة وتقدر حاجة القطر في عام 2025 بمليون طن من السماد الآزوتي / كالنترو – أمونيا يوريا / وخمسمائة ألف طن من السماد الفوسفاتي.

2- الشركة الطبية العربية / تاميكو: تعتبر الصناعات الدوائية من الصناعات الاستراتيجية و المرتبطة بالأمن الاسترتيجي، و لذلك من الضروري زيادة الاهتمام بالصناعة الدوائية وإنتاج مستحضرات جديدة بتنويع الإنتاج وإقامة معمل جديد لإنتاج السيرومات بدل المعمل القائم حالياً.

- المجموعة الثانية : شركات **متعثرة** تحتاج إلى الدعم لتصبح رابحة، و إلى زيادة جودة منتجاتها وتخفيض تكاليفها، حتى تصبح منافسة وقادرة على التلاؤم مع السوق المحلية، ويكون ذلك برفد هذه الشركات بأموال جديدة من الموازنة العامة للدولة، وكذلك يجب إعادة النظر بمعايير الإنتاج المعيارية و الفعلية وإجراء مقارنات وتحديد الانحرافات و نسب الهدر الفعلية والمسموح بها في الصناعة موضوع البحث واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، وهذه الشركات هي:

[1]) الرؤية المستقبلية للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية في تطوير شركاتها، عام 2012

1- شركتي زجاج دمشق وزجاج حلب: لأهمية صناعة الزجاج التي تشتهر فيها سورية، وبسبب توفر المادة الأولية اللازمة و المتمثلة بمادة الرمل التي تتصف بمواصفات فنية عالية المستوى في الأراضي السورية[1].

2- الشركة العامة للإطارات: باعتبار أن هذه الصناعة استراتيجية تؤمن حاجة القطر من الإطارات اللازمة و في حال امتلاكها قدرات تنافسية تستطيع دخول أسواق الدول المجاورة، حيث لا يتوفر معامل مماثلة، و يمكن إعادة تأهيل كامل الشركة وتغيير التكنولوجيا المستخدمة و السعي للحصول على شريك استراتيجي يساهم في التطوير و الإنتاج وعملية البيع مع الحصول على اسم تجاري ذو سمعة طيبة.

3- الشركة العامة للمنظفات – شركة الورق – شركة الدهانات – الشركة الأهلية للبلاستيك – شركة بلاستيك حلب: من الضروري ترميم و تأهيل خطوط إنتاج هذه الشركات من خلال خطط الاستبدال والتجديد مع الطلب إليها بتنويع المنتجات فالتنويع يزيد المبيعات ويحقق ريعية أعلى[2].

المجموعة الثالثة : شركات **خاسرة**، تتصف بالعمل التقليدي و تتكبد بسببها الخزينة العامة للدولة ضياع أموال طائلة من دون عائد اقتصادي، وهذه الشركات هي:

1- الشركة العامة لصناعة الأحذية: يجب التخلي تدريجيا" عن هذا القطاع كونه حرفة وهي خاسرة منذ نشأتها، حيث يمكن تحويلها إلى جهة حكومية أخرى مثل مؤسسة معامل الدفاع المالكة لمعامل مماثلة والتي تعتبر العميل الرئيسي لمعامل الأحذية التابعة لوزارة الصناعة، إضافة إلى أن الإدارة العسكرية يمكن أن تعتمد الإنتاج النمطي الذي لايعتمد الموديل وأذواق المستهلكين (البوط العسكري –

[1]) دراسات وزارة الصناعة، مديرية القطاع الخاص، عام 2008

[2]) الرؤية المستقبلية للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية في تطوير شركاتها، عام 2012، مرجع سابق

حذاء الشرطة) علما" أن وزارة المالية قد قدمت رواتب للشركة العامة لصناعة الأحذية منذ عام 2009 ، وبما يزيد عن 700 مليون ليرة سورية.

2- الشركة العامة للدباغة بدمشق و شركة دباغة حلب: بسبب موقع شركة دباغة دمشق ضمن النطاق الإداري لمدينة دمشق، لذلك يجب إغلاق هذه الشركة التي تحقق خسائر منذ نشأتها سيما بعد أن تم إغلاق بعض معاملها بسبب مرور طريق اتستراد حمص فيها، والاستفادة من أرض الشركة والمعمل المرافق لها بمشاريع ذات جدوى اقتصادية، ويتم نقل آلات الشركة إلى شركة دباغة حلب.

مع استفحال هذا الوضع الاقتصادي و الفني في الشركات الخاسرة المذكورة أعلاه، و لتقادم آلاتها مع مرور الزمن، الأمر الذي يزيد من تكاليف الاستثمارات التي تحتاجها لتحسين وضعها التنافسي، يكون من الضروري الإسراع في وضح الحلول المناسبة لها، و يمكن أن يتم بإحدى الطرق التالية:

- طرح الشركات للاستثمار أمام القطاع الخاص الوطني والعربي والأجنبي، و ذلك لمدة زمنية محددة يتم التوافق عليها.
- إيقاف نشاط الشركة عند الفشل في تأمين المستثمر ومحاولة الاستفادة منها في نشاط إنتاجي آخر.
- طرح هذه الشركات للاستثمار في أنشطة أخرى، من خلال شركات مشتركة أو شركات مساهمة.
- خصخصة البنية التحتية لهذه الشركات للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي وتحويل الأموال الناجمة عن البيع إلى صندوق خاص لدعم الشركات الرابحة وللمحافظة على حقوق العاملين.

وفي ضوء ذلك وضعت وزارة الصناعة إستراتيجية عمل للصناعة التحويلية (2006-2015) في سورية بشقيها العام والخاص، أكدت فيها ضرورة إزالة معوقات عمل القطاع العام للصناعات التحويلية ليعمل ضمن قواعد عمل مشابهة للقطاع الخاص، وتحديد الصناعات الأساسية والتوسع والاستثمار فيها، مع ضرورة

الاستثمار في صناعات جديدة، والتي لها بعد تنموي أساسي والتخلص من الصناعات غير الأساسية والتي تفوق فيها القطاع الخاص بتغيير النشاط والمشاركة والاستثمار مع القطاع الخاص.

بالإضافة إلى تقديم كل الدعم والتشجيع للقطاع الخاص من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الصناعية بالاتجاه التنموي المطلوب، وتقديم كل ما يلزم لزيادة القدرة التنافسية للصناعة السورية[1].

أما السياسات الجزئية على صعيد كل مؤسسة على حدى، فمحددة بالاستناد إلى واقع هذه المؤسسات والوضع الاقتصادي لشركاتها في ضوء الأخذ بمعيار الربحية الاقتصادية، وبتقسيم هذه الشركات إلى شركات واجب الاستمرار بها، وشركات واجب تصفيتها سواء بتغيير نشاطها أو طرحها للاستثمار.

و يمكننا في سبيل تقديم اقتراحات لتحسين أداء بعض الشركات المدروسة ضمن المبحث الثاني من الفصل الحالي، نكتفي بعرض النموذجين الآتيين الأول هو من خلال شركة رابحة بحاجة لتعظيم ربحيتها و الثاني شركة متعثرة واجب إصلاحها لتغيير وضعها المالي، و أما ما يخص النموذج الثالث المتعلق بالشركات الخاسرة و التي لا جدوى من إصلاحها فالمقترح كما سبق هو طرحها للاستثمار أو تغيير نشاطها إلى نشاط إنتاجي آخر (البيانات من واقع الميزانيات الختامية لعام 2011 للشركات المدروسة)، و النموذجان هما:

3-1- الشركة الطبية العربية / تاميكو (شركة رابحة)[2]:

تعتبر الشركة الطبية العربية من الشركات الرابحة، حيث حققت خلال الفترة (2007-2011) أرباح إجمالية بقيمة (1790) مليون ليرة سورية، وحولت رسوم وضرائب إلى وزارة المالية بقيمة (588) مليون ليرة سورية، وفيما يلي نستعرض أهم المؤشرات لمتوسط الفترة المذكورة (2007-2011) من عمل الشركة:

المؤشر	الكفاءة الإنتاجية	الربعية الاقتصادية	نسبة القيمة المضافة	معدل دوران رأس المال المستثمر	معدل نمو الناتج بالمقارنة مع عام 2005	العائد على الاستثمار
البيان	1,30	376 (مليون ل.س)	%60	%44	%39	%7

[1]) وزارة الصناعة: إستراتيجية الصناعة السورية حتى عام 2015، دراسة غير منشورة، 2007.

[2]) التقرير السنوي للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، عام 2012

مقترحات تعظيم ربحية الشركة استناداً إلى تشخيص واقع الشركة المعروض ضمن المبحث السابق:

- ضرورة إجراء تجديدات للآلات القائمة حالياً، وكذلك إنشاء معمل جديد و حديث للأدوية و المستحضرات الطبية وفق المواصفات العالمية تمهيداً لتهيئة الأرضية الصحيحة لاستهداف الحصول على شهادات أنظمة الجودة العالمية بما فيها الـ GMP لتجاوز صعوبات تسجيل المستحضرات لدى وزارات الصحة في بعض الدول العربية لدخول منتجات الشركة إلى الأسواق العربية و الأجنبية، حيث لا يحقق البناء الحالي المواصفات اللازمة و الدقيقة المطلوبة من الجهات المانحة للشهادات الدولية، و الذي يعود إنشاؤه إلى أربعين عاماً.
- دعم مخابر الأبحاث المتوفرة لدى الشركة بكوادر فنية مؤهلة و مختصة بالبحث و التطوير، ورصد اعتمادات مالية سنوية لتغطية النفقات اللازمة.
- إن التعاطي مع معطيات الصناعات الدوائية من آليات للتعاقد و التسعير و تأمين مستلزمات الإنتاج له خصوصية تختلف عن القطاعات الصناعية الأخرى، الأمر الذي يحتم ضرورة الإسراع بصدور قانون لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية يخفف ضوابط وقوانين العمل في القطاع التي تحد من مرونته، مما يساعد الشركة عند ذلك على إنشاء تحالفات مع شركات عالمية لتوريد المستلزمات اللازمة لإنتاج الأدوية الصنفية كون التحالف المطلوب مع هذه الشركات العالمية يتطلب استمرار وديمومة استجرار المواد المتفق عليها.
- لأهمية وظيفة التسويق في المنشأة يجب إحداث مديرية تسويق منفصلة عن المديرية التجارية يتم رفدها بكوادر مختصة و مؤهلة تعنى بدراسة الأسواق المستهدفة.

3-2- الشركة العامة لصناعة الزجاج بحلب(شركة متعثرة)[1]:

بالاطلاع على بيانات الشركة الواردة في المبحث الثاني من الفصل الحالي يتبين بأنها حققت خلال الفترة (2007-2011) فائض اقتصادي بقيمة (387) مليون ليرة سورية، وحولت رسوم وضرائب لوزارة المالية بقيمة (58) مليون ليرة سورية، ووفرت (704) فرصة عمل، في حين بلغت خسائرها خلال نفس الفترة مبلغ (416) مليون ليرة سورية، و أسباب هذه الخسائر هي:

أولاً – تعاني الشركة من ارتفاع تكاليف الإنتاج لديها مقارنةً مع السلع المثيلة المستوردة أو تلك التي ينتجها القطاع الخاص المحلي، الأمر الذي جعل سعر المبيع عالي وغير منافس، ويعود سبب ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى الأسباب التالية[2]:

- بلغت قيمة الرواتب و الأجور عام 2011 حوالي (297.3) مليون ليرة سورية وهي تشكل نسبة (46%) من إجمالي تكاليف الإنتاج، وتعتبر نسبة كبيرة جداً بالمقارنة مع النسب الطبيعية المتعارف عليها و التي لا تتجاوز (10%) والأمر يعود للعمالة الفائضة البالغة حوالي (157) عامل الموظفة على خطي إنتاج القوارير بما يخالف دراسة الجدوى الاقتصادية، إضافة إلى تلك المحولة بعد توقف معمل المصابيح، و يبلغ عدد عمال الشركة /704/ عامل بإنتاجية عامل لا تزيد عن (540) ألف ليرة سورية عام 2011[3].
- ارتفاع أسعار الطاقة مقارنة بالدول المجاورة، حيث بلغت قيمة الطاقة و المحروقات عام 2011 حوالي (150) مليون ل.س، وهي تشكل نسبة (23%) من تكاليف الإنتاج.
- ارتفاع قيمة أقساط الاهتلاك المترتب احتجازها على الأصول الرأسمالية، حيث بلغت عام 2011 قيمة (90) مليون ليرة سورية بنسبة (14%) من إجمالي تكاليف الإنتاج.

---

[1]) التقرير السنوي للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، عام 2012، مرجع سابق.

[2]) دراسة صادرة عن المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، أسباب خسائر شركة زجاج حلب،2012

[3]) الميزانية الختامية لشركة زجاج حلب، عام 2011

- عدم استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة و تدني نسب الإنتفاع منها مما سبب ارتفاع التكاليف الثابتة لوحدة المنتج، حيث بلغت كمية الإنتاج من منتج قوارير (1+2) عام 2011 (9752) طن و بإنتفاع من الطاقة بنسبة (68%)، ومن منتج قوارير (3+4) كمية (5515) طن و بانتفاع من الطاقة بنسبة (42%).

ثانياً– ارتفاع نسبة الهدر في فرن القوارير (الخطين الأول و الثاني) إلى نسبة (34.5%) بتجاوز (9.5%) عن النسبة المسموح فيها في هذه الصناعة وهي (25%) وبذلك تكون الزيادة في نسبة الهدر عام 2011 على سبيل المثال تعادل /927/ طن من إجمالي كمية إنتاج بلغت / 9752/ طن، وبقيمة تعادل حوالي / 32/ مليون ليرة سورية استناداً إلى تكلفة الطن البالغة (34760) ليرة سورية[1].

و كذلك ارتفاع نسبة الهدر في فرن القوارير (الخطين الثالث و الرابع) إلى نسبة (39%) بتجاوز (14%) عن النسبة المسموح فيها في هذه الصناعة وهي (25%) وبذلك تكون الزيادة في نسبة الهدر عام 2011 على سبيل المثال تعادل /772/ طن من إجمالي كمية إنتاج بلغت / 5515/ طن، وبقيمة تعادل حوالي/ 42/ مليون ليرة سورية استناداً إلى تكلفة الطن البالغة (54369) ليرة سورية[2].

و تعود أسباب الهدر إلى العوامل التالية:

- تبديل المنتج (القواريرالزجاجية) و بالتالي القوالب اللازمة لعملية الإنتاج لمرات متعددة في الشهر مما يتطلب توقيف الإنتاج و من ثم تشغيل تجريبي للقالب و هدر للطاقة و السلع لحين استقرار الإنتاج، و هذا ناجم عن عدم وجود برامج إنتاج معتمدة.
- ارتفاع وزن القارورة عن مثيلتها المستوردة، و لا بد من تخفيض وزنها مع المحافظة على السعة مما ينعكس إيجابياً في التكلفة.
- عدم وجود متابعة مستمرة للمنتج في كافة مراحل التصنيع و في كافة ورديات العمل.

[1]) التقرير السنوي للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، عام 2012، مرجع سابق.

[2]) التقرير السنوي للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، عام 2012، مرجع سابق.

-تبديل لون المصهور الزجاجي داخل الفرن مما يستدعي تفريغ الفرن تدريجياً و تلقيم خلطات جديدة مما يتسبب في هدر نسبة كبيرة من المصهور الزجاجي.

ثالثاً – تراكم المخازين عام 2011 لتتجاوز قيمتها (300) مليون ليرة سورية، وضع الشركة أمام فقدان للسيولة المالية لتأمين المواد الاولية بالسعر الأنسب و الأقدر على خلق منافسة.

رابعاً – إنخفاض الطلب على منتجات الشركة لتوفر منتجات في السوق المحلية مستوردة منافسة بالسعر و الجودة نتيجة توفر العوامل التالية في الدول المصدرة وهي (انخفاض أسعار الطاقة – دعم الصادرات– انخفاض الرسم الجمركي على المواد المستوردة – إنخفاض عدد العمال – البيع ضمن تسهيلات إئتمانية)

مقترحات إصلاح الشركة:

أولاً – استبعاد كلفة العمالة الفائضة من إجمالي تكاليف الإنتاج و تحميلها على حساب الأرباح و الخسائر بهدف تخفيض كلفة الإنتاج و البيع بأسعار منافسة و من ثم السعي لمعالجة وضع العمالة الفائضة و التقيد بعدد و كلفة العمالة الواردة بدراسة الجدوى الاقتصادية المعدة قبل إنشاء خطوط الإنتاج وفقاً للحاجة الفعلية لخطوط الإنتاج و العمل بمضمون هذه التوصية من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض كلفة الطن الواحد المنتج من الزجاج بحدود /3930/ ل.س ، نبينها فيما يلي :

(157) عامل فائض عمالة خطي القوارير فقط × 32000 (وسطي الأجور) × 12 شهر = وفر حوالي (60) مليون ل.س، وبتوزيعه على (كمية الإنتاج عام 2011 البالغة /15267/ طن) يكون الوفر للطن الواحد(3930) ل.س.

ثانياً– اعتماد معايير للإنتاج و نسب للهدر بما يتوافق و المعايير العالمية لهذه الصناعة و الإجراءات المتخذة لتحديث الشركة و خطوطها الإنتاجية و اعتماد نقل الإنتاج في معظمه على الرافعات الآلية و تصديق هذه المعايير من مجلس إدارة المؤسسة للتقيد بها أصولاً بحيث لا تزيد نسب الهدر عن 25 % في أقصى الحدود أسوةً بمعامل إنتاج الزجاج بالقطاع الخاص، و اتخاذ كافة التدابير الفنية و الإنتاجية و

الاستعانة بخبراء لتخفيض نسب الهدر إلى الحدود الدنيا المسموح بها عالمياً في هذه الصناعة، بحيث أن العمل بمضمون هذه التوصية من شأنه تخفيض كلفة إنتاج الطن الواحد على النحو التالي[1] :

- إجمالي كمية الإنتاج عام 2011 في الخطين (1 – 2) بلغت /9752 / طن، وكانت نسبة الهدر (34.5%) بتجاوز (9.5%) عن النسبة المسموح فيها في هذه الصناعة وهي (25%) وبذلك تكون الزيادة في نسبة الهدر عام 2011 تعادل /927/ طن، وبقيمة تعادل حوالي/ 32/ مليون ليرة سورية استناداً إلى تكلفة الطن البالغة (34760) ليرة سورية، أي الوفر في كلفة الطن الواحد (32 مليون ÷ 9752 طن = 3281 ليرة سورية)

- إجمالي كمية الإنتاج عام 2011 في الخطين (3 – 4) بلغت /5515 / طن وكانت نسبة الهدر (39%) بتجاوز (14%) عن النسبة المسموح فيها في هذه الصناعة وهي (25%) وبذلك تكون الزيادة في نسبة الهدر عام 2011 تعادل /772/ طن، وبقيمة تعادل حوالي/ 27/ مليون ليرة سورية استناداً إلى تكلفة الطن البالغة (34760) ليرة سورية[2]، أي الوفر في كلفة الطن الواحد (42 مليون ÷5515 طن = 7616 ليرة سورية)

  ويكون الوفر الممكن تخفيضه من كلفة إنتاج الطن الواحد في حالتي استبعاد العمالة الفائضة و تخفيض نسب الهدر لتصبح 25 % ما يعادل حوالي (10000) ليرة سورية لتصبح كلفة الطن حوالي (25000) ليرة سورية.

ثالثاً– دعم أسعار الطاقة و المحروقات الداخلة بالعملية الإنتاجية.

رابعاً– فرض رسوم على السلع المستوردة المثيلة لدعم المنتج المحلي لرفع القدرات التسويقية و بالتالي زيادة الطلب على المنتجات والوصول إلى انتفاع أعلى من الطاقات الإنتاجية.

---

[1]) بيانات الشركة العامة لصناعة الزجاج بحلب، عام 2012

[2]) بيانات المديرية المالية في شركة زجاج حلب، عام 2012

خامساً– السعي لإعادة العمال المعارين و المفرزين و المتفرغين في البلديات و المنظمات الشعبية إلى الشركة أو نقلهم إلى الجهات الموجودين بها حالياً و إصدار الصكوك القانونية اللازمة.

سادساً– إتباع سياسة تسويقية ناجحة يتم من خلالها إتباع فنون الدعاية بكافة أشكالها و القيام بزيارات ميدانية لمعامل الأدوية و معامل المياه الغازية و معامل إنتاج الزيت ... و الاطلاع على عيوب المنتج لتلافيها و التواصل الدائم مع المستهلك من شأنه أن يحسن تسويق المنتج مما ينعكس إيجاباً في العملية الإنتاجية و ريعية الشركة.

الفصل الثالث

ضرورات إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية و الخطوات التنفيذية المرتبطة بتطويره

المبحث الأول

ضرورات إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية

المبحث الثاني

الإجراءات المتخذة في مجال إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية

المبحث الثالث

أبرز التجارب الدولية في مجال الإصلاح الإقتصادي

مقدمة:

يعتبر القطاع العام للصناعات التحويلية وسيلة و أداة لإدارة التنمية الاقتصادية و هو توظيف للرأسمال الوطني، و بالتالي المطلوب أن يقوم هذا القطاع بدور اقتصادي و بشكل فعال، أي أن المبتغى هو عمله بكفاءة وجدوى اقتصادية عالية، و باعتبار القطاع العام للصناعات التحويلية من القطاعات الهامة في الاقتصاد السوري، فإنَّ أداؤه الاقتصادي يمثل مؤشراً هاماً للاستدلال على مدى تنفيذ هذا القطاع للمهام الاقتصادية الموكلة إليه، وبتعبير آخر، مدى تحقيق هذا القطاع للغرض الاقتصادي المطلوب من قيامه.

كما أن الحكم على كفاءة هذا القطاع يجب أن يسبقه تأمين الظروف المناسبة التي تسمح له بأن يعمل بظروف مواتية و منافسة، فالقطاع الخاص قبل أن يستثمر يطالب بتأمين مناخ الاستثمار المناسب، و كذلك الأمر فإن القطاع العام للصناعات التحويلية يحتاج لمناخ مناسب للاستثمار و معايير تقيس الأعباء غير الاقتصادية التي تفرض عليه، و بالتالي فإن مشكلة القطاع هي في الظروف المفروضة عليه من خارجه.

و بالرغم من مجموعة الخطوات الإصلاحية التي أنجزت على المستوى الاقتصادي الكلي في سورية، و كذلك المحاولات التي جرت على مستوى القطاع العام للصناعات التحويلية. إلا أن معظم أصحاب القرار الصناعي يتفقون على أنه يعاني من مشاكل عديدة و خلل واضح في الأداء، و أن إصلاحه ضرورة و حاجة ملحة تفرض حتمية السعي لإنجاز خطوات قوية و جريئة بكافة السبل الممكنة وفقاً للخيارات الممكنة التي من شأنها أن تساهم في إصلاح و إعادة هيكلة هذا القطاع بما يسهل عملية و قف الهدر و التراجع الحاصل فيه، وكذلك للاستفادة مما يمتلكه هذا القطاع من قاعدة مهمة من الأصول المادية و الموارد البشرية.

وهذا يضعنا أمام عدة مطالب، أهمها: ضرورة إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية بناءً على رؤية شاملة لإصلاح الاقتصاد الوطني بشكل عام، ثم دراسة تجربة سورية و التجارب الدولية في عملية الإصلاح و ما هي الخطوات التي اتخذت في هذا المجال.

وللإجابة عن ذلك نستعرض في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: ضرورات إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية.

المبحث الثاني: الإجراءات المتخذة في مجال إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية.

المبحث الثالث: أبرز التجارب الدولية في مجال الإصلاح.

المبحث الأول : ضرورات إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية

نظراً للظروف و المتغيرات الإقليمية و الدولية، وبسبب تراكم سلبيات النهج الاقتصادي المتبع، عانى الاقتصاد السوري منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي من صعوبات و عقبات جلية، مما استدعى ضرورة التفكير جدياً بجدوى السياسات الاقتصادية المعمول بها و بالتالي موقع القطاع العام للصناعات التحويلية في الاقتصاد السوري و ضرورة إصلاحه بوصفه من القطاعات التي لا يمكن الاستغناء عنها ضمن أي اقتصاد وطني، وذلك للحاجة لتنفيذ الاستثمارات الكبيرة التي يعجز عنها القطاع الخاص أو التي لا يرغب بها، وللاستثمار في مشاريع ذات طابع اجتماعي وما شابهها، و انطلاقاً من أهمية هذا القطاع كان من الضروري تسليط الضوء على ما يمكننا اعتباره الأسباب الموجبة و الضرورات التي تم الاستناد إليها للمطالبة بإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية و يمكننا ذكر بعضها فيما يلي:

1-1- رفع كفاءة استثمار الأصول الرأسمالية و الموجودات غير المستغلة و المجمدة في شركات القطاع العام للصناعات التحويلية

يعتبر القطاع العام للصناعات التحويلية أداة هامة بيد الدولة لتحقيق سياساتها الاقتصادية و الاجتماعية و لتوظيف الاستثمارات بالشكل الأجدى و الأكثر فاعلية، و لكي يعمل هذا القطاع بكفاءة اقتصادية يجب الحصول على أكبر نفع مقابل أقل نفقات و يجب أن ينعكس هذا النفع على الاقتصاد و بالتالي على المجتمع[1]، و هذا ما نفتقده حالياً في شركات و مؤسسات القطاع، حيث نلحظ ضعف واضح فيه من خلال إجراء عملية تقييم للأداء و الكفاءة و بالاستعانة بمؤشر معدل العائد على الاستثمار، وكما هو موضح في الجدول رقم /78/ نجد بأن معدل عائد الاستثمار غير مقبول في معظم مؤسسات القطاع العام للصناعات التحويلية التابعة لوزارة الصناعة فيما عدا المؤسسة العامة للتبغ و المؤسسة العامة لحلج الأقطان و السبب هو وضعها الاحتكاري.

[1]) طالاس، مسلم، عبد، السبل و الوسائل لتطوير القطاع العام في القطر العربي السوري، أطروحة ماجستير، جامعة تشرين 2009، ص(58)

فالعائد في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية هو سالب يدلل على ضخ استثمارات كبيرة وصلت قيمتها تراكمياً عام 2010 إلى (43) مليار ليرة سورية دون تحقيق عائد لا بل تحققت خسائر كبيرة، كما أن عائد الاستثمار في المؤسسة العامة للسكر و المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية و كل من المؤسسة العامة للصناعات الهندسية و الصناعات الغذائية غير مقبول أيضاً بالمقارنة مع ما تم ضخه من أموال استثمارية، و الجدول التالي يوضح عائد الاستثمار في المؤسسات المذكورة في الاعوام (2009–2010):

الجدول رقم (78)

عائد الاستثمار في المؤسسات التابعة لوزراة الصناعة عامي 2009-2010 (القيمة بملايين الليرات السورية)

اسم المؤسسة	رأس المال المستثمر التراكمي		الربح و الخسارة		عائد الاستثمار	
	2009	2010	2009	2010	2009	2010
المؤسسة العامة للصناعات الغذائية	7418	842	783	730	0.11	0.08
المؤسسة العامة للسكر	6588	1130	66	33	0.01	0.03
المؤسسة العامة للصناعات النسيجية	34132	42706	-5077	-2221	-0.15	-0.05
المؤسسة العامة للصناعات الهندسية	12230	12840	347	1198	0.03	0.09
المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	31 35	2990	309	-181	0.01	-0.01
المؤسسة العامة للإسمنت	17163	39549	2207	5666	0.13	0.14
المؤسسة العامة للتبغ	4306	4401	11228	14594	2.61	3.32
المؤسسة العامة لحلج الأقطان	5376	5463	2252	7018	0.42	1.28
المجموع	**118948**	**144834**	12115	26837	0.10	0.19

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2011 – المكتب المركزي للإحصاء

المصدر: تقرير تقييم الاداء لعام 2010 الصادر عن وزراة الصناعة السورية

نلاحظ من الجدول رقم (78) بأن مجموع الأموال المستثمرة تراكمياً في الشركات التابعة لوزارة الصناعة عام 2010 بلغت ما قيمته حوالي (145) مليار ليرة سورية و الأرباح المحققة من جراء هذا الاستثمار كانت حوالي (27) مليار ليرة سورية، منها (22) مليار ليرة سورية حققتها كل من المؤسسة العامة للتبغ و المؤسسة العامة لحلج الأقطان بسبب وضعهما الاحتكاري، و ما تبقى وهو مبلغ (5) مليار ليرة سورية للمؤسسات الصناعية الست المتبقية، مقابل استثمارها أموال بقيمة (135) مليار ليرة سورية، أي بعائد استثمار يعادل (3,7%) للمؤسسات الست المذكورة، وهو استثمار غير مجدي بالتأكيد. الأمر الذي يفرض ضرورة إصلاح المؤسسات المذكورة لتفادي ضخ الأموال دون تحقيق فائدة و مورد مالي.

إن الخسائر المتراكمة لدى بعض جهات القطاع العام للصناعة التحويلية لا تتحملها الشركة أو المؤسسة بالضرورة و هي يمكن أن تكون مخسرة أي مطلوب منها القيام بدور اجتماعي ما، و بالمقابل الشركات الرابحة يمكن أن يكون ربحها نتيجة دور احتكاري، و لربما لو وضعت في جو منافس لأصبحت خاسرة، وهذه الخسائر تؤدي إلى ما يلي:

- اختلال الهيكل المالي لهذه الجهات
- آثار سلبية على الموازنة العامة للدولة
- تشابكات مالية معقدة في المؤسسات الصناعية العامة التابعة لوزراة الصناعة (داخلية بين الجهات التابعة للوزارة و مع جهات خارجية) و حلها يحتاج إلى تكاليف باهظة و وقت و جهد و الجدول رقم (79) يظهر هذه التشابكات المالية، وقد وصلت في جانبها المدين إلى حوالي /487/ مليون ليرة سورية، و في جانبها الدائن /200/ مليون ليرة سورية.

الجدول رقم (79)

التشابكات المالية في المؤسسات الصناعية العامة التابعة لوزارة الصناعة لغاية2010

(القيمة بملايين الليرات السورية)

اسم المؤسسة	المديونية لغاية عام 2010		الدائنية لغاية عام 2010	
	داخلية	خارجية	داخلية	خارجية
المؤسسة العامة للصناعات الغذائية	816	8,8	11,5	514
المؤسسة العامة للسكر	9,3	7,4	,9	2,
المؤسسة العامة للصناعات النسيجية	29,7	7	66,8	1,4
المؤسسة العامة للصناعات الهندسية	208	2,9	964	2
المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	700	4,4	345	6
المؤسسة العامة للإسمنت	67	3	57	3,5
المؤسسة العامة لحلج الأقطان	89,8	232	0	48,3
المؤسسة العامة للتبغ	0	0	0	0
المجموع	**221**	**266**	**87**	**113**

المصدر: بيانات وزارة الصناعة – مديرية التحليل المالي و التخطيط الاستثماري عام 2011

1-2- الحاجة إلى منظومة تشريعية ملائمة للواقع الحالي

يحكم عمل القطاع العام للصناعات التحويلية مجموعة من التشريعات نذكر أهمها:

1- القانون رقم (51) الخاص بنظام العقود للجهات العامة الصادر بتاريخ 2004/12/9

2- القانون رقم (2) الخاص بالمؤسسات و الشركات العامة الصادر بتاريخ 2005/1/9

3- القانون الأساسي للعاملين رقم (50) لعام 2004

4- القانون المالي الأساسي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (54) تاريخ 2006/10/1

5- المرسوم رقم (450) المتضمن دفتر الشروط العامة لنظام العقود الصادر بتاريخ 2004/12/9

6- المرسومين رقم (488- 489) لعام 2007

7- المرسوم رقم (490) لعام 2007

تتميز المنظومة القانونية المذكورة و بالاستناد إلى الصعوبات التي تعانيها الشركات الصناعية العامة نتيجة تطبيقها هذه القوانين، بأنها لا تساير التطور و بالتالي صعبة التطبيق. ومن المشكلات التي تعاني منها المنظومة أيضاً هو بروز عدة مراكز قوى مارست التدخل الإداري و عطلت التشريع عن طريق الأوامر الإدارية و نتج عن ذلك استفحال عدم التناسق بين المسؤوليات و الصلاحيات و غياب المحاسبة.

إن إدارة النشاط الاقتصادي بكفاءة عالية تتطلب السرعة و المرونة في اتخاذ القرارات و القدرة على الحركة و التعرف على فرص الاستثمار و انتهازها و إمكانية الإبداع و مواكبة التطور، و هذا لا توفره الإدارة البيروقراطية في القطاع العام للصناعات التحويلية، حيث يقوم أصحاب القرار في الإدارات بتجنب إتخاذ القرارات التي تتضمن مخاطر بل يقومون بتحميل السلطات المركزية أعباء اتخاذ القرارات بالرغم من وضوح الصلاحيات في القوانين، و هذه الآلية تنطبق على جميع مراحل العمل حتى مراحل الإنتاج منها، و في الوقت نفسه فإن الجهات المركزية تصدر الأوامر دون تحمل للمسؤولية.

يتميز القطاع بوجود عدد كبير من مراكز صنع القرارات مع غياب التنسيق و التناغم بين هذه القرارات من حيث الزمان و المكان، كما أن معظم متخذي القرارات يسعون لتحقيق أهدافهم الذاتية، وفي غمرة تضارب الأهداف و غياب آليات السوق يواجه القطاع العام للصناعات التحويلية عجزاً في الوصول للكفاءة الاقتصادية المطلوبة، كما أن الحكم على كفاءة القطاع العام يجب أن تسبقه تأمين الظروف المناسبة التي تسمح له بأن يعمل بظروف مواتية و منافسة، فالقطاع الخاص قبل أن يستثمر يطالب بتأمين مناخ الاستثمار المناسب، و كذلك الأمر فإن القطاع العام يحتاج لمناخ مناسب للاستثمار و معايير مناسبة تقيس الأعباء غير الاقتصادية التي تفرض عليه، و بالتالي فإن مشكلة القطاع هي في الظروف المفروضة عليه من خارجه، حيث يمكن الإشارة في هذا الإطار إلى أنه في دراسة لوزارة الصناعة تبين بان تنفيذ أي مشروع مدرج ضمن الخطة السنوية لشركة صناعية يحتاج لحوالي (300) يوم عمل بدءاً من مرحلة الإعلان عن المشروع لغاية تنفيذه مروراً بعمليات فض العروض الواردة و تخصيص القطع الأجنبي إلى تثبيت العرض الفائز و اعتماد أمر المباشرة بالتنفيذ، فالملاحظ أن نظام العقود يتصف بالبيروقراطية و التعقيد، فإجراءات شراء آلة بسيطة تحتاج لعدة مراحل من إدراج الآلة بالخطة – الاعلان مرة و أخرى – فض العروض – دراسات –

تثبيت و تعاقد، بينما القطاع الخاص يتم هذه العملية بيوم واحد، بينما وزير الصناعة على سبيل المثال لا يستطيع و ليس لديه الصلاحية لشراء مولدة كهربائية تعطلت فجأة في معمل ما، بل هو بحاجة لمخاطبة وزارة المالية لإدراج شراء هذه الآلة في الخطة السنوية و من ثم ندخل في مراحل عديدة لتأمين المطلوب.

لقد اعتمدت سورية نهج التخطيط المركزي الذي كان متأثراً بتجربة ألمانيا الشرقية و الذي يعتبر المجتمع بأكمله مشروع كبير يختص جزء من مشروعاته بالإنتاج و أخرى بالتسويق و البيع و أخرى بالشراء، و الفصل بين شركات الإنتاج و التسويق خلق عدم ملاءمة الإنتاج للأسواق من حيث المواصفات و التكاليف و تكدس المنتجات و عدم مقدرتها على المنافسة و استفحال الروتين، حيث تحتاج القرارات الهامة إلى موافقات من أجهزة التخطيط ، وهذا الوضع يؤدي إلى المركزية الشديدة و يفرز عملية روتينية لا تتعدى إملاء نماذج معتمدة سنوياً لخطة تهدر الوقت و الجهد و المال و تربك عمل القطاع، كما أن القطاع العام للصناعات التحويلية يتميز بضعف مقدراته التنظيمية، فمستويات و هياكل التنظيم الإداري القائمة في الشركات هي صورة طبق الأصل عن بعضها البعض و هي قديمة المنهج، وهي ليست بالضرورة التنظيمات الملائمة لاحتياجات الشركات، و كذلك توصيف الوظائف ليس على المستوى المطلوب لا بل غير موجود و الأنظمة الداخلية و الملاكات العددية غير مناسبة للواقع الحالي، و الملفت للنظر غياب التناسق بين المسؤوليات و الصلاحيات و الغموض في تحديد المهام الموكلة إلى كل مركز إداري مما يجعل المسؤوليات مشتتة، و هذا الوضع يسهل المركزية الشديدة في عملية اتخاذ القرارات و التي ينتج عنها أن البعض يقوم باتخاذ الجزء الأكبر من القرارات دون تحمل النتائج بالضرورة.

إن شركات القطاع العام للصناعات التحويلية لم تزود بمنظومة تشريعية و إدارية يمكن أن تديرها بكفاءة سواء من جهة توفير البيئة الإدارية المناسبة أو توفير الكادر الإداري أو الأنظمة و التشريعات الملائمة، في ظل هذه الظروف و الإمكانيات يصبح عدم الجدوى أمراً متوقعاً و يكون الأداء الكفء و السليم استثناءاً من القاعدة و هذه هي وضعية القطاع التي من المفترض تصحيحها و العمل على إحلال بدائل تشريعية ملائمة و مناسبة في إطار عملية إصلاح القطاع.

1-3- ضرورة معالجة مشكلة فائض العمالة و سياسة الأجور

اتجهت الحكومة في تعاملها مع قضية العمالة في شركات القطاع العام للصناعات التحويلية اتجاهاً اجتماعياً و سياسياً أكثر منه اقتصادياً، وحاولت تأمين أكبر عدد من فرص العمل، لكن ذلك لم يكن وفق استراتيجية عمل واضحة تكفل عملية التدريب و التأهيل و إعادة تدوير اليد العاملة و وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وتحمل القطاع العام للصناعات التحويلية عبء هذه السياسة التشغيلية و أدى إلى معاناته من عدة مشكلات فيما يتعلق بقضايا العمالة:

الأولى هي وجود عمالة إجمالية فائضة نتيجة غياب التقييم الموضوعي لاحتياجات التشغيل و الإنتاج من الأيدي العاملة و فق اختصاصات و مؤهلات محددة و نتيجة ضعف التدريب و التأهيل و بالتالي تدني مستوى الانتاجية و الجودة.

و الثانية تتمثل في وجود عمالة فائضة في أقسام الإدارة و الخدمات غير مبررة اقتصادياً.

و الثالثة هي مشكلة نقص اليد العاملة الماهرة و المهنية الإنتاجية في أقسام الإنتاج و معدل دوران اليد العاملة، الذي يتجاوز 35% في قطاع الغزل و النسيج و السبب هو تدني مستوى الأجور و غياب القرارات الخاصة بالتعويضات.

و على الرغم من صدور القانون الأساسي للعاملين إلا أن هناك حاجة لتعديل هذا القانون و معالجة وضع العمالة الفائضة بحصرها اولاً ثم إخضاعها إلى صندوق ضمان خاص يتبع وزارة الشؤون الإجتماعية دون أن تتحمل المنشأة تكاليف هذه العمالة و يجب عدم تحميلها لحساب الأرباح و الخسائر، ويذكر هنا بأن ادارة الشركة ليس لديها الحرية في التعيين و الصرف و تحديد رواتب و فصل العمال مما يؤدي إلى افتقاد تقييم العاملين بشكل موضوعي.

كما أن طرح قضايا العمالة و التدريب و التأهيل يجب أن يترافق مع طرح قضايا الأجور و مدى تلبيته لأساسيات المعيشة و ضرورة ترابطه مع معدلات التضخم السنوية و المستوى العام للأسعار.

إنَّ قضية العمالة الفائضة هي مشكلة اقتصادية تؤدي إلى تحميل الشركة العامة الصناعية أعباءً مالية، ممثلة بالأجور التي يتقاضاها هؤلاء العمال، دون أن تؤدي إلى أي زيادة في إنتاجية العمل الصناعي، أي أنَّ ذلك يؤدي إلى زيادة كلفة المنتج الصناعي بتكاليف غير مساهمة في إنتاجها، لذلك يمكن القول، أنّ هذه الكلفة لا يمكن أن تمثل الكلفة الاقتصادية الحقيقية للمنتج الصناعي، الأمر الذي يفقده القدرة على التنافس مع المنتجات المماثلة في السوق المحلية والأجنبية، حيث تعتبر إنتاجية العامل في القطاع العام للصناعات التحويلية متدنية فهي أقل بمعدل 2–3 مرات تقريباً من مشروعات القطاع الخاص في سورية، وبحوالي 10 مرات من المشروعات المماثلة في البلدان الصناعية[1]، وتزداد هذه المعاناة مع وجود العمالة الفائضة.

يستمد حل قضية العمالة الفائضة أهميته من عملية إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، الذي يهدف إلى رفع كفاءة وتنافسية المنتج الصناعي العام، والذي لا يمكن أن يتحقق بدون أخذ المعايير الاقتصادية مقياساً للأداء، والذي بدوره يتطلب تقليل التكلفة الصناعية وإصلاح أوضاع الشركات الصناعية العامة، وهنا تزداد أهمية تسوية أوضاع العمالة الفائضة في هذه الشركات.

كما أنَّ أية تسوية لأوضاع العمالة الفائضة، يجب أن تقدم فرصاً إنسانية وعادلة لهؤلاء العمال، وهذه التسوية مسؤولية اجتماعية وسياسية تقع على عاتق الحكومة، فلا تستطيع الحكومة أن تختار فيما بين قطاع عام اقتصادي بوظيفة اجتماعية توفّر العمالة وسبل العيش للعديد من الفئات الاجتماعية، أو قطاع عام اقتصادي كفء قادر على لعب دور قيادي فعّال في العملية الإنتاجية، وقادر على المنافسة والتوسع وخلق فرص عمل للمجموعات الجديدة الوافدة إلى سوق العمل، وقادر كذلك على اختراق السوق العالمية[2]. ولا يكون الاختيار هنا، بتخلي الدولة عن دورها ووظيفتها الاجتماعية التي تبدو تاريخية هنا، والتي دعمت استمرار هذا القطاع، وذلك لأنّ جعل القطاع العام للصناعات التحويلية أكثر تنافسية وإنتاجية لا يتعلق بمفهوم الملكية هنا، أو الدور، بقدر ما يتعلق بالأعباء التي تستطيع الدولة ويجب عليها تحملها في الجانب الاقتصادي

[1]) وزارة الصناعة: التقرير النهائي لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، المرجع السابق نفسه، ص58.

[2]) سكر، نبيل: الإصلاح الاقتصادي في سورية، محاضرة ألقيت في ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية"الاقتصاد السوري على عتبة القرن الحادي والعشرين... قضايا تنتظر الحل"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2000/3/22، ص16.

والاجتماعي، مع إخضاع هذا القطاع ذاته لإعادة تقييم لجهة الفاعلية والحساب الاقتصادي السليم، حيث أنَّه ليس المقصود بحل قضية العمالة الفائضة، التخلي عن هذه العمالة واللجوء إلى التسريح فهناك مجموعة من الإجراءات والتدابير والحلول، التي يمكن أن تحقق المصلحة الاقتصادية والاجتماعية معاً، دون أن يؤثر ذلك على وظائف هؤلاء العمال من خلال:

أ- إخضاع العمال لبرامج إعداد وتأهيل وتدريب لتطوير قدراتهم الإنتاجية وإبقائهم في الشركة التي يعملون بها.

ب-تحويل العمالة الفائضة من شركة صناعية إلى أخرى تعاني نقصاً في اليد العاملة، وبالتأكيد بعد إخضاعهم لبرامج التأهيل والتدريب.

ت-إقامة صناعات جديدة، وتحويل العمال للعمل فيها بما يتناسب مع متطلبات الصناعة الجديدة.

ث-التوسع الاستثماري في بعض الصناعات والشركات، بالشكل الذي يؤدي إلى إمكانية استغلال الطاقات العمالية الفائضة.

ج- تعويض العمال الراغبين بالتسريح الطوعي المبكر بشكل عادل.

ح- منح معونات فنية ومالية للعمال الراغبين في دخول الأعمال الحرة بدلاً من التوظيف.

خ- تقديم امتيازات لشركات القطاع الخاص التي تقوم باستيعاب العمالة الفائضة.

د- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإعطائهم امتيازات مشروطة بتشغيل العمالة الفائضة.

ذ- تحويل هؤلاء العمال إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لإعطائهم وظائف شاغرة أو جديدة تتناسب مع مؤهلاتهم وكفاءاتهم العلمية والعملية.

ر- معالجة فائض العمالة محاسبياً بحيث لا يؤثر على تكلفة المنتجات الصناعية، و يحتسب فقط في حساب الأرباح و الخسائر، ومعالجة حالات العمالة الخاصة من مبعدين صحياً وعجزة ومرضى،

حيث تعتبر هذه المعالجة مسؤولية تنموية وأخلاقية، لأن الكثير من أسباب المرض والعجز في القطاع العام الاقتصادي تعود إلى آثار المشاريع الحكومية ولاسيما الآثار البيئية، والتي تساهم في تمريضهم وعجزهم.

ز- تطبيق القانون الطوعي للتقاعد المبكر على العاملين في شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، حيث أعدت الحكومة في أواخر العام 2005 مشروع قانون طوعي للتقاعد المبكر يمنح جميع العاملين في القطاع العام الذين أمضوا عشرين عاماً في الخدمة فرصة التقاعد الاختيارية المحفّزة.

(نمطياً يرتبط قانون التقاعد المبكر بمشاريع الخصخصة، لتسهيل التخلص مما يسمى بـ "العمالة الفائضة"، وهو في شكله طوعي وعادل ولا يتم إلا من خلال القبول، لكنه من خلال وظيفته الفعلية نظام تسريح مقنّع يختلف عن قسرية التسريح بالطوعية والاستجابة لإغراء التعويض)[1]

ويتمثل خيار الحكومة السورية بحسب تصريحات إعلامية متكررة بعدم التسريح، انطلاقاً من الإيمان بالدور الاجتماعي الذي يلعبه القطاع العام للصناعات التحويلية، وبفعل تدخل النقابات العمالية المتمثلة بالاتحاد العام لنقابات العمال، الذي يهتم بشؤون العاملين ويدافع عن حقوقهم، ويسعى جاهداً للوقوف في وجه التسريح وقانون العمل القائم على أساس "العقد شريعة المتعاقدين".

1-4- الحاجة لإعادة هيكلة القطاعات الداعمة لعملية الإصلاح

إن عملية إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية هي عملية ليست سهلة، حيث تفتقر سورية في الوقت الحاضر إلى المؤسسات الضرورية القادرة على تطبيق الإجراءات الخاصة بالسياسة الاقتصادية الإصلاحية المراد تطبيقها من قبل السلطة الحكومية، كما أنها تفتقر إلى تراكم الخبرات و التجارب السابقة في إدارة مثل هذه المؤسسات في حال وجودها.

الحكومة بحاجة إلى إتباع سلسلة خطوات مترابطة من خلال البدء ببناء الإطار المؤسساتي القادر على تطبيق

[1]) هيئة تخطيط الدولة: التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سورية 2025، مرجع سبق ذكره.

عملية الإصلاح، يلي ذلك تأهيل للقوى البشرية العاملة في هذه المؤسسات لجعلها فعالة مما يتطلب مراجعة المناهج التربوية بهدف إدخال الأفكار و الرؤى الإصلاحية [1].

وفي الوقت نفسه، فإن الإصلاح، بدون إطار سياسات محدد بدقة، وإجماع واضح على الأولويات والخطط، وتخصيص موارد بشكل متناسق وشفاف، والتخطيط المستمر للمخرجات، والنتائج والتأثيرات ومراقبتها، سيكون بأفضل حالاته غير مكتمل أو فعال، وفي أسوأ الأحوال غير متناسق وبلا معنى، وتؤول الإصلاحات غير الفعالة والناقصة إلى فقدان مصداقية الحكومة، الأمر الذي سيكون باهظ التكلفة على الصعيد السياسي و الاقتصادي، ولذلك فإنه يجب اعتبار هذه الإصلاحات عملية ديناميكية تنطوي على تحديات تخلو من أية خطوات مترددة أو تسويات غير ضرورية.

ويمكننا في هذا المجال تحديد عدة مجالات تفرض ضرورة التحرك الحكومي بهدف إعادة هيكلة بعض المؤسسات لتجعلها قادرة على مسايرة عملية الإصلاح وهي:

1-4-1- قطاع المالية العامة

يعتبر نظام المالية العامة في سورية نظام بطيء و قديم لإدارة النفقات العامة وآلية غير صحيحة لتوزيع موارد الدولة بشكل مجدي، و أهم عجز يعانيه قطاع المالية العامة يتعلق بالشركات الصناعية العامة، والتي تشكل جزءًا من الموازنة العامة، و لا يتوافق هذا الوضع بتاتًا مع أي محاولة للإصلاح لأن القوانين المالية و خصوصاً قانون الموازنة العامة للدولة و الأنظمة المحاسبية المستخدمة و السياسة الضريبية رغم الاصلاحات الضريبية المعمول عليها، إضافة إلى أن الهيكليات الإدارية الحالية للشركات الصناعية العامة تجعلها غير قادرة على تبني الإستراتيجيات المرتكزة إلى اقتصاد السوق.

وفي نفس الوقت، فإن وزارة المالية بوصفها المسؤولة عن إدارة المالية العامة للدولة غير قادرة على استبدال إدارة هذه الشركات وبناء أنشطتها بحسب مبادئ السوق، و في ذات الوقت تستهلك موارد مالية هامة لتغطية الخسائر الدائمة لهذه الشركات مما يتسبب بإحداث تشوهات كبيرة في الاقتصاد، في حين أن المطلوب رفع النمو

[1]) معزول، آلان، مرجع سابق،ص132

الاقتصادي بالقدر الممكن، ومن الجلي ضرورة تغيير الوضع الراهن للشركات الصناعية العامة عبر اعتماد مبادئ الإدارة الاقتصادية للشركات العامة و فصل الإدارة عن الملكية.

1-4-2- القطاع المصرفي و النقدي

تمثل المصارف والمؤسسات المالية الأخرى جوهر اقتصاد السوق النشط، ولذلك يعد التطور السريع لهذا القطاع عاملاً حاسمًا في التنفيذ الناجح للإصلاحات الاقتصادية.

و يعتبر مصرف سورية المركزي ضمن هيكليته و آلية عمله الحالية بعيد عما يفترض بمثل هذه المؤسسة أن تكون، فهو يحتاج إلى إعادة هيكلة تتوافق مع متطلبات الإصلاح لتكون القوة الدافعة الرئيسة للإصلاحات الاقتصادية الأخرى، و يجب أن تكون سياساته النقدية واضحة و حاسمة من أجل ضمان استقرار الاقتصاد الكلي والحد من معدلات التضخم المرتفعة، كما أنه من الضروري اتباع سياسة أسعار فائدة مدروسة من أجل تمويل النشاطات التجارية في الاقتصاد، حيث أن سعر الفائدة هو المقياس الأساسي لتكلفة الاستثمار، كما تعتبر سياسة أسعار الصرف ضرورية لتحسين شروط التبادل التجاري وتعديل الميزان التجاري وتحسين وضع سورية في السوق الدولية.

وفي هذا إطار تحتاج سورية إلى مؤسسات مصرفية مزودة باختصاصيين ذو تأهيل عالي، إضافة إلى إصدار تشريعات تساعد على تطوير العمل المصرفي بقطاعيه العام و الخاص بما يضمن تقديم حزم متكاملة من الخدمات و التشريعات المالية المطلوبة لدفع الاقتصاد للأمام.

1-4-3- قطاع التجارة الخارجية

يتصف الاقتصاد السوري بضعف الإندماج في السوق العالمية و غلبة الاستيراد على التصدير، و يشمل القطاع الخارجي تبادل السلع والخدمات من جهة، و تدفق رؤوس الأموال باتجاه الخارج والداخل من جهة أخرى، و لقطاع التجارة الخارجية، كأحد المكونات الرئيسية للاقتصاد، أهمية خاصة لسببين أساسيين[1]:

أ - يعكس التصدير مستوى أداء الاقتصاد داخلياً :إذ أن الحجم الكبير من الصادرات المباعة في الخارج

[1]) سيروب، رشا، مرجع سابق،ص191

وبأسعار مربحة، يعني أن السلع المحلية تلقى تقديراً جيداً في الأسواق الأجنبية، وبالتالي فإن القطاع المنتج لهذه السلع يتمتع بإمكانيات تنافسية[1].

ب -يلبي الاستيراد الحاجات الاستهلاكية من السلع التي إما لا يمكن إنتاجها محليًا أو أن إنتاجها في البلد عالي التكلفة، والأهم من ذلك أن الاستيراد يمثل المصدر الوحيد للتكنولوجيا الحديثة التي تساعد الاقتصاد في رفع أدائه وبالتالي تسريع تطوره.

تعيق القيود الكثيرة المفروضة حالياً، و لاسيما على المستوردات، من حرية التجارة الخارجية في سورية، وتحد هذه القيود كثيرًا من إمكانية الاندماج الاقتصادي للبلد في السياق الإقليمي والدولي، وبنفس الوقت فإن الاقتصاد السوري محروم كليًا من الاستفادة من المزايا المرتبطة بالتجارة الحرة، ولاسيما التقدم التقني، والخبرات، والآثار الكبيرة للبحث والتطوير .لقد أثبت الواقع بأن التجارة الحرة تساهم كثيرًا في التنمية الاقتصادية، لذلك يجب التعامل مع التجارة الخارجية على أنها قطاع اقتصادي متكامل بحد ذاته، ولا يمكن للحكومة البدء بتنفيذ مجموعة معينة من الإجراءات لتحفيز الصادرات، إلا إذا وضعت استراتيجية متماسكة للتجارة الخارجية، تبدأ بتحديد الأهداف، والمبادئ، والأولويات وتسلسل الإجراءات الخاصة بهذه السياسات.

والاستراتيجية الجيدة هي تلك التي تأخذ بعين الاعتبار الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بالصناعة، الزراعة، الخدمات، الطاقة وتقوم بدمج أهدافها الرئيسية لتشكيل وثيقة واحدة وموحدة .

ولكي تكون استراتيجية التجارة الخارجية جيدة وناجحة، يجب أن تتمتع بالمرونة والسرعة في تعديل السياسات بما يتماشى مع السياق الداخلي و الخارجي

إنطلاقاً مما سبق فإن الأسباب الموجبة لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية كثيرة و ضرورات الإسراع باعتماد استراتيجية للإصلاح يجب أن يكون أولوية.

[1]) محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية، سلسلة أوراق عربية (26)، شؤون اقتصادية (6)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012،ص 29

المبحث الثاني: الإجراءات المتخذة في مجال إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية

تعتبر المحاولة الأولى لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية هي التي جرت في أيلول من عام 1974 عندما دعت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي[1] – مكتب العمال القطري مجالس إدارات الشركات الصناعية مع رئاسة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش للتداول في معوقات عمل القطاع العام للصناعات التحويلية بهدف السير في إصلاحه، وقد اتفق المجتمعون على أن التشريعات النافذة من النظام المالي إلى النظام المحاسبي الموحد و مصادر سيولة الشركات ونظام العقود وتدخُّل الرقابة والتفتيش في عمل الشركات والمزاجية في عمل الرقابة المالية جميعها غير ملائمة لعمل تلك الشركات .

و طلبت قيادة الاجتماع في حينه من الحضور تقديم مذكرات عن الصعوبات وعن القوانين والأنظمة المعيقة، وقُدِمت المذكرات تلو المذكرات من دون الأخذ بأيٍ منها.

شكَّلت الحكومة في عام 1974 لجنة من المختصين العاملين في شركات القطاع العام الاقتصادي لإعداد تشْريع يُنظِّم عمل القطاع العام الاقتصادي، وقد أعدت تلك اللجنة مشروع قانون شامل على شكل قواعد عامة تتشارك فيها كل الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي[2]، ونصت في مواد المشروع على تحْميل مجالس الإدارة المسؤولية الكاملة ومنحهم الصلاحيات التامة اللازمة لإدارة تلك الجهات العامة، إلا أن أعضاء اللجنة تبرؤا من التشريع الذي صدر بموجب المرسوم التشريعي رقم /18 / لعام 1974 لأن الحكومة في حينه أبقتْ على المسؤوليات وأرجعت الصلاحيات إلى القوانين النافذة.

في بداية ثمانينات القرن الماضي طلبت الحكومة من البنك الدولي إرسال بعْثة من خبرائه لتدرس أوضاع الشركات الصناعية، إلا أن تقرير البنك الدولي الذي ركَّز على ضرورة إيقاف عمل العديد من الشركات الصناعية بسب عدم جدواها الاقتصادية لم يرَ النور.

---

[1]) معزول، آلان، مرجع سابق، ص142

[2]) سيروب، رشا،المشاريع التشاركية بين القطاعين العام والخاص في سورية– دراسة تحليلية مقارنة لبدائل التمويل، رسالة دكتوراه، عام 2012، ص92

بعد فترة بسيطة شكلت الحكومة لجنة وزارية شارك فيها وزيري الاقتصاد و الصناعة وغيرهما من الوزراء، قدمت اللجنة تقريرها إلى رئاسة مجلس الوزراء إلا أن التقرير لم يرَ النور أيضاً.

في بداية عام 1986 و بمبادرة شخصية من مجموعة خبراء اقتصاديين (سوريين وغير سوريين) تم تقْديم دراسة لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، وكان التوجه حينها إلى خصخصة القطاع العام[1].

و باستعراض أهم الإجراءات العملية المتخذة في مجال إصلاح القطاع العام نجد ما يلي:

2-1- تجربة الإدارة بالأهداف (MBO)*:

تعرف هذه التجربة بأنها قياس لواجبات أي شخص في المؤسسة بحسب النتائج التي حققها من خلال عمله كجزء من أعمال المؤسسة التي يعمل فيها، وبهذا المعنى تكون الإدارة بالأهداف أداةً للتحفيز، ورسم النتائج، وتقويم الأداء[2].

في سورية و بتاريخ 1999/1/17 أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم /781/ المتضمن تطبيق تجربة الإدارة لمدة سنتين على أربع شركات كبرى من شركات القطاع العام للصناعات التحويلية وهي:

1. الشركة العامة للصناعات الزجاجية والخزفية بدمشق.
2. الشركة العامة للصناعات الحديثة بدمشق.
3. الشركة الطبية العربية (تاميكو) بدمشق.
4. الشركة العامة لصناعة الخيوط بحماه.

و أرفق مع القرار مذكرة توضيحية حددت مبادئ التجربة بالنقاط التالية:

---

[1]) سيروب، رشا،مرجع سابق، رسالة دكتوراه، عام 2012، ص95

* وهي اختصار للعبارة التالية : Management By Objectives

[2]) طالاس، مسلم، عبد، السبل و الوسائل لتطوير القطاع العام في القطر العربي السوري، جامعة تشرين، أطروحة ماجستير، 2009، ص136

- إعطاء الحرية الضرورية للجنة الادارية و المجالس الادارية و المجالس الانتايجة في الشركة لتشغيل الطاقات بهدف تحقيق الريعية.
- الحرية في وضع الخطط السنوية عدا الاستثمارية.
- منح امكانية و سلطة اتخاذ القرارات

وحددت الصلاحيات الممنوحة للشركات بما يلي:

1. إعفاء الشركات من جميع البلاغات والتعاميم الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء النافذة والمطبقة على مؤسسات وشركات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي والمتعلقة بتطبيق أحكام المرسوم التشريعي/ 20 / لعام 1994, وكذلك جميع البلاغات والتعاميم الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء المتعلقة بالأنظمة الصادرة لاحكام المرسوم التشريعي المذكور.
2. منح الادارة حق التعيين ضمن حدود خطة اليد العاملة و الملاك العددي للعاملين.
3. رفع سقف الشراء المباشر في حينه من 50 ألف ليرة سورية الى 200 ألف ليرة سورية.
4. صلاحية وضع الخطط الانتاجية و التسويقية و اعتمادها من وزارة الصناعة وابلاغها لهيئة التخطيط و وزارة المالية.
5. رفع صلاحيات المدير العام في منح المكافآت من 500 ليرة سورية إلى 3000 ليرة سورية، و اللجنة الإدارية من 5000 ليرة سورية إلى 8000 ليرة سورية.
6. حرية التعاقد مع الخبرات داخلياً وخارجيا دون موافقة مسبقة.
7. اختيار أساليب التسويق المناسبة بما في ذلك اعتماد الوكلاء داخلياً و خارجياً.
8. تر ك فائض السيولة لعمليات الاستبدال في حوزة الشركات المشمولة مع مراعاة أحكام القانون

المالي بتمويل ما يزيد عن هذا الفائض بقروض من صندوق الدين العام في حال تجاوزت الاعتمادات الاستثمارية المقررة للفائض المتاح للشركة.

9. عدم السماح للهيئة المركزية بالدخول إلى الشركة المشمولة إلا بعد موافقة رئاسة الوزراء.

و صدر قرار بتشكيل لجنة للاشراف و المتابعة و حل مشكلات التنفيذ برئاسة وزير الصناعة و عضوية وزيري الاقتصاد و المالية و ممثل عن اتحاد العمال.

كانت خلاصة تجربة الإدارة بالأهداف نتائج محدودة لكونها منظومة منعزلة تعمل ضمن مناخ عام وجو غير مناسب, كما أنّ هذه التجربة لم تشكل منطلقاً سليماً لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية على النحو الذي يحول الشركات المشمولة بها من عبء على موازنة الدولة والاقتصاد الوطني إلى داعم لها.
و ما يدلل على ذلك أن المؤسسة العامة للصناعات النسيجية كانت خسائرها حوالي 1258 مليون ل.س عام 1999أي قبل اعتماد التجربة لتصبح عام 2000 وهو العام الذي خضعت فيه المؤسسة للتجربة 2477 مليون ل.س[1].
كما أنَّ هذه التجربة لم تعد كافية لحل الأزمة الإدارية التي تواجه منشآت القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية في الوقت الحاضر، لأسباب عديدة أهمها صعوبة تحديد أهداف هذا القطاع التي تتشابك فيها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2-2- لجنة الـ (35)

عام 2000 صدر القرار رقم/ 82 / عن القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي و الذي تضمن الموافقة على مقترح رئاسة مجلس الوزراء بتنظيم القطاع العام للصناعات التحويلية على أساس شركات قابضة مساهمة تخضع لأحكام قانون التجارة ولها الحرية في تحديد سياسة التسعير والاستخدام ووضع

[1]) عبد طالاس، مسلم: السبل والوسائل لتطوير القطاع العام في القطر العربي السوري، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2004، ص124.

الأنظمة المختلفة بما فيها تحديد الأجور والاستعانة بشركات إدارة داخلية أو خارجية وتحديد العلاقة مع وزارة المالية من خلال دفع الضريبة وحصة الدولة من الأرباح، وإحداث شركات مساهمة حكومية قابضة لعدد من المنشآت الحكومية، و قررت القيادة تشكيل لجنة فنية مختصة باشراف المكتب الاقتصادي القطري, ومهمتها اقتراح مشروعات القوانين والصيغ التنفيذية لإعادة هيكلة إدارة القطاع العام للصناعات التحويلية وفق الأسس والمبادئ التالية[1] :

- مبدأ الإدارة الاقتصادية و الأخذ بآلية السوق فيما يتعلق بالمنافسة والربح والجودة والسعر.
- فصل الإدارة عن الملكية في الشركات و تحقيق الاستقلال المالي والإداري فيها.
- إخضاع القطاع العام للصناعات التحويلية لأحكام قانون التجارة من حيث سياسات التسعير والاستخدام والأجور مع إمكانية الاستعانة بشركات إدارة داخلية وخارجية.
- الجهة المشرفة الوحيدة على الشركات والمؤسسات هي وزارة الصناعة و العلاقة مع وزارة المالية تكون من خلال دفع الضريبة وحصة الدولة من الأرباح.

ثم بعد ذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3839 تاريخ 2001/7/5 القاضي بتشكيل لجنة فنية لذات المهمة السابقة, وأناط رئاستها بمعاون وزير الاقتصاد وهو أحد أعضاء لجنة الـ (35) وقد ضمت اللجنة الجديدة في عضويتها أيضاً /35/ عضو معظمهم من العاملين في مؤسسات التجارة الخارجية ومؤسسات الاقتصاد الأخرى ووزارة التموين، مما أثار الكثير من اللغط في حينه حول القرار الجديد ولم يصدر عن هذه اللجان فعلياً أية نتائج.

[1]) معزول، آلان، مرجع سابق،ص141

2-3- التأجير الاستثماري لشركات القطاع العام للصناعات التحويلية:

يعتبر التأجير الاستثماري، الذي يمكن أن تقدم الدولة من خلاله بعض شركاتها للاستثمار إلى القطاع الخاص، أحد أوجه الإصلاح على طريق خصخصتها فيما بعد، وخلال السنوات السابقة تعددت القرارات التي أصدرتها الجهات التابعة للدولة، والتي استهدفت شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، إلى الحد الذي أظهرت الدولة على أنها غير قادة على إدارة استثماراتها في هذه الشركات، بالإضافة إلى عدم قدرتها على القيام بالإصلاحات اللازمة فيها، فهي بذلك، فضَّلت الحصول على ريع محدد مقابل قيام القطاع الخاص باستثمار هذه الشركات لصالحها[1].

يعتبر معمل الورق في دير الزور، وشركة أسمنت طرطوس، من الأمثلة التي طبقت عليها سياسة التأجير الاستثماري، ويمكن ذكر حالة شركة حديد حماه التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الهندسية[2]، حيث أعلنت وزارة الصناعة في عام 2004، عن التأجير الاستثماري لمعمل الحديد والصلب في حماه، وبموجب هذا التأجير تنازلت الدولة عن استثمار المجمع الصناعي للقطاع الخاص، لتقوم باستثماره، مع تعهدها بتطويره، وقد حددت مدة التنازل بـ/15/ عاماً، ويتم خلالها:

1. تحصل الدولة على مبلغ /600/ مليون ل.س من عائدات الشركة بعد ثلاث سنوات من التأجير.
2. كما تحصل على /900/ مليون ل.س بعد ست سنوات من بدء الاستثمار.

إلا أنَّ هذا الاتفاق تم إلغاؤه في تموز 2006[3]، مع أنَّ قرار التأجير جاء في الوقت الذي كانت فيه هذه الشركة تحقق ربحاً مالياً، بالإضافة إلى دورها الاستراتيجي في تجميع الخردة ومعالجتها واعتمادها بقدر كبير على الموارد المحلية.

وبالتالي فإنَّ قرار الإصلاح المتمثل بعرض معمل حديد حماه للاستثمار، لم يعتمد معيار الجدوى الاقتصادية، ولم يستند إلى الخيار السياسي الاقتصادي القائم على المحافظة على الشركات الرابحة و

---

[1]) وزارة الصناعة، التقرير النهائي لمشروع إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، ص12

[2]) محاضرة لوزير الصناعة السابق عصام الزعيم، باحث اقتصادي.

[3]) بيانات وزارة الصناعة السورية.

تطويرها، و إصلاح الشركات التي من الممكن تحسين واقعها الإنتاجي و رفع قدراتها التنافسية، ثم الإصلاح بالخصخصة للشركات العامة الصناعية الخاسرة و التي لا جدوى من إصلاحها، وبالتالي يكون مصيرها، إما تصفيتها مباشرةً، أو إخضاعها للخصخصة. ومن جهة أخرى، إذا كان هذا الاتفاق قد تم لأسباب تكنولوجية، أو لعجز الدولة عن تحديث المعمل و تمويله، و بغض النظر عن الربحية المالية التي يحققها المعمل في ظل الإدارة الحكومية، فإنَّ هذه الصيغة الإصلاحية غير دقيقة، لأنَّ مسألة تطوير البدائل التكنولوجية والإنتاجية في معمل حديد حماه يجب أن تتم في إطار استراتيجي شامل لجميع الشركات الصناعية العامة، بحيث تتفق خياراتها مع أهداف التنمية الصناعية وتساعد على تعزيز البنية التكنولوجية الصناعية وتكاملها الرأسي وترابطها مع بقية القطاعات الاقتصادية.

وبعيداً عن شكل القراو مدى نجاحه حين تطبيقه، فإنَّ قرار الحكومة باعتماد صيغة التأجير الاستثماري لبعض شركات القطاع العام للصناعات التحويلية ثم التراجع عنه لاحقاً دون مبررات واضحة، يعكس غياب الرؤية المستقبلية الشاملة و الدراسات الاقتصادية المطلوبة التي يجب أن تسبق اتخاذ القرارات الإصلاحية، ويشكل استمرارية لظاهرة التردد في الخيارات والسياسات والقرارات الخاصة بالقطاع العام الصناعي وإصلاحه، كما يشكل ظاهرة غير صحية على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والعمالية على السواء.

2-4- تعديل بعض التشريعات المتعلقة بإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية

لم تقتصر محاولات إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، خلال المرحلة السابقة، على النواحي العملية والتنفيذية للقرارات الارتجالية، والخاصة بشركات دون أخرى، وإدارات دون أخرى، في مؤسسات القطاع العام للصناعات التحويلية، بل تعدت ذلك إلى تعديل هيكلية القوانين والتشريعات المتعلقة بالقطاع، في سبيل تهيئة البيئة القانونية والتشريعية لعمل القطاع العام للصناعات التحويلية، حيث صدر المرسوم التشريعي رقم 20 لعام 1994، ليحل محل المرسوم التشريعي رقم 18 لعام 1974، الذي ركَّز على الجوانب التنظيمية والهيكلية بتوسيع وتنويع مؤسسات القطاع العام للصناعات التحويلية، دون التطرُّق لأيّة تعديلات في آلية عمل وأداء هذه المؤسسات والشركات التابعة لها.

وفي عام 2005 حلَّ القانون رقم(2)[1]، محل المرسوم السابق، إلا أنَّهُ لم يختلف عنه كثيراً مع بعض الأحكام الجديدة التي لم يكتب لها التنفيذ، مثل منح الشركات الحكومية استقلالاً مالياً أكبر، بما في ذلك حرية الاقتراض والمشاركة مع القطاع الخاص في مشروعات مشتركة، وكذلك التعاقد مع إدارة خاصة.

وكذلك صدر القانون رقم 54 لعام 2006 المتضمن القانون المالي الأساسي الجديد، والذي يمنح المؤسسات والشركات الاقتصادية الحكومية الاستقلال المالي، لتصبح مسؤولة عن تأمين التمويل اللازم لعملها، ودون أن تحوِّل فوائض السيولة إلى وزارة المالية كما كان في السابق[2]، بعد حل التشابكات المالية القائمة مع صندوق الدين العام، لكن حتى الآن، لم يتم حل هذه التشابكات بسبب تداخلها و عدم قدرة الجهات المدينة مالياً على سداد ما عليها.

2-5- مشروع إعادة هيكلة القطاع العام الصناعي/نموذج الصناعات الغذائية:

تمَّ إعداد هذا المشروع في إطار مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي/ISMF/ التابع للاتحاد الأوربي بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة في عام 2007، و الهدف العام من المشروع هو تعزيز قدرة وزارة الصناعة السورية على تموضع الموارد بكفاءة في شركات القطاع العام الصناعي، وبناء قدرتها على إدارة هذه الشركات بشكل مربح، كما يساعدها في فصل دورها الاستراتيجي في صياغات السياسات عن دورها التشغيلي في إدارة المشاريع، أما الهدف الأساسي لهذا البرنامج أو المشروع فهو إرساء القواعد المؤسساتية اللازمة لإعادة هيكلة شركات المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، بحيث تتحول إلى شركات مساهمة تملكها الدولة في المقام الأول /Corporatization/.

[1]) سكر، نبيل: دراسة بعنوان "خيارات التعامل مع العمالة الفائضة في سورية"، مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي ISMF، 2006.

[2]) برنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية (IMUP Syria)، بالتعاون بين وزارة الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ومؤسسة التنمية الإيطالية، الملحق رقم 3، دمشق، 2007، ص118.

وبالتالي، فإنَّه في حال نجاح تطبيق المشروع على الصناعات الغذائية، سيتم تطبيقه على باقي مؤسسات القطاع العام الصناعي باعتباره مشروعاً رائداً[1]، وقد حدد المشروع ثلاث مستويات لتدخل السياسات، والتي يجب معالجتها لنجاحه، وهي مستوى التشريع، والمستوى المؤسساتي، ومستوى الشركات.

المستوى الأول: يتعلق بالإطار التشريعي الحالي، الذي تعمل شركات القطاع العام للصناعات التحويلية بموجبه، وبالتالي فإنَّ المشروع يحدد المجالات الرئيسية لتحسين التشريع فيما يلي:

أ. قانون العمل: حيث أنَّ الشركات الصناعية العامة تخضع لقانون العاملين الأساسي للدولة، الذي يتصف بقصوره في حل مشكلات فائض العمالة، والعمال المؤقتين، والتوظيف حسب الكفاءة.

ب. العقود العامة: فالتشريعات الحالية تفرض كلفة عالية على الشركات العامة، في مجالات شراء المواد الأولية، والاستثمارات الجديدة، واستبدال المعدات، مما يجعل العمل في شركات القطاع العام للصناعات التحويلية بعيد تماماً عن الكفاءة.

ج. السعر الحر للمواد الأولية والمنتجات النهائية: فتطبيق السعر الإداري وتحديد أسعار مستلزمات الإنتاج ومنتجات الشركات العامة الصناعية، يؤثر بشكل سلبي على ربحية وأداء هذه الشركات العامة المرتبطة مع بعضها.

وبالتالي لابدَّ من إعطاء هذه الشركات مرونة تعاقدية أكبر في تعاملاتها مع المؤسسات العامة الأخرى، وتعديل أسعارها بحيث تتجاوب مع ظروف العرض والطلب.

المستوى الثاني: يتعلق بالإعداد المؤسساتي لتنفيذ إعادة الهيكلة، و يقترح إنشاء ثلاث مكونات أساسية:

أ. هيئة لإعادة الهيكلة، لتأمين البنية القانونية واقتراح تعديلات على التشريعات القائمة، بهدف استثمار الشركات الصناعية العامة، أو جعلها بالحجم المناسب، أو تجزئتها، أو تصفيتها، أو تغيير وضعها القانوني، للتحول إلى شركات عامة مساهمة مملوكة للدولة، وتقوم هذه الهيئة بإنجاز تجربة حالة واحدة

[1]) تقارير هيئة تخطيط الدولة، عام 2008، مشروع التطوير المؤسساتي و القطاعي المنفذ بالتعاون مع الاتحاد الاوربي بتطوير القطاع العام الغذائي و اعتباره مشروع رائد يمكن تطبيقه على بقية القطاعات الصناعية، ص22

لإعادة الهيكلة/Restructuring/، وأخرى للتصفية/Dissolution /، أي بيع أصول وممتلكات الشركة لشركة تغطي كافة الديون والالتزامات، وإذا كانت قيمة البيع تتجاوز الالتزامات، فإنَّ القيمة المتبقية تعود للدولة، فبالنسبة للصناعات الغذائية حددت الدراسة أو المشروع ثلاث قطاعات محتملة لإعادة الهيكلة وهي منتجات البصل وتجفيف البصل وتصنيع زيت القطن ومنتجات البيرة، أما التصفية فتغطي حوالي أربع أو خمس شركات للبسكويت والمعكرونة ورب البندورة (الحسكة والميادين).

إنَّ المميّز في مشروع إعادة الهيكلة للشركات العامة الغذائية، هو انطلاقها من تشخيص واقع هذه الشركات، سواء من التحديات التي تواجهها كل شركة والتي تميّزها عن غيرها، أو من أهمية ووزن الصناعة قيد الهيكلة، حيث أنّ الجدول رقم (80)، يوضح أنَّ هناك أهمية كبيرة لشركات المياه المعدنية والزيوت النباتية، فبعضها موّلدة للأرباح والبعض الآخر موّلدة لفرص العمل، لذلك فإنَّ المشروع يقترح تحويل هذه الشركات إلى شركات عامة مساهمة، أي القيام بعملية /Corporatization/، و بالنسبة لشركات الألبان والبصل التي تتميّز بأهميتها الاستراتيجية وإمكاناتها الجيدة كمصدر للقطع الأجنبي فالمقترح إعادة هيكلتها و تحديثها ضمن نفس الشكل القانوني المعتمد لديها، أما شركات المعكرونة والبسكويت ورب البندورة فتحتاج للخصخصة الجزئية أو للتصفية نتيجة ضعفها وعدم قدرتها الاستمرار ذاتياً، كما تحتاج شركات البيرة للمساعدة الفنية لتحسين جودة منتجاتها وتقويتها في وجه المنافسة الخارجية، وتحتاج شركات العرق لإنتاج منتجات جديدة لتغطية فترات الانقطاع عن العمل والتي تتوقف فيها عن النشاط لمدة تسعة أشهر.

الجدول رقم (80) خطة العمل المقترحة لإعادة هيكلة الشركات العامة الغذائية وفق مشروع الـISMF

الصيغة المقترحة	الشركة	السبب
التحول إلى شركات عامة مساهمة	بقين	الشركة الأكبر من حيث توليد الأرباح
	سيكفو(الزيوت النباتية)	الشركة الأكبر من حيث توليد فرص العمل
	ألبان دمشق	
	ألبان الشرق	
	ألبان حمص	
	البصل	تتمتع بإمكانيات كمصدر للقطع الأجنبي
	كونسروة	
	البسكويت	
	المعكرونة	
	بيرة الشرق	
	بيرة بردى	
	عرق السويداء	
	عرق حمص	

المصدر: هيئة تخطيط الدولة: المشروع الرائد لإعادة هيكلة القطاع العام الصناعي/الصناعات الغذائية، مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي ISMF بالتعاون مع الاتحاد الأوربي، التقرير التشخيصي، كانون الأول2007، ص12.

و يرى القائمين على المشروع من خلال الخطة المقترحة أعلاه أن تطبيق إعادة الهيكلة هذه، وإسقاطها على شركات القطاع العام للصناعات التحويلية في باقي المؤسسات، ستؤدي إلى حل معضلة القطاع العام للصناعات التحويلية، دون الأخذ بمبدأ الحل الوحيد، الذي تنادي به الأطراف المؤيدة والمعارضة لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، بين الخصخصة من جهة، والتطوير من جهة أخرى.

ب. هيئة اليد العاملة: لمعالجة جميع التشريعات المتعلقة بحقوق العاملين، بهدف جعلها أكثر مرونة وانسجاماً مع التشريعات المتصلة بالعاملين في القطاع الخاص، وأيضاً دراسة خطط لتعويض العمالة الفائضة وخاصةً في حالات التصفية، والهدف الأساسي لإنشاء هذه الهيئة هو الحد من الأثر الاجتماعي

السلبي الذي يمكن أن ينتج عن عملية إصلاح وإعادة هيكلة شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، والمساعدة في إيجاد أدوات لتدريب وإعادة توزيع الفائض من العاملين في شركات القطاع العام للصناعات التحويلية بشكل عام[1].

ج. صندوق لإعادة الهيكلة: لتمويل رأس المال العامل في شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، وتمويل استثماراتها السنوية.

وفي إطار هذا المستوى فإنَّ المشروع يهدف إلى تغيير الوضع القانوني للمؤسسات الصناعية العامة، بحيث تتحول إلى شركة عامة قابضة مستقلة تماماً أو شبه مستقلة تملك الدولة حصصها أو أسهمها في الشركات المعاد هيكلتها.

المستوى الثالث: يتعلق بإعادة هيكلة الشركات الصناعية العامة، حيث إنَّ هذا المشروع يحدد ثلاث مستويات للشركات: شركات رابحة وشركات حديّة وشركات خاسرة. كما يقترح إجراء تقييم لأصول هذه الشركات، وتحسين الأداء الفني والمالي لها، وإعداد دراسات جدوى لنشاطاتها وإعداد خطط خاصة بالسوق لدراسة حجم السوق المحلي والإقليمي، وتقييم الجدوى والأداء المستقبلي والسيولة والربحية في الشركات العامة.

وعملية تقييم هذه الشركات تتم وفق ثلاثة معايير هي:

- مستوى التنافسية والوضع المالي: حيث أنّه يتم ترتيب هذه الشركات بحسب عائد الاستثمار، على أساس مكونين أثنين، هما ربحية المبيعات وعائد رأس المال.
- الأهمية الإستراتيجية للقطاع أو الشركات، من حيث:

1. قدرته على توفير فرص عمل كبيرة ومستقرة.
2. استخدام كبير للمواد الأولية.
3. إمكانيات تصديرية عالية ومصدر للقطع الأجنبي.

[1]) هيئة تخطيط الدولة، المشروع الرائد لإعادة هيكلة القطاع العام للصناعات التحويلية/الصناعات الغذائية، المرجع السابق نفسه، ص52.

- القطاعات ذات الأهمية الإستراتيجية العليا بالنسبة للحكومة: حددت الدولة قطاعات المياه المعبأة وزيت القطن والألبان كصناعات إستراتيجية، كما أنَّ الدراسة التي أُعدت عام 2002 من قبل وزارة الصناعة بالتعاون مع الـ UNIDO، خلصت إلى النتيجة نفسها[1]، وهي أن يجري تقييم شركات القطاع العام للصناعات التحويلية بتصنيفها إلى خمس فئات مثلاً، وفقاً لأهمية ودور الدولة في كل فئة، يبين حصة الدولة في كل قطاع صناعي بحسب الأهمية الإستراتيجية.

والنتيجة النهائية لهذا البرنامج بمستوياته الثلاث هي عملية تحول في القطاع الغذائي إلى شركات عامة مساهمة رابحة، يكون أداؤها منسجماً مع مسارات عمل الشركات الخاصة[2].

فإعادة الهيكلة المقصودة في هذا البرنامج، هو إعادة النظر في شكل العلاقة بين الملكية العامة لمؤسسات القطاع العام للصناعات التحويلية، وإدارات هذه المؤسسات، حيث ينبغي في إعادة الهيكلة أن تشتمل على مهارات الإدارة والكفاءة، والتي تعتبر من أهم عوامل النجاح في شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، وضعف هذه العوامل يعتبر من أعقد المشكلات التي تواجهها مؤسسات وشركات القطاع، كما هو الحال بالنسبة لأيّة شركة سواء خاصة أم عامة، فالفرق بين الملكية العامة والملكية الخاصة في تحديد الأهداف النهائية، وهو إعطاء الجانب الاجتماعي أهمية أكبر في أداء المشاريع العامة، مقابل تركيز القطاع الخاص على الأداء الاقتصادي والمالي فقط، وهذا لا يعفي الشركة العامة من تطبيق المهارات والكفاءة، وذلك لأنَّ الشركة العامة يجب أن تمتلك القدرة التنافسية التي تمكنها من تحقيق نمو مربح لضمان استمراريتها ومساهمتها في النمو الاقتصادي الكلي.

كما تشتمل إعادة الهيكلة على تبني هيكلية قانونية جديدة للشركات العامة الصناعية، بتحويلها من شركات تعمل وفق قوانين و قيود كثيرة إلى شركات يحكمها قانون التجارة المطبق على القطاع الخاص، حتى تستطيع أن تتكيف لتعكس ظروف وحاجات القطاع العام للصناعات التحويلية[3].

---

[1]) **اللحام, فؤاد – التحديث الصناعي في سورية (الضرورة , الواقع , التحديات), ندوة الثلاثاء الاقتصادي الحادية والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية, جمعية العلوم الاقتصادية,2008**، ص15

[2]) هيئة تخطيط الدولة، المشروع الرائد لإعادة هيكلة القطاع العام للصناعات التحويليةن، مرجع سابق نفسه، ص13.

[3]) وزارة الصناعة: التقرير النهائي لمشروع إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، مرجع سبق ذكره، ص44.

و برأي الشخصي يمكن اعتبار هذا البرنامج مشروعاً استراتيجياً منظَماً، يتعرض لحل الكثير من الجوانب الهشة في عملية إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، وباعتباره مشروعاً رائداً مطبقاً على الصناعات الغذائية، فإنّ نجاحه، لابدَّ أن يؤدي إلى نجاح عملية الإصلاح الشاملة، في ضوء أخذ خصوصيات وظروف كل مؤسسة وشركة في القطاع العام للصناعات التحويلية بعين الاعتبار، كما أنّ المستويات الثلاث للتدخل، التي يحددها البرنامج، تعتبر ضرورية في أي برنامج إصلاحي، وهو ينطلق من أساس "الإصلاح الهرمي من الأعلى"، فتحديدها للمستوى الأول بتطوير التشريعات والمراسيم الخاصة بإصلاح وآلية عمل مؤسسات وشركات القطاع العام للصناعات التحويلية تعتبر ضرورية، حيث لا يمكن إنجاح أيّة عملية إصلاح، أو إعادة هيكلة في ظل التشريعات والقوانين الحالية، على اعتبارها شكلت المناخ الرخو لانحراف القطاع العام للصناعات التحويلية، عن أداء مهامه الرئيسية، سواء من خلال تقييدها لعمل شركات هذا القطاع، في سبيل تحقيق مجموعة الأهداف الاجتماعية والسياسية، وصعوبة العمل فيها على أساس الحساب الاقتصادي (الربح والخسارة)، أو من خلال الثغرات الموجودة فيها، والتي يتم استغلالها من قبل شركات القطاع الخاص.

أما تحديد المستوى الثاني، بإعداد الإطار المؤسَّسي لعملية الإصلاح قبل الدخول في عملية إعادة الهيكلة لشركات القطاع العام للصناعات التحويلية، فيعتبر خطوة هامة على طريق الإصلاح، على أساس أنَّ إعادة هيكلة بنية المؤسسات الصناعية الحكومية، ونظام الإشراف عليها، يعدّ مسألة ذات أولوية قصوى يجب معالجتها وحلها قبل إصلاح الشركات الفردية، لأنَّ إصلاح هذه الأخيرة، يتطلب بذل جهود ضخمة، يمكن أن تذهب سدىً، طالما بقيت الهيكلية العامة والإدارة العليا ونظام الإشراف بدون معالجة وحلول مناسبة.

وأخيراً فإنَّ إعادة الهيكلة المحددة في المستوى الثالث، والمستندة إلى عملية تقييم شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، واعتماد هذا التقييم على معايير محددة، تعتبر ضرورية للشركات العامة الصناعية، كي تعمل وفق أسس وقواعد عمل القطاع الخاص.

2-6- عمليات الاستبدال والتجديد في الشركات الصناعية العامة

تعتبر عمليات الاستبدال والتجديد، التي طبقت على شركات مؤسسات القطاع العام للصناعات التحويلية، من السياسات الإصلاحية الرامية إلى تطوير وتحديث هذه الشركات وخطوط الإنتاج فيها، ويشار إلى أنَّ قيمة الاستثمارات على التطوير و التجديد في الشركات التابعة لوزارة الصناعة بلغت خلال ست سنوات من عام 2006 إلى 2011 مبلغ (14.5) مليار ليرة سورية[1]، وهي قيمة متواضعة بالنظر إلى وجود (114) منشأة صناعية تتوزع بين شركة ومعمل ومحلج و تحتاج لاستبدال آلات قديمة يعود تاريخ صنعها لأربعين عاماً ، وكان التركيز الأكبر للإنفاق على عمليات الاستبدال والتجديد في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية بنسبة 22%، ثم المؤسسة العامة للتبغ 20%، فالمؤسسة العامة للاسمنت 17%، ثم المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية 11%، والمؤسسة العامة للسكر 11%،، فالمؤسسة العامة للصناعات الهندسية 7%، وتوزعت النسبة الباقية 12% بين المؤسسة العامة للصناعات الغذائية والمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان[2]، و نلاحظ من خلال الجدول الملحق رقم (81) قيم الاستبدال و التجديد في الشركات التابعة لوزارة الصناعة خلال الفترة (2006-2011)، لكن على الرغم من الجهود المبذولة في مجال استبدال وتجديد القطاع العام للصناعات التحويلية، إلا أنَّ هذه العملية، وإن أدّت إلى تجديد العديد من خطوط الإنتاج، لم تحقق الأهداف المرجوة منها لسببين[(1)]:

الأول: عدم استكمالها سواء على مستوى القطاع ككل، أو حتى على مستوى عدد من الشركات.

الثاني: أنّ تنفيذها لم يتم ضمن رؤية شمولية متكاملة لتحديث وتطوير هذا القطاع، الذي بدا أنَّ مفهومه قد انحصر فقط بتجديد الآلات دون التطرق إلى بيئة العمل الإدارية والتنظيمية والمالية[3].

---

[1]) التقرير السنوي لوزراة الصناعة، مديرية التحليل المالي و التخطيط الاستثماري، عام 2012

[2]) برنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية (IMUP Syria)، بالتعاون بين وزارة الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ومؤسسة التنمية الإيطالية، الملحق رقم 3، دمشق، 2007، ص118.

[3]) اللحام، فؤاد: مرجع سبق ذكره، دمشق، 2008، ص8.

2-7- مشروع قانون إصلاح القطاع العام الصناعي لعام 2007:

يقضي هذا المشروع الذي أعد من قبل وزارة الصناعة في عام 2007 بتشكيل مجلس أعلى للإصلاح يترأسه رئيس مجلس الوزراء[1]، مهمته:

1. توجيه عملية الإصلاح، ورسم السياسات، وتقييم نتائجها.
2. تحديد شروط الاستثمار، والمشاركة، وعقود الإدارة، والضوابط الناظمة لها.
3. دراسة ومعالجة أوضاع الشركات والمنشآت العامة الخاسرة.
4. توجيه موارد صندوق الإصلاح، التي تتألف من (الاعتمادات التي تخصصها الدولة لها + نسبة من صافي أرباح المؤسسات والمنشآت العامة + عوائد الاستثمار أو المشاركة + الإعانات والهبات).
5. إيقاف أو تغيير نشاط أية شركة أو منشأة عامة عن العمل وفق مقتضيات الإصلاح.

يستند هذا المشروع في معالجة أوضاع شركات القطاع العام للصناعات التحويلية على ما يلي: إذا كان ناتج قسمة، مجموع (صافي الأرباح بعد الضريبة – الخسائر) للشركة أو المنشأة العامة خلال خمس سنوات متتالية، على القيمة الدفترية لأصولها الثابتة في السنة الخامسة، سالباً بنسبة لا تقل عن 25%، فإنَّ أوضاعها تعالج وفق الخيارات التالية[2]:

1. دراسة الجدوى الاقتصادية لتغيير نشاطها.
2. في حال عدم الجدوى من تغيير النشاط، يدرس جدوى نقل تبعيتها إلى إحدى الجهات العامة، داخل أو خارج وزارة الصناعة.
3. عند تعذّر الخيارين السابقين، يمكن اللجوء إلى عقود الإدارة مع رأس المال الخاص المحلي أو الأجنبي لتشغيل الشركة أو المنشأة العامة، شريطة الإبقاء على الملكية العامة للدولة.
4. إذا تعذّرت الخيارات السابقة، تُطرَح الشركة أو المنشأة للاستثمار مع رأس المال الخاص المحلي أو الأجنبي، ويراعى في ذلك:

[1]) دراسة مديرية الشؤون القانونية، وزارة الصناعة,2008.
[2]) وزارة الصناعة: مشروع قانون إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، 2007، ص18.

- إعادة تقييم الأصول الثابتة للشركة أو المنشأة المعنية.
- السماح بتغيير النشاط.
- تحقيق أعلى عائد اقتصادي ممكن.
- المحافظة على حقوق العاملين.

كما أنَّ هذا المشروع يحدد نسبة 10% من الأرباح السنوية الصافية بعد الضريبة، يتم توزيعها على العمال في المؤسسة أو الشركة أو المنشأة العامة، وأعضاء مجلس الإدارة واللجان الإدارية فيها، وللعاملين في الوزارة، وذلك بشرط تحقق ما يلي[1]:

1. ألا تتجاوز قيمة المخزون نسبة محددة من قيمة الإنتاج السنوي.
2. ألا يقل عائد الاستثمار عن نسبة محددة.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأحكام المتعلقة بالإدارة والرقابة، والحوافز المالية وغيرها.

لكن هذا المشروع وعلى غرار المحاولات السابقة لم يكتب له النجاح، حتى أن التجربة تكررت عام 2010 بتشكيل لجنة مماثلة لإعداد مشروع قانون لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية استندت على مجموعة مبادئ تمثلت بما يلي:

- تحويل الشكل القانوني للمؤسسات العامة الصناعية إلى شركات عامة قابضة مملوكة بالكامل للدولة وتعمل بضمانتها على أن تكون الشركات المرتبطة بتلك المؤسسة تابعة للشركات القابضة.
- فصل عمل القطاع العام للصناعات التحويلية عن خطط الدولة بحيث يعمل هذا القطاع وفق معايير اقتصادية على أن تبقى القضية الاجتماعية مسؤولية الدولة وليست مسؤولية القطاع العام للصناعات التحويلية إضافة إلى ضرورة تحديد علاقة الشركات القابضة مع وزارة المالية بموضوع الضريبة على الأرباح وبنصيب المالك من تلك الأرباح.
- دور الجهات الرقابية و حقها بالتدخل في عمل الشركات القابضة المزمع إحداثها بناءً على طلب تلك

[1]) وزارة الصناعة: مشروع قانون إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، مرجع سابق، 2007، ص18.

الجهات بعد موافقة وزير الصناعة أو مجلس إدارة الشركة أو بناءً على طلب وزير الصناعة أو مجلس إدارة الشركة وموافقة الجهة الرقابية وفي كلتا الحالتين لا ينفذ مضمون تقرير الجهة الرقابية إلا بحكم قضائي.

- الاستناد في حق التصرف بالأصول الثابتة للشركات المزمع إحداثها من أراض ومبان إلى الدستور في مادته رقم /14/ و التي أشارت إلى أن الثروات الطبيعية والمنشآت والمؤسسات والمرافق العامة هي ملكية عامة، تتولى الدولة استثمارها والإشراف على إدارتها لصالح مجموع الشعب، وواجب المواطنين حمايتها.
- أن يخضع العاملون في الشركات إلى النصوص الواردة في مشروع قانون الإصلاح وفي كل ما لم يرد به نص يكون المرجع هو القانون الأساسي للعاملين في الدولة.
- أن مجالس إدارات الشركات القابضة المحدثة وفق أحكام قانون الإصلاح هي الجهات المختصة بوضع أنظمة العمل فيها وكل التعليمات الأخرى اللازمة لذلك مع الإشارة إلى أن كل ما لم يرد به نص قانوني في مشروع قانون الإصلاح المقرر إعداده فيطبق عليه قانونا الشركات و التجارة.

إلا أن هذا المشروع أيضاً تعثر و لم يكتب له النجاح بسبب تنازع المصالح من قبل الجهات المعنية بدراسة و مناقشة مضمون مشروع القانون المقترح و هم (اتحاد نقابات العمال – وزارة الصناعة – وزارة المالية – وزارة الاقتصاد – هيئة التخطيط و التعاون الدولي)[1] و كان من الأجدى الترفع عن الحسابات الضيقة المرتبطة بمصلحة جهة واحدة بعينها و النظر إلى مشروع القانون من منظور المصلحة القومية الشاملة التي تضمن وقف الهدر و النزيف الحاصل في الشركات الصناعية العامة الخاسرة وفق استراتيجية سليمة و واضحة.

[1]) بيانات وزارة الصناعة عام 2010

2-8- مشروع تحويل الشركات التابعة لوزارة الصناعة إلى شركات مساهمة حكومية

تعاقدت وزارة الصناعة عام 2010 مع مكتب استشاري لدراسة التعديلات القانونية اللازمة لتحويل الشركات الصناعية التابعة لوزارة الصناعة إلى شكل جديد من أشكال الملكية وهي شركات مساهمة حكومية، أي بيع حصص من الشركات العامة لصالح إدارات حكومية أخرى، إلا ان هذا المشروع لم يرى النور وبقي طي الأدراج في وزارة الصناعة بعد أن تم دفع كلفة الاستشاريين بالكامل و أعدوا مشاريع القرارات التي طلبت منهم[1].

2-9- برنامج التحديث و التطوير الصناعي في سورية (IMUP Syria)

هو برنامج مساعدة فنية متعدد الأطراف بالتعاون بين مؤسسة التنمية الايطالية (الجهة المانحة) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – يونيدو(الجهة المنفذة) و وزارة الصناعة في الجمهورية العربية السورية (الجهة المستفيدة) تم إطلاقه رسمياً بتاريخ 2007/5/9 بميزانية تبلغ 2.2 مليون يورو تم تقديمها كمنحة من الحكومة الايطالية[2]، يهدف البرنامج إلى تعزيز القدرة التنافسية للصناعية السورية ومواجهة التحديات التي تواجهها نتيجة تحرير التبادل التجاري وانفتاح الأسواق وذلك من خلال[3]:

1- وضع برنامج شامل لتحديث الصناعة السورية في مختلف القطاعات مع الخطة التنفيذية لذلك .

2- رفع قدرة الاستشاريين السوريين من مختلف الاختصاصات في مجال إعداد الدراسات التشخيصية الشاملة وإعداد ومتابعة تنفيذ خطط التحديث والتطوير.

3- تحديث وتطوير عدد من الشركات العاملة في صناعة النسيج، والألبسة، والصباغة والتحضير،

---

[1]) بيانات مديرية الشؤون المالية في وزارة الصناعة عام 2010

[2]) **برنامج تحديث الصناعة السورية, وثيقة البرنامج الوطني للتحديث الصناعي,2009**

[3]) برنامج التحديث و التطوير الصناعي في سورية، مرجع سابق، تقرير البداية.

والخدمات المرتبطة بها منها بعض شركات عامة، وذلك كمشروع رائد للتحديث والتطوير الصناعي في سورية.

وجاري العمل في البرنامج لتاريخه بتمويل من موازنة الدولة، وعلاقة البرنامج بالقطاع العام للصناعات التحويلية هو من خلال تقديم المساعدة لتطوير وتحديث بعض شركات وزارة الصناعة التي تعمل في مجال النسيج و الألبسة من خلال دراسة أوضاع هذه الشركات من النواحي (الفنية الإنتاجية – التسويقية – المالية ومحاسبة التكاليف – الموارد البشرية) وتم تقديم استشارات فنية من قبل خبراء محليين ودوليين.

إذاً نستنتج مما سبق بأن آخر مشروع إصلاحي يشبه أولى خطوات الإصلاح التي بدأت عام 1974 وهي معرفتنا لنقاط الضعف و لضرورة تعديل التشريعات و إعادة الهيكلة إلا أن محاربة خطوات الإصلاح من قبل فئة مستفيدة من بقاء الواقع الحالي على ما هو عليه، و غياب شمولية الرؤية و التخطيط الاستراتيجيي السليم و عدم متابعة تقييم النتائج دورياً و تصحيح الإنحرافات و مكافئة المصيب و محاسبة الفاسد جعلت التجارب غير ناجحة، و أبقت جميع مشاريع قرارات الإصلاح و الدراسات طي الأدراج تتم العودة إليها حين يراد إعادة فلترتها أو تقزيم محتواها لطرحها وفق هيكلية جديدة.

المبحث الثالث: أبرز التجارب الدولية في الإصلاح الاقتصادي

نعرض في هذا المبحث موجز عن بعض التجارب الدولية في الإصلاح الاقتصادي التي تستهدف تطوير وتحسين الأداء والإنتاجية في أجهزة القطاع العام للصناعات التحويلية، ويشمل العرض تجربة الولايات المتحدة الأمريكية و تجربة كندا ونيوزيلندا وأستراليا وبريطانيا وأيضاً الصين واليابان ومصر.

3-1- التجربة الأمريكية

استندت التجربة الأمريكية على تحسين أداء عمل الأجهزة التنفيذية الحكومية للوصول إلى تحسين أدائها وترشيد أوجه إنفاقها، و اعتبار تنظيم و تطوير هذه الأجهزة مدخل للإصلاح الشامل، كما تم التركيز في هذه التجربة على الجوانب التالية[1]:

- التوازن بين الصلاحيات والمسؤوليات و اعتماد اللامركزية في التنفيذ تحت مظلة إشراف مركزي.
- إعادة تنظيم الأجهزة التنفيذية من خلال بعض أدوات الإدارة مثل (المالية، الوظائف، الخدمات العامة، نظام حفظ الوثائق والتقارير العامة).

قامت فرق عمل متخصصة بالعمل على الجوانب أعلاه و توصلت إلى النتائج والتوصيات التالية :

- هناك عدم توازن بين المسؤوليات و الصلاحيات الممنوحة لمتخذي القرار في الأجهزة الحكومية، بما يحول دون تحقيق الأهداف المرسومة، لذلك أوصت فرق العمل بمنح صلاحيات كافية للمسئولين في الأجهزة التنفيذية في مجالات إعادة التنظيم، وفي التعامل مع الموظفين، والنواحي المالية.
- إعادة تحديد دور الأجهزة الرقابية المركزية في الرقابة المالية بحيث تركز على تطوير أنظمة الرقابة في الأجهزة التنفيذية، والتأكد من أن فروع الأجهزة المركزية لديها من الصلاحيات ما يمكنها من

[1]) الشقاوي، عبد الرحمن، الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى 1440، ندوة للشراكة بين القطاعين العام و الخاص 2002

تحقيق الأهداف المناطة بها، إضافة إلى تمكين الموظفين من الأداء المتميز عن طريق محاسبتهم على النتائج وإشراكهم في صنع القرارات وإكسابهم المهارات، وتوفير بيئة العمل الملائمة لهم.

- هناك قصور في الرقابة المحاسبية، وإجراءات تحديد الاعتمادات المالية وإجراءات الإيرادات، وتمت التوصية بتبسيط إجراءات مناقشة الاعتمادات المالية، ووضع نظام متكامل وفاعل لإعداد ميزانيات الأجهزة الحكومية، بما يسهم في تخفيض تكاليف الرقابة على التنفيذ.
- وجود نقص في الكفاءات و المهارات العالية اللازمة للعمل في الأجهزة الحكومية، وهناك غياب لاعتماد معايير التوظيف، وتمت التوصية بتيسير إجراءات التوظيف، وجعل سلم الرواتب يستند على الكفاءات في الأجهزة العامة.

و في تقييم لعمل هذه الفرق و نتائج تطبيق هذه التجربة و ما تم تنفيذه من توصيات، تبين توفير مبالغ تقدر بأكثر من (37) بليون دولار خلال فترة سبع سنوات فقط، ويعزى السبب في هذا الوفر إلى التقليص في الإنفاق العام وعدد الموظفين[1].

3-2- تجربة كندا ونيوزيلندا وأستراليا وبريطانيا

في عام 1990م تبنت كل من كندا ونيوزيلندا وأستراليا وبريطانيا خطة إصلاحية ركزت على مفهوم الإدارة لتحقيق النتائج أو ما يمكن أن يسمى الإدارة بالأهداف، وكان هدف مشروع الإصلاح زيادة الكفاءة والفاعلية في الأداء والإنتاجية في الأجهزة العامة، وكذلك تعزيز مبدأ المساءلة أو المحاسبة الإدارية، وكان مدخل المشروع هو الإصلاح الشامل بحيث يتم إعطاء صلاحيات واسعة لرؤساء الأجهزة التنفيذية، وأن تتم محاسبتهم على النتائج، و لذلك تم مطالبة كل جهاز بثلاثة أمور:

- إعداد خطط إستراتيجية لتوضيح رسالة وأهداف كل جهاز والمستفيدين منه.

[1]) الشقاوي، عبد الرحمن، الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى 1440، مرجع سبق ذكره.

- وضع خطط تشغيلية لترجمة الخطط الإستراتيجية إلى أهداف تفصيلية مرتبطة برسالة الجهاز.
- استخدام مقاييس الأداء للتحقق من تقدم الجهاز نحو تحقيق الأهداف.

وكانت أبرز النتائج ما يلي :

- ظهرت أهمية قياس الأداء لتحسين الإنتاجية، لذلك تبنت الدول سياسة المحاسبة على أساس النتائج المتحققة من المتفق عليها في اتفاقية الأداء، وفي ضوء ما يتحقق تتم المساءلة الإدارية، على أنه يترك لرئيس كل جهاز رسم الاستراتيجيات التي سيتبعها في تحقيق النتائج المطلوبة.
- تبين أن تغيير ثقافة الجهاز للتركيز على تحقيق النتائج ليس بالأمر الهين ويحتاج وقتاً ليس بالقصير كما أنه يتطلب تعزيز قدرة رؤساء الأجهزة في أداء مهام الجهاز وواجباته، كما تبين ضرورة بناء نظام معلوماتي، وتوفير تدريب لجميع فئات العاملين، واستخدام تقارير عن المعلومات، وقياس الأداء، وتطبيق جوانب إصلاحية أخرى.

نتج عن تجربة الإصلاح في هذه الدول منح المديرين التنفيذيين مرونة كافية في استغلال الموارد المتاحة لهم في الميزانية لتحقيق النتائج، وقامت الدول بتسهيل إجراءات شؤون الموظفين، وتحويل كثير من الصلاحيات ذات العلاقة بالتوظيف من الإدارات المركزية للتوظيف إلى الإدارات التنفيذية مثل: إجراءات الترقية، و تصنيف الوظائف، وتحديد الرواتب، وانعكست هذه المرونة بشكل إيجابي على إيجاد حوافز لدى الجهاز لترشيد الإنفاق والاستغلال الأمثل للمصادر المتاحة له.

3-3- التجربة الصينية

ركز برنامج الإصلاح في جمهورية الصين الشعبية على جملة من الموضوعات الرئيسية أهمها:

- البدء بإصلاح النظام الإداري الحكومي من القمة باتجاه قاعدة الهرم، مع تحديد واضح للوظائف القيادية مع توصيفها من حيث المعارف والمهارات والسن.

- العمل على تخفيض العدد الإجمالي للوزارات والأجهزة الإدارية العليا والاستغناء عن حوالي 40% من إجمالي الموظفين العموميين.
- الفصل بين وظائف الأجهزة الحكومية الإدارية ووظائف المشروعات الاقتصادية العامة للوصول إلى بيئة داعمة خاصة.
- تشكيل هياكل إدارية رشيدة تتمتع بالمرونة والكفاءة وتبتعد عن التعقيدات البيروقراطية وزيادة حيوية الجهاز الإداري العام وخلق علاقة متناغمة بين الجهاز الإداري والمشروعات والمؤسسات والتنظيمات الاجتماعية من جهة وإعادة تعريف العلاقة بين أجهزة الحكومة المركزية والمحليات من جهة ثانية.
- إجراء تحولات واسعة في وظائف الحكومة بحيث تكتفي بالتخطيط التأشيري وعلى أن تترك لإدارات المشروعات العامة مسؤولية التخطيط والتنفيذ والمتابعة شريطة أن تهتم الإدارات الحكومية المركزية بنتائج الأداء العامة وبمواضيع الرقابة عن بعد والمساءلة الإدارية وتنفيذ السياسات وتوفير الخدمات.

و ما تحقق من خلال هذه التجربة كان مقبولاً من حيث ترشيد الإنفاق و القضاء على بعض جوانب البيروقراطية نتيجة تخفيض عدد الموظفين و خلق تناغم بين المؤسسات كافة.

3-4- التجربة اليابانية

إن أهم ملامح وتوجهات الإصلاح الاقتصادي في اليابان تمثلت بإحداث أجهزة حكومية مسؤولة عن عملية الإصلاح مع تشكيل مجموعة من اللجان الفرعية التي تضم خبراء وأكاديميين ورجال إدارة من الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص لمناقشة وإقرار كفاءة القضايا المرتبطة بعملية الإصلاح، و يمكن التوقف في هذه التجربة عند المسائل التالية :

- ملائمة برامج الإصلاح للمتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية.
- شمولية وتكامل الإصلاح.

- تحقيق المزيد من الكفاءة والتبسيط في الإجراءات الإدارية.
- تأكيد ثقة الشعب بالإصلاح و اعتماد مبدأ الإفصاح عن المعلومات الحكومية.
- تقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين.
- خلق إدارة عامة تتسم بالبساطة وتستجيب لمتطلبات العصر.
- الوصول إلى إدارة تسمح للأفراد بأن يتصرفوا بناءً على مبادراتهم الذاتية.

و ما تحقق من التجربة اليابانية كان مشجعاً للدولة على متابعة برنامجها الإصلاحي باتجاه التركيز على تأهيل و تطوير المؤسسات الإصلاحية بوصفها الأساس في العملية الإصلاحية.

3-5- التجربة المصرية

إن لدراسة التجربة المصرية في الإصلاح خصوصية من جهة تشابه الظروف والأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة منذ سنوات قريبة مع الظروف السورية من حيث سيطرة القطاع العام الاقتصادي و بنية نظام الإدارة الحكومية وعدم كفاءة الأجهزة وتضخم أعداد العاملين فيها وغياب المساءلة وتفشى الروتين والمركزية الإدارية المفرطة وغير ذلك[1].

و من أهم الدروس المستفادة من تجربة الإصلاح في مصر نورد النقاط التالية:

- ضرورة تحقيق التنسيق الكامل فيما بين جميع المؤسسات و الهيئات المعنية بعملية الإصلاح.
- التركيز على البنية التكنولوجية و المعلوماتية، و رفع مستوى أداء الأجهزة الحكومية.
- تطوير سياسات شغل الوظائف العامة وذلك من خلال تبني أسلوب التمويل الذاتي للوظائف الجديدة، و إعادة تنظيم استخدام العمالة الزائدة والمؤقتة وإعادة استخدام الخبراء الوطنين بالجهاز

[1]) الشقاوي، عبد الرحمن، الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى 1440، مرجع سبق ذكره.

الإداري للدولة.

- تحقيق أقصى درجات الشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص في شغل الوظائف العامة.
- التدريب و التأهيل وتنمية مهارات العنصر البشري بالنسبة للعاملين والإدارات العليا والوسطى والتنفيذية، و تطوير نظم إعداد واختيار القيادات الإدارية العليا، و إحداث مركز إعداد القادة.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات في خدمة ترشيد قرارات الإدارة عن طريق توفير قواعد بيانات للوحدات الإدارية والهياكل التنظيمية والوظائف والموظفين وقيادات الدولة والخبراء الوطنيين وغير ذلك.

و بالاطلاع على التجربة المصرية و ما تحقق منها نلاحظ بأن الفائدة كانت محدودة من جهة القدرة على التحول الاقتصادي بشكل آمن دون اضطرابات، و لربما السبب يعود لعدم إعطاء الوقت الكافي زمنياً لعملية الإصلاح و التحول و لأسباب أخرى تتعلق بقضايا فساد بددت جزء من موارد خصخصة شركات القطاع العام.

تأسيساً على ما تقدم من تجارب دولية و بالنظر إلى خلاصة هذه التجارب و النتائج المستفادة منها لاسقاطها على الواقع السوري، فإن أساسيات برامج الإصلاح في أية دولة تتمثل بالآتي :

- توفير الرؤية الإستراتيجية و الإرادة السياسية و الإدارة الكفوءة لعملية الإصلاح وتحديد فلسفة وأهداف الاقتصاد الكلي.
- تحقيق الملائمة بين الآثار الإجتماعية و الاقتصادية لعملية الإصلاح الاقتصادي.
- أهمية تأمين قاعدة بيانات متكاملة تساعد في دعم القرار الاقتصادي.
- تحديد الاتجاه العام للإصلاح و البرامج التنفيذية المدروسة مع توفير مستلزمات نجاحها، شريطة عدم

الغرق في الإجراءات والتفصيلات.

- إشراك القطاع الخاص مع الأجهزة الحكومية في صنع السياسات الإصلاحية.
- تحسين آليات تنفيذ السياسات الاقتصادية والتركيز على التخطيط وإصدار التشريعات اللازمة وتوزيع الاختصاصات بين الأجهزة الحكومية وتخصيص وتوزيع الموارد.

و من الضروري حين إعداد أي برنامج إصلاحي في سورية أن يتم الأخذ بالاعتبار النقاط المذكورة أعلاه بما يلائم و يتوافق مع الاقتصاد الوطني.

الفصل الرابع

متطلبات إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية و خيارات المستقبل

المبحث الأول

التوجهات الرئيسية لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية

المبحث الثاني

خيارات إصلاح شركات القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية

مقدمة

رفعت الحكومة السورية منذ قرابة الثلاثة عقود شعار إصلاح القطاع العام الصناعي، ولكن حتى الآن، لم يتم التوصل إلى صيغة أو إستراتيجية تحدد معالم هذا الإصلاح، و كذلك معنى أو محتوى الإصلاح وشكل الإصلاح المطلوب في هذا القطاع، وآلية عمل الإصلاح، أو كيف يمكن القيام بهذا الإصلاح، وما الذي يجب إصلاحه على الرغم من خضوع معظم شركات القطاع العام للصناعات التحويلية لعمليات مراجعة وتقييم و دراسات مستفيضة فضلاً عن عمليات استبدال و تجديد.

و في ظل المتغيرات الدولية و الأقليمية المحيطة بسورية و بسبب تفاقم الضغوط التنافسية على منتجات القطاع العام داخلياً و في الأسواق التصديرية، فإن الأداء المتواضع للقطاع العام للصناعات التحويلية في سورية يشكل تحدياً حقيقياً أمام عملية الإصلاح الاقتصادي ككل، و من الضروري التوافق على برنامج عمل وطني واضح وواقعي ومحدد لا يقبل التأويل يكون مسؤولية تشاركية بين جميع الأطراف تؤدي للنهوض بهذا القطاع ليلعب الدور المأمول منه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره فرصة مهمة للاستثمار مقارنةً بقطاعات اقتصادية أخرى.

في ضوء ما سبق، فإنه من المفيد اعتماد مجموعة من الخيارات المتاحة للقيام بعملية إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية تجمع بين إصلاح الإدارة، من حيث تخطيط العملية الصناعية وترشيدها اقتصادياً، و إصلاح البنية الصناعية، والتخصص الإنتاجي والسلعي للقطاع العام للصناعات التحويلية وشركاته. مع ضرورة إعادة النظر في التركيبة الهيكلية لمؤسسات وشركات القطاع ومنحه المرونة اللازمة وبطريقة مشابهة للقطاع الخاص، وذلك من خلال سن التشريعات المناسبة وإعطاء الصلاحيات الكافية للإدارات بما يتوافق مع الخبرات والمؤهلات العلمية والتخصصية وضمن معايير الكفاءة والنزاهة وتحمل المسؤولية الوطنية والاجتماعية.

و في إطار ذلك سنتطرق في هذا الفصل للمباحث التالية:

- المبحث الأول: التوجهات الرئيسية لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية.
- المبحث الثاني: خيارات إصلاح شركات القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية.

المبحث الأول: التوجهات الرئيسية لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية

تحتاج عملية إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية لبيئة مؤسساتية متكاملة و محفّزة على تمكيّن منتجات الشركات الصناعية من المنافسة داخل الأسواق المحلية والأجنبية، وبالتالي فإنَّ المطلوب هو إرساء رؤية إستراتيجية وسياسات جديدة قابلة للتطبيق العملي، و ذلك في سبيل تحديث الصناعة الوطنية بشكل عام وصناعات القطاع العام للصناعات التحويلية بشكل خاص، بعد تهيئة المناخ القانوني المنسجم مع الأداء الصناعي المستهدف، وتهدف هذه المرحلة إلى استخدام التكنولوجيا الملائمة، وتطبيق الخبرات التسويقية والإدارية، وتصميم المنتجات بالجودة المناسبة، فالصناعة التحويلية إجمالاً تحتاج إلى تعزيز قدرتها التنافسية واعتماد معايير دولية تخوّل منتجاتها النفاذ إلى أسواق التصدير والمنافسة في السوق المحلية.

فبحسب دراسة لليونيدو عن الأداء الصناعي التنافسي[1]، تم تصنيف سورية من أصل 88 دولة كالتالي:

- تحتل سورية المرتبة 75 بالنسبة للأداء الصناعي التنافسي.
- تحتل سورية المرتبة 87 بالنسبة لاستخدام التكنولوجيا والتقنية العالية في القيمة المضافة المتحققة من الصناعات التحويلية.
- تحتل سورية المرتبة 80 بالنسبة لصادراتها من المنتجات الصناعية التحويلية متوسطة وعالية التقانة.
- تحتل سورية المرتبة 69 بالنسبة لنصيب الفرد من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية.
- تحتل سورية المرتبة 56 بالنسبة لنصيب الفرد من القيمة المضافة المتحققة من الصناعات التحويلية.

وهذا يدل على ضعف القدرة التنافسية للمنتج الصناعي السوري ـ سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص . والذي يمكن إرجاعه لضعف البنية التحتية الصناعية، من ضعف التقانة، وانخفاض الاستثمارات في الحلقات المتقدمة من سلاسل قيم الإنتاج، وانتشار البيروقراطية الحكومية، وضعف مستوى التعليم لليد العاملة.

[1]) تعتمد دراسة اليونيدو في تحليلها ومقارناتها على قاعدة بيانات هيئة الإحصاءات الصناعية لعام 2010، حيث تقدم هذه الهيئة إحصائيات عالمية عن الأداء في قطاع الصناعة التحويلية، وتيسير إجراء المقارنات الدولية المتعلقة بذلك القطاع، ويمكن الرجوع إلى: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، التقرير السنوي 2010.

كما أدرج الاقتصاد السوري وفقاً لتصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) لتنافسية الاقتصاديات الوطنية ضمن مجموعة الدول النامية المعتمدة على عوامل الإنتاج كمحرك أساسي للنمو، حيث احتل المرتبة 84 من أصل 128 دولة، من حيث مؤشر التنافسية الإجمالي، كما جاء ترتيبه ضمن مجموعة الدول التي تعتمد على عوامل الإنتاج كمحرك للنمو في المرتبة 12 من أصل 48 دولة[1]. وإجمالاً يمكن القول، بأن بيئة الأعمال والاستثمار في سورية ما تزال تعاني من نقاط ضعف كبيرة، تتمثل في تدني مرتبة سورية بالنسبة للمنطقة العربية في مؤشرات تطور الأسواق، وخاصة الأسواق المالية (128/124) بحسب نفس التقرير، وفي كفاءة القطاع المصرفي (128/120)، وسهولة الحصول على القروض (128/106)، إضافة إلى ضعف قطاع الأعمال، وخاصةً فيما يتعلق بكفاءة إدارة الشركات (128/118)، وتطبيق معايير المحاسبة والرقابة المالية الدولية (128/124)، ونوعية كليات إدارة الأعمال (128/106).

و انطلاقاً من هذا الواقع و باعتبار القطاع العام للصناعات التحويلية أحد المكونات الأساسية للإقتصاد السوري، فإنه لا بد من التطرق إلى ما يتعلق بالبيئة الاقتصادية المحيطة به التي من شأنها أن تمكنه من تلبية متطلبات الإصلاح و التطوير. و هذا ما سيتم استعراضه في هذا المبحث و على المستوين، الأول هو المستوى الاقتصادي العام، و الثاني على مستوى القطاع:

1-1- على المستوى الاقتصادي العام

يرتبط مستقبل القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية بعملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وعلى الإرادة والرغبة الفعلية في الإصلاح والتنفيذ الفعلي للاستراتيجيات والسياسات الإصلاحية، فمن خلال تتبع مسيرة إصلاح القطاع خلال الفترة (1986-2011)، يلاحظ بأنَّه ليس هناك نتائج اقتصادية ملموسة، نتيجة عدم تنفيذ السياسات الموضوعة وغياب إستراتيجية إصلاحية متكاملة، و لذلك عند الحديث عن إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية لا بد من الخوض في كيفية تمكين البيئة الاقتصادية الكلية المحيطة بهذا

[1]) هيئة تخطيط الدولة: مشروع دعم الجاهزية التنافسية، (الملخص التنفيذي)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 8.

القطاع و جعلها مواتية و مساندة لعملية الإصلاح، فعمليات الإدارة والإنتاج والتسويق التي تتم داخل القطاع تخضع لعمل عدد من الجهات الحكومية الأخرى المؤثرة و المتأثرة بعمله، وهي غير منفصلة عن بيئة العمل الاقتصادية، و التي سنتطرق في هذا المبحث إلى اثنين منها فقط، وهي:

1-1-1- رفع مستوى تنافسية الاقتصاد السوري.

التنافسية مصطلح يطلق على السياسات و المؤشرات الاقتصادية التي تشكل قدرة الدولة على خلق مناخ استثماري دائم، تكون فيه مؤسسات الأعمال قادرة على دخول أسواق جديدة من خلال إنتاج قيمة مضافة أكبر، كما أنها تساعد على تحقيق رفاه أكبر لمواطنيها[1].

تعد المنافسة Competition بين منشآت الأعمال على مستوى الاقتصاد الجزئي قوة الدفع الرئيسية لرفع التنافسية Competitiveness إضافة إلى دورها كأحد أهم الوسائل في إدارة التحديث الصناعي, حيث تساهم في تمكين الدول- متقدمة كانت أم نامية- من معايشة البيئة الدولية التي تنسجم مع معايير العولمة بكافة أبعادها, وتساعدها في الانفتاح على الاقتصاد الدولي من خلال تحرير الأسواق تحت شعار "البقاء للأفضل"، وبالتالي فإنَّ تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم لعمل شركات القطاع العام للصناعات التحويلية وتطويرها، يفترض تطوير مجموعة من الإجراءات الاقتصادية الجديَّة والفاعلة، ومنها[2]:

- التوافق الوطني على اعتماد رؤية مدروسة بدقة توضح الشكل و المنهج الاقتصادي المراد تطبيقه في سورية، و البرنامج الزمني للتحول إلى المنهج الجديد و الإجراءات المطلوب اتخاذها لذلك.
- تطوير و إعادة هيكلة التشريعات الاقتصادية السورية، بما يتلاءم مع المستجدات والظروف الاقتصادية العالمية، وتحقيق شفافية ووضوح في النظام التشريعي الجديد ومنع تضاربها مع بعضها،

[1]) تقرير أداء الاستثمار والتنافسية لعام2007

[2]) منير الحمش، الاقتصاد السوري في أربعين عاماً- دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية (1971-2010)، منتدى المعارف، بيروت، 2011، ص 128

والأهم من ذلك، هو السعي لتطبيق هذه المنظومة في الواقع العملي وتطويرها، دون أن تؤثر في ثقة المستثمرين بالمناخ الاستثماري الداخلي.

1-1-2- الإصلاح الإداري كأساس لعملية الإصلاح الاقتصادي الشامل

يعتبر الإصلاح الإداري عنصراً هاماً وجوهرياً في عملية الإصلاح الاقتصادي الكلي، خاصةً أنَّ العنصر الإداري شكّل خلال مسيرة الاقتصاد السوري أهم العقبات لنقص الكفاءات و الخبرات في هذا المجال، إضافة إلى مجموعة من العوامل الموضوعية التي حدّت من عمل هذه الإدارات بالشكل المطلوب. لذلك، فإنّ إصلاح أو تهيئة الظروف الملائمة لعمل هذه الإدارات، تعتبر عوامل أساسية في سبيل تأمين البيئة المحيطة الملائمة لعملية إصلاح وتطوير شركات القطاع العام الصناعات التحويلية، فعملية الإصلاح، لا يمكن أن تتم بصورة مكتملة مع بقاء الإدارات على رأس عملها، و لا نقصد هنا فقط تلك المعنية بإدارة الجهات العامة الصناعية و إنما أيضاً إدارات القطاعات الإقتصادية الأخرى ذات العلاقة بعمل هذا القطاع، كما لا يمكن تكليف هذه الإدارات ذاتها بإعداد دراسات الإصلاح أو تنفيذ برامجه، فعملية الإصلاح الإداري يمكن أن تكون بشكلين:

1- إما الاعتماد على الخبرات الإدارية والفنية المحلية، وذلك بإعادة تشكيل إدارات متمكنة موظفة على أساس الكفاءة والخبرة في مجال العمل الإداري والقدرة على رفع سوية العمل، في إطار انفتاح الأسواق والشركات الدولية.

2- أو باستقدام الخبرات والكفاءات الإدارية الأجنبية.

وفي كلا الحالتين، يجب أن يتم التعاقد مع هذه الإدارات على أساس المشاركة في الأرباح، وهذا يتطلب وضع معايير واضحة لتقييم الأداء والنتائج على نحو عالي من الكفاءة وبشفافية وعلانية[1].

1-2- على مستوى القطاع

من غير الممكن استمرار عمل شركات القطاع العام للصناعات التحويلية بالمستوى الحالي في ظل الاندماج في الاقتصاد الدولي، دون أن تتم إعادة هيكلته وإصلاحه وتنفيذ سياسات تطويره ورفع قدراته

[1]) السيد، فؤاد، التعددية الاقتصادية: اتجاهات المستقبل، في ندوة الثلاثاء الاقتصادي الرابعة عشر عن "ملفات اقتصادية"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، من 2/27 إلى 6/12 2001، دمشق، 2001/3/4.

التنافسية، سيما و أن هذا القطاع رفد الخزينة العامة بموارد مالية هامة في السنوات السابقة، إلا أن وزارة المالية حالياً ملتزمة بدفع رواتب وأجور عمال ما يزيد عن (25) شركة متوقفة تابعة لهذا القطاع[1]، مع العلم، أنَّه من المرجح سنوياً أن تتوقف شركات أخرى عن العمل وتعجز عن دفع التزاماتها، كما أن التقارير والدراسات والندوات والمحاضرات تتحدث عن الأوضاع الاقتصادية المتردية لشركات هذا القطاع، و الحديث عن ضرورة إصلاحه، قائماً ومستمراً، كلما أقيمت ندوة، أو مؤتمر، أو تغيرت حكومة، فالحاجة لتشخيص مشكلات القطاع العام للصناعات التحويلية قائمة، والرغبة لإصلاحه معلنة، لكن ثمة افتقاداً للرؤية والعزيمة والتضحية بنتائج القرارات الصعبة، لذلك فإنَّ هذا القطاع بحاجة إلى خطوات لتطوير بنيته الذاتية غير المنفصلة عن الإصلاح الاقتصادي الكلي، و التي يمكن استعراض أهمها فيما يلي:

1-2-1- تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الصناعي.

احتلت سورية المرتبة 137 عالمياً من أصل 178 دولة، من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والمرتبة 15 من بين 17 دولة من الشرق الأوسط[2]. وهذا يدل على الصعوبة في مناخ ممارسة الأنشطة الاقتصادية داخل سورية، إلا أنَّ هذا لا يعني أنَّه لم تتم محاولة توفير البيئة التشريعية والتمكينية لعمل القطاعين العام والخاص، ولتحفيز قاعدة عريضة من رجال الأعمال السوريين والمغتربين والأجانب، حيث اتخذت الحكومة السورية مجموعة من الإجراءات والسياسات الهادفة لتحديث التشريعات والقوانين منذ عام 2000، وارتفعت وتيرتها خلال عامي 2005-2006، بغية جذب الفوائض المالية الضخمة للدول العربية النفطية التي أخذت تبحث عن مطارح استثمارية، إذ صدر في هذين العامين ما يقارب 160 مرسوماً تشريعياً وقانوناً، يتعلق أكثر من 50% منها بتحديث وتطوير مناخ الأعمال المرتبط بالصناعة، منها:

- حماية الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية، كحالات الإغراق والدعم غير المشروع الممنوحة من الدول الأخرى لصادراتها إلى سورية والضرر الناتج عن الزيادة غير المبررة في المستوردات.

---

[1]) تقارير وزارة الصناعة السورية عام 2012

[2]) البنك الدولي: مجموعة ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business)، تقرير عام 2009.

- تخفيض الرسوم الجمركية على كافة المواد الأولية الصناعية لتصبح 1% وذلك بهدف تخفيض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية للصناعات الوطنية.
- إصدار قانون حماية الصناعات الناشئة.
- إصدار قانون تنظيم الصناعة.

كما تم إصدار مجموعة من القرارات والتوجيهات خلال عام 2009 استكمالاً لنهج ترسيخ البيئة الاستثمارية المنافسة ودعماً للصناعة الوطنية مثل تسهيل عملية الإقراض من البنوك إلى القطاع الصناعي الوطني بفوائد وتسهيلات تنافسية و وضع حد أدنى لأسعار المنتجات الصناعية المستوردة التي لها مثيل من الإنتاج في سورية، بما يضمن المنافسة العادلة للصناعة المحلية[1].

كما قامت بعدد من النشاطات والبرامج التي تستهدف تحسين بيئة العمل منها تطوير القطاع العام للصناعات التحويلية بالتعاون مع مركز الأعمال السوري الأوربي، ومشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي /ISMF/ ، وبرنامج دعم الجاهزية التنافسية، ومشروع تطوير التدريب المهني، ومشروع التلمذة الصناعية /VET/، والبرنامج الوطني للجودة بالتعاون مع الاتحاد الأوربي.

من الواضح إذاً، أنَّ هناك توجهاً حكومياً صريحاً لتهيئة الجو المناسب للعمل والاستثمار في سورية، غير أنّ إصدار حزم القرارات والمراسيم لا يعتبر كافياً من الناحية القانونية، بل لا بد من الانطلاق من إستراتيجية توضع أساساً للخروج من أزمة تعدد القرارات والاستثناءات بغية منع تضاربها مع بعضها، وذلك حتى يصبح القانون هو الحكم الأساسي والدافع للاستثمار والعمل في دولة القانون.

لكن الأهم في قضية إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، هو إقرار مشروع قانون خاص بذلك، يتطرق لتسوية أوضاع الشركات الخاسرة، وكفاءة الجهاز الإداري، والقضاء على معوقات عمل شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، و لا بد من القيام بدراسة متطلبات هذا الإصلاح في إطار البيئة الاقتصادية الكلية، فعمليات الإدارة والإنتاج والتسويق التي تتم داخل القطاع، غير منفصلة عن بيئة العمل الاقتصادية، وهي تخضع لقوانين هذه البيئة، وبالتالي فإنَّ تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم لعمل شركات

[1]) هيئة الاستثمار السورية: مجلة الاستثمار لعام 2010، ص8.

القطاع العام للصناعات التحويلية وتطويرها، يعتبر على جانب كبير من الأهمية، وبتعبير آخر، فإنَّ هذا القطاع يتطلب اتخاذ مجموعة من القرارات والخطوات الاقتصادية الجديَّة والفاعلة، ومنها:

أ- رسم استراتيجية صناعية وقائية مستمدة من الرؤية الأقتصادية الشاملة تجنب شركات القطاع العام للصناعات التحويلية من التأثر بالجوانب السلبية التي يمكن أن تنتج من التحولات الممكنة في القطاع والمتمثلة بدعوات الخصخصة و تحويل شركات القطاع العام إلى شركات قابضة أو شركات مساهمة عامة، وبالتالي إخضاع منتجات هذه الشركات لقوانين العرض والطلب وللمنافسة الخارجية والداخلية.

ب- تطوير منظومة القوانين والتشريعات الاقتصادية، بما يتلاءم مع المستجدات الاقتصادية العالمية، وتحقيق شفافية التشريعات ومنع تضاربها مع بعضها، والأهم من ذلك، هو السعي لتطبيق هذه المنظومة في الواقع العملي وتطويرها، دون أن تؤثر في ثقة المستثمرين بالمناخ الاستثماري الداخلي.

ت- تعزيز دور السياسات الصناعية في تحسين تنمية القطاع العام للصناعات التحويلية، بحيث تكون هذه السياسة أداة فاعلة و إيجابية في رفع مستوى الشركات العامة الصناعية و تحسين أداءها، و لمواكبة التغيرات المتسارعة في المنظومة الإقليمية و العالمية، و لا بد من دراسة السبل التي يجب أن يتم العمل بها لتعميق التشابك الصناعي على الرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها القطاع العام للصناعات التحويلية، و يجب إعادة بناء الهيكل الصناعي العام وفق أولويات التنمية الصناعية بالتركيز على الصناعات التي تستخدم الموارد المحلية وتخلق فرص العمل، و من خلال تنمية الصناعات كثيفة المهارات والتكنولوجيا والقيمة المضافة المعتمدة على المعلومات.

ث- القيام بإصلاح هيكلي لشركات القطاع العام للصناعات التحويلية مستمد من الاستراتيجية المذكورة أعلاه، و ذلك باعتبار الخلل الهيكلي السبب الرئيس في إضعاف قدرته على المنافسة في السوق المحلية والإقليمية والدولية، و المؤدي إلى انخفاض جودة المنتج وارتفاع كلف الإنتاج الصناعي، حيث يمكن التطرق للإصلاحات التالية[1]:

[1]) معزول، آلان، سياسات إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، مرجع سبق ذكره، ص 98

- إعادة هيكلة شركات القطاع العام للصناعات التحويلية وآلية الإشراف عليها، و هي مسألة ذات أولوية قصوى يجب معالجتها في إطار إصلاح هذه الشركات، الأمر الذي يتطلب تحديد علاقة الملكية بالإدارة، وتطبيق المهارات الإدارية، والكفاءة في تنظيم الشركة العامة الصناعية على غرار إدارات شركات القطاع الخاص، على الرغم من الاختلاف الجوهري في تحديد الأهداف النهائية فيما بين الملكية العامة والملكية الخاصة، ولكن المطلوب حتى في الشركة العامة الصناعية، أن تمتلك القدرة التنافسية التي تمكّنها من تحقيق نمو مربح لضمان استمراريتها ومساهمتها في النمو الاقتصادي الكلي.
- إعادة النظر في طرائق ملكية شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، على الرغم من التوجّه الواضح والثابت نحو خيار التعددية الاقتصادية، لكن عملية إعادة النظر في طرائق الملكية، لا يعني المساس بالملكية العامة بقدر ما هي عملية إعادة ترتيب للأولوية.
- تطبيق الإصلاح المالي لكل الشركات الصناعية العامة، من خلال إعادة تقييم أصول وخصوم كل شركة على حدا، وتوفير الموارد الملائمة لاستمرار نشاط شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، وحل التشابكات المالية مع المؤسسات الصناعية والقطاعات الأخرى.

ج- تخفيف الأعباء الاجتماعية الملقاة على عاتق هذا القطاع، وتمويل ذلك من موازنة الدولة بدلاً من تحميلها على تكلفة المنتجات الصناعية، حتى يعمل على أساس الحساب الاقتصادي، وفقاً لمعايير الربح والخسارة، ويمكن أن يكون الحل بتطبيق جزء من شبكة الضمان الإجتماعي المتعلقة بضمان البطالة وتحويل هذا الفائض من العمالة إلى صندوق يحدث في وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل يعنى بصرف رواتب فائض العمالة ريثما يتم تأهيلها للاستفادة منها في قطاعات عمل أخرى، و الأمر لا يزيد أعباء

مالية على خزينة الدولة، وإنما سيتم تحويل رواتب هذه العمالة من الشركة التي يتبعون لها إلى صندوق لضمان البطالة في وزارة الشؤون الإجتماعية و العمل[1].

ح- تنمية الموارد البشرية كون العنصر البشرى وحده الكفيل بكسب رهان الإنتاجية والمنافسة، ومن الضروري أن تعمل المؤسسة على تنمية كفاءة الموارد البشرية والارتقاء بقدراتها بفضل التدريب المستمر المتواصل ليس على مستوى العاملين فقط بل على مستوى القطاع الصناعى ككل وحث الإدارات على وضع برامج للارتقاء بقدرات ومهارات العاملين يواكب النمط التقنى السائد فى عالم اليوم، وذلك بالتعاون و التنسيق مع مراكز متخصصة للتدريب الصناعي لسد الفجوة الكبيرة في مجالات التدريب المتخصصة التي يحتاجها النشاط الصناعي[2].

خ- الإصلاح الفني الجيد للآلات و إعطاء قضية الصيانة الدورية الفنية للآلات و الأصول الرأسمالية الاهمية اللازمة بوصفها معضلة في الصناعة السورية بسبب عدم استغلالها بالشكل الأمثل، والتي يمكن أن ترفع من قدرة الآلات وطاقتها الإنتاجية، وذلك من خلال وضع برامج زمنية واضحة ومكتوبة وملزمة و بإشراف مهندسيين فنيين متخصين سبق وأن استفادوا من التدريب الخارجي و الزيارات الإطلاعية أثناء استلام الآلات المستوردة.

د- ضمان مرونة عمل شركات القطاع العام للصناعات التحويلية بالتوازي مع شركات القطاع الخاص الصناعي، في إطار مجموعات القوانين والتشريعات التي تنظم سير العملية الاقتصادية الكلية بما فيها عمل هذين القطاعين.

ذ- حماية القطاع من المنعكسات التي يمكن أن يتأثر بها نتيجة التحديات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد السوري، و ذلك جراء التحديات الخارجية ممثلة بدعوات الخصخصة، والتوجّه العالمي نحو اقتصاد

[1]) محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، شؤون اقتصادية (6)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012،ص 66

[2]) معزول، آلان، سياسات إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، مرجع سبق ذكره، ص 110

السوق، وبالتالي إخضاع منتجات هذه الشركات لقوانين العرض والطلب وللمنافسة الخارجية والداخلية، و كذلك بسبب التحديات الداخلية المتمثلة بمعوقات الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ر- إعطاء صلاحيات أوسع لمدراء شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، وتشكيل رقابة اقتصادية فعّالة على أداء هذه الشركات، وتقليص الجهات الرقابية والوصائية غير الفعالة، والتي يصل عددها إلى حوالي 18جهة.

ز- العمل على ترسيخ مفهوم الاقتصاد الأخضر كإحدى نماذج التنمية الاقتصادية السريعة، و توجيه الاستثمارات الحكومية نحو رفع كفاءة الموارد وإنتاجية الطاقة والمياه وتقليص النفايات والتلوث، وتأمين محركات نمو، وخلق وظائف جديدة. وذلك من خلال البحوث وتطوير التكنولوجيا الخضراء والإدارة المستدامة للأصول المحلية والطبيعية.

س- اعتماد أسلوب التنظيم العلمي و تقسيم العمل وفق المبادئ الاقتصادية و الانضباط في العمل.

وبالتالي فإنَّ تأمين مجموع هذه العوامل، يمكن أن تساهم في تطوير القطاع العام للصناعات التحويلية، إلا أنها غير كافية، فخلق البيئة المناسبة يتطلب أيضاً، توافر النظام الضريبي التنافسي، وتسهيل وتبسيط العمليات البيروقراطية، وتوفير تشكيلة من الخدمات مثل، المعلوماتية والتمويل والاتصالات والتدريب المهني والبحث والتطوير والخدمات الإدارية بشكل عام، "وليس المطلوب في هذا المجال أن تقوم الدولة بتأسيس وإدارة هذه الخدمات، وإنما العمل على تشجيع وتعزيز ودعم نشوء وتطوير هذه المؤسسات الخدمية الداعمة[1]، كي تعمل في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية.

1-2-2- تطوير منظومة الدعم الصناعي اللازمة لعمل القطاع العام للصناعات التحويلية

إنَّ تطوير البنية الصناعية العامة هو عبارة عن مشروع تكاملي، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عن أي عنصر من عناصر الإصلاح أو التحديث والتطوير، فمثلاً لا يمكن إنكار دور نظام الدعم الصناعي في

[1]) وزارة الصناعة: التقرير النهائي لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، البرنامج المتكامل للجمهورية العربية السورية، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، دراسة الخبير الدولي أ.مريدن، 2006، ص8.

تنمية الصناعة وتطويرها وتقويتها في وجه المنافسة الخارجية، وأيضاً في تشكيل بيئة مناسبة جاذبة للاستثمارات.

ووجود نظام للدعم الصناعي، لا يعني أن تكون الحكومة هي الجهة الداعمة الوحيدة، فنظام الدعم هو نظام متكامل مرتبط مع البيئة الاقتصادية الكلية، حيث يدخل فيها الجامعات والقطاع الخاص ومؤسسات البحث والتطوير والتدريب والخدمات المالية والإدارية وخدمات المعلومات والاتصالات والإعلان وتقديم الخدمات اللوجستية، مثل تأمين المستودعات والنقل والشحن والتخليص الجمركي، وعلى الدولة مع وجود نظام الدعم أن تقوم بتشجيع وتطوير هذا النظام.

تتسم البيئة العامة المساعدة للصناعة السورية بالضعف، نتيجة غياب أو ضعف السياسات والمؤسسات والخدمات العامة المساعدة، التي تشكل أساس نظام الدعم الصناعي، لذلك فإنَّ توفير هذه البيئة يحتاج لمجموعة من الإجراءات مثل:

أ. توفير التمويل الصناعي، نظراً لمحدودية الموارد، حيث تعاني الصناعة التحويلية من ضعف التمويل وارتفاع التكاليف وضعف المؤسسات، سواء كان هذا التمويل من البنوك أم من السوق المالية، وهي أمور تؤثر سلباً في حجم الاستثمار وبالتالي في فرص العمل[1]، ما تحتاج عملية ترجمة الرؤية والاستراتيجيات الصناعية لتوفر رؤوس الأموال وتعبئة الموارد اللازمة لعملية التنفيذ، وهذا لا يمكن أن يعتمد اعتماداً كلياً على الموارد التقليدية المحصورة بموارد الميزانية العامة، بل لابدّ من البحث عن مصادر تمويل جديدة تساهم في تحقيق السياسة الصناعية.

ب. لقد أضحى العنصر البشري الأداة الأكثر أهمية في الصناعة الحديثة، وهي بحاجة للتدريب والتأهيل الدائم، ويستدعي تطوير وإعداد الموارد البشرية الكفوءة، زيادة نسبة الاعتمادات المخصصة للتربية والتعليم من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتميز هذه المخصصات بانخفاضها فهي لا تتجاوز 2%، أي

[1]) وزارة الصناعة: إستراتيجية الصناعة السورية حتى عام 2015

أنَّها أقل من نصف النسبة المخصصة في الدول المتقدمة[1]، لذلك لابد من الانطلاق من ضرورة الاستثمار برأس المال البشري، على اعتبار أنَّ الإنسان هو غاية ومنطلق أساسي للتطوير والتحديث وللإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في سورية، ويتطلب ذلك التوسع في الإنفاق العام والخاص على قطاعات التعليم والصحة، والتعويل على الاحتياطي الوطني من الموارد البشرية في زيادة الإنتاجية والنهوض بالقدرات التنافسية، وتطوير قدرات الفرد السوري وتنمية فكره والارتقاء بمستوى مهاراته الشاملة، التي تؤهله للتعايش والتكيف مع الاقتصاد العالمي الذي أصبح قائماً على المعرفة والاستخدام المتطور لتقنيات المعلومات والاتصالات.

ج. توفير البنية التحتية التكنولوجية، التي تتشكل من مؤسسات البحث والتطوير، ومن الترابط المتحقق مابين الصناعة وبين الجامعات والمعاهد ومؤسسات الاختبارات والمواصفات والمقاييس، ويتوقف تطوير هذه البنية، على تعزيز نشاط البحث والتطوير وإيجاد علاقة عضوية بين الصناعة والمؤسسات التعليمية، بربط برامج التدريس وطرقه باحتياجات الصناعة.

د. إقامة ما يسمى بالكلاسترز أي التجمعات الصناعية العنقودية، لتتألف من 3 – 5 مشاريع صناعية، لما لها من فوائد في تعزيز الترابط والتكامل فيما بين الصناعات الوطنية، وتحفيز هذه التجمعات العنقودية وغير العنقودية التي تقام في المناطق الصناعية بأسعار تشجيعية للبنى التحتية المستخدمة في الصناعة.

هـ. الاهتمام بإنشاء حواضن تكنولوجية متخصصة و متطورة، و ضرورة وجود مدن صناعية متكاملة تمتلك قاعدة غنية من الخدمات و البنى التحتية.

و. إقامة مراكز تقنية فنية متخصصة لكل قطاع صناعي على حدا تعنى بأمور الاختبار و الفحص و التحليل تدعم العملية الصناعية و تسهم في رفع التنافسية.

[1]) صافي أبو دان، محمد: رؤية مستقبلية للصناعة السورية، محاضرة ألقيت في ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، 2004/6/29، ص10.

ز. عقد المؤتمرات الصناعية، و إقامة المعارض الصناعية، للترويج للصناعات الوطنية، والترويج لنشاط الشركات القائمة والمشاريع المحدثة داخلياً وخارجياً، بقصد تصريف وتوزيع منتجاتها، وتهيئة العوامل التي تجعل من هذه المشاريع قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والأجنبية.

ح. توفير المعلومات عن الصناعة الوطنية ومتطلبات الصناعة بشكل عام، من خلال إعداد حملات توعية وبشكل متجدد للصناعيين لإعلامهم بمتطلبات الإنتاج الصناعي بما يتناسب مع التوجّهات الجديدة للصناعة الوطنية، في إطار متطلبات وشروط منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوربي والاتفاقات الاقتصادية الثنائية والمتعددة الأطراف التي وقّعتها وتوّقعها سورية مع الدول الأخرى.

المبحث الثاني: خيارات إصلاح شركات القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية

يعتبر شعار إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية فاتحة عمل أغلب الحكومات السورية المتعاقبة منذ ثمانينيات القرن الماضي، ولكن حتى الآن، لم يحصل المواطن السوري على إجراء سليم وواضح في إطار إصلاح هذا القطاع و لم يتم التوصل إلى صيغة أو إستراتيجية تحدد معالم الإصلاح الاقتصادي المطلوب في هذا القطاع، حيث كانت السياسات الموضوعة لهذا الإصلاح تفتقد إلى البعد الاستراتيجي والرؤية الواضحة لتحقيق الهدف المنشود، و ضرورة أن تكون عملية إصلاح هذا القطاع في ظل إصلاح اقتصادي حقيقي وحتمي في إطار المتغيرات الإقليمية والدولية المتمثلة بتحرير التجارة[1].

إلاّ أنّ تحديد الهدف بالإصلاح وحده غير كافٍ، بل لا بد من تحديد معنى أو محتوى للإصلاح، وشكل الإصلاح المطلوب في هذا القطاع, وآلية عمل الإصلاح، أو كيف يمكن القيام بهذا الإصلاح، وما الذي يجب إصلاحه، فهل يكون المدخل إلى إصلاح شركات القطاع العام للصناعات التحويلية بتطويرها وتجديدها أم بخصخصتها أم بتصفيتها نهائياً, وهل يكون تطويرها وتجديدها من خلال إعادة تنظيم المشروعات العامة وهيكلتها ضمن شركات قابضة، أم بتحويلها إلى شركات مساهمة، أم نقل ملكيتها أو جزء منها إلى العمال أو الإدارة, أم أن هذا التعثر الملحوظ في إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، يؤدي إلى نتيجة واحدة، وهي إلغاؤه عبر بيعه وخصخصته أو تصفيته, وبالتالي تبني شعار (الإصلاح أو الإلغاء), فإذا ثبت العجز عن الإصلاح، فتصفيته أو خصخصته أجدى؟!

وهل معنى إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، أن تقوم الدولة على نحو آلي, بتطبيق إصلاح نمطي على جميع شركاتها وتمنحها كل ما تحتاجه لإصلاح أوضاعها[2]؟

---

[1]) وزارة الصناعة: خطوات برنامج إصلاح القطاع العام – الصناعة التحويلية، مرجع سابق، 2008.

[2]) سعيفان، سمير: قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية، مرجع سابق،دار الرضا للنشر، دمشق، 2003, ص 211.

فالقضية في ظل وجود تباين في أوضاع شركات القطاع العام للصناعات التحويلية بين الرابحة و المتعثرة والخاسرة لا يمكن أن تحل بهذه الطريقة، وهذا ما تتصف به عملية الإصلاح في سورية، حيث صنّفت وزارة الصناعة السورية منشآت هذا القطاع ضمن ثلاثة مستويات هي :

أ- منشآت رابحة

ب-منشآت متعثرة

ت-منشآت خاسرة.

و بالرغم من التوافق على هذا التصنيف، إلا أنّ الاتحاد العام لنقابات العمال يقترح معياراً آخر للتصنيف، يأخذ بعين الاعتبار البعد الاستراتيجي للإصلاح الاقتصادي الكلي، وإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية بشكل خاص، بحيث يتم فيه تحديد الهدف من الإصلاح، مع الأخذ بعين الاعتبار دور هذا القطاع على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، و بشكل أخص الدور الذي يجب أن يلعبه في تحقيق وتعزيز الأمن الاقتصادي، ووفقاً لذلك فإنّه يمكن تصنيف وحدات القطاع العام للصناعات التحويلية وفق التالي:

1. صناعات يجب المحافظة عليها ودعمها، للضرورات المذكورة سابقاً، ومثال على ذلك (صناعة الاسمنت – صناعة الأدوية – الصناعات الالكترونية – الصناعات المعدنية و الهندسية – حلج الأقطان – صناعة الزجاج – الاسمدة- صناعة السكر)
2. صناعات يجب التخلي عنها بشكل فوري، لتفادي خسائر أكبر مما هي عليه، ومثال على ذلك (صناعة الأحذية – الدباغة – الكونسروات)
3. صناعات يمكن إبقاءها بالعمل حالياً على أن يتم التخلي عنها بشكل تدريجي، أيضاً للضرورات المذكورة سابقاً، ومثال على ذلك (صناعة البلاستيك – صناعة المنظفات)

وبذلك يمكن القول، بأنّ الحديث عن خسارة القطاع العام للصناعات التحويلية بحد ذاتها, لا يكفي لتغليب فكرة تقليص أو تصفية القطاع, أو ترك مؤسساته تضعف تحت تأثير الصعوبات والعراقيل التي توضع في

طريقها, وليس تحت تأثير المنافسة التي تقوم في وجهها من قبل القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي, وبالتالي لا يمكن استثناء أيّة طريقة إصلاحية، في ظل تباين التحديات والمشكلات التي تتعرض كل شركة ومؤسسة في القطاع العام للصناعات التحويلية, وتصبح جميع الاحتمالات واردة، كونه لا يمكن تطبيق حالة نمطية واحدة على جميع الشركات والمؤسسات.

وبالتالي يكون تعدد خيارات إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية أمراً ضرورياً، في سياق البحث عن مسألة الإصلاح الاقتصادي، حيث يمكن استعراض الخيارات التالية:

2-1- تطوير وتحديث القطاع العام للصناعات التحويلية

إنَّ إصلاح شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، لا ينحصر في نقل ملكيتها أو تصفيتها أو خصخصتها، فهناك الوجه الآخر، الذي يلقى التأييد من شريحة واسعة أيضاً، وهو تطوير وتحديث هذه الشركات وفق آليات جديدة، تشمل تطوير الهياكل الإنتاجية والإدارية وفق أسس جديدة شاملة لمبادئ الاستقلال الإداري والمالي والشفافية والمحاسبة.

فخيارات الاقتصاد السوري المعلنة من خلال الخطط الخمسية المتعاقبة تتمثل منذ بدايات الإصلاح الاقتصادي وحتى الخطة الخمسية الحادية عشرة، في تكريس التعددية الاقتصادية، أو ضرورة وجود ثلاث قطاعات اقتصادية (عام وخاص ومشترك), وفي الدعوة إلى إصلاح شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، بدلاً من تخصيصها، وذلك بتطوير وتحديث قدراتها وأدائها لتمكينها من التنافس في سوق مفتوحة واقتصاد مفتوح[1].

ويتضمن خيار التطوير والتحديث، معالجة المشكلات التي تتعرض لها شركات القطاع العام للصناعات التحويلية وتطوير أدائها، و منحها الموارد المالية اللازمة لعمليات الاستبدال و التجديد وفق أحدث التكنولوجيات العالمية لرفع جودة منتجاتها وتنافسيتها في السوق المحلية والأجنبية، وإلغاء التشابكات المالية

[1]) وزارة الصناعة: خطوات برنامج إصلاح القطاع العام – الصناعة التحويلية، مرجع سابق، 2008.

القائمة، وتحويل الديون المزمنة للشركات ومستحقاتها إلى وزارة المالية بجانبيها الدائن والمدين, ودراسة رؤوس أموال الشركات وتعديلها وفق حاجاتها الفعلية, ومعالجة مشكلة قوة العمالة الفائضة[1].

2-2- إعادة هيكلة أشكال الملكية العامة:

تتوزع أشكال الملكية القائمة حالياً في القطاع العام للصناعات التحويلية بين ملكية عامة بالكامل لصالح الدولة، مثل (صناعة التبغ – صناعة حلج الأقطان – تعبئة المياه ...و غيره) و بين ملكية مشتركة مع القطاع الخاص، مثل (صناعة السيارات – السجاد و الموكيت – صناعات كيميائية)، و يمكننا في هذا الصدد اقتراح إجراء دراسة مستفيضة تأخذ بعين الاعتبار الإتجاهات العالمية المتعلقة في مشاركات أي دولة في رؤوس أموال الشركات الصناعية العامة العاملة لديها، ولكن بما يتوافق مع الخصوصية السورية بهدف إعادة هيكلة ملكية الصناعات التحويلية العامة في سورية بوصفه خيار من خيارات إصلاح هذا القطاع، بحيث يتم الاحتفاظ بملكية كاملة للدولة في بعضها، و المشاركة في صناعات أخرى مع القطاع الخاص، و التخلي عن صناعات بالكامل لصالح القطاع الخاص، و ذلك وفقاً للاعتبارات التالية:

- احتفاظ الدولة بملكية شركات القطاع العام للصناعات التحويلية ذات القيمة الاستراتيجية العالية، و التي تتميز بحاجتها لموارد مالية كبيرة، و لها ارتباطات أمامية و خلفية ذات تأثير على الاقتصاد و المجتمع مثل (صناعة الغزول – صناعة الاسمنت – صناعة التبغ – حلج الأقطان – صناعة الحديد و الصلب – صناعة الأسمدة)
- طرح بعض القطاعات الصناعية للشراكة مع القطاع الخاص لتحقيق موارد مالية للخزينة العامة و لرسم استراتيجية مستقبلية للتخلي عنها مستقبلاً مثل (الصناعات الكيماوية – الصناعات الهندسية)

[1]) سمير سعيفان: مرجع سبق ذكره، ص 20.

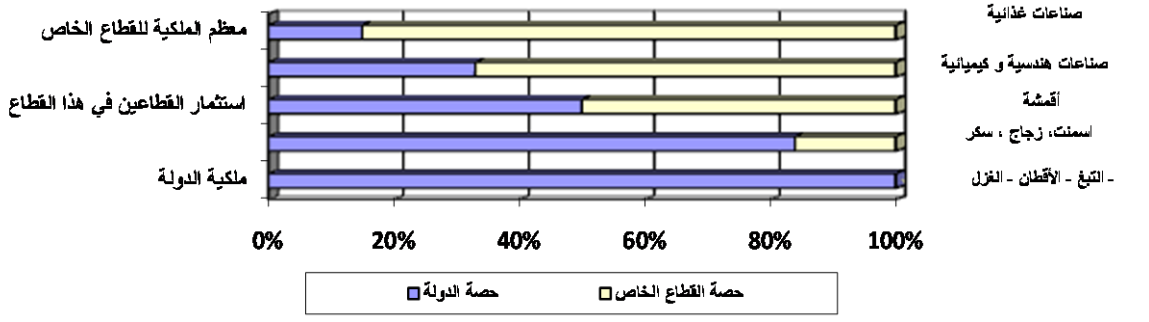
- التخلي عن بعض الصناعات التي تشكل عبء على خزينة الدولة دون تحقيقها لعائد اقتصادي مهم و لأن إدارتها من قبل القطاع الخاص أكثر مرونة مثل (صناعة الأحذية – صناعة الأخشاب – الصناعات الغذائية – صناعة الألمنيوم)

فمثلاً بالاطلاع على الإتجاهات العالمية السائدة في حصص الدولة في القطاعات الصناعية[1]، يمكن تصنيف الشركات الصناعية العامة بحسب الشكل رقم (69) إلى خمس فئات وفقاً للوضع الميداني، وخصائص كل فئة، والدور الذي يعتقد أنّ من واجب الدولة أن تلعبه.

ويقدم الشكل رقم (69) أمثلة عن الحصة السهمية للدولة، حسب كل قطاع صناعي:

الشكل رقم (69)

أمثلة عن التوجهات العالمية في مشاركة الدولة في رأسمال الشركات



المصدر: وزارة الصناعة، التقرير النهائي لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، البرنامج المتكامل للجمهورية العربية السورية، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، دراسة الخبير الدولي أ.مريدن، 2004، ص45.

[1]) وزارة الصناعة: التقرير النهائي لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، المرجع السابق نفسه، ص45.

بالتالي نلاحظ من الشكل، أنَّ الاتجاه العام السائد عالمياً يميل إلى:

1. تحقيق ملكية عامة لكامل قطاع الغزل، لما له من أهمية إستراتيجية بالنسبة لأي دولة، في خلق القيم المضافة وتشغيل العمالة، وتحقيق الترابط فيما بين قطاعات الاقتصاد الوطني (الزراعة والصناعات النسيجية).
2. سيطرة الملكية العامة على شركات السكر والاسمنت والزجاج.
3. مشاركة القطاع الخاص في إنتاج الأقمشة، لما للقطاع الخاص من أهمية في خلق المنافسة والابتكار والإبداع في هذه الصناعة.
4. دعم الصناعات الهندسية والكيماوية و صناعة الأدوية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه الصناعات المولدة للقيم المضافة، والتي يمكن أن يكون أقدر على التطور والعمل فيها.
5. إطلاق يد القطاع الخاص للاستثمار في شركات الكبريت والرصاص والزيوت والصابون، وذلك لضرورة توافر المرونة، والاستجابة السريعة لأذواق المستهلكين، أو نتيجة المنافسة الشديدة في الأسواق، الأمر الذي يجعل من القطاع الخاص أكثر نجاحاً هنا.
6. إنَّ وجود حصة غير عامة، لا يعني بالضرورة بيع أسهم القطاع العام، بقدر ما يعني السماح لشركاء غير حكوميين بالاكتتاب في الأسهم العامة.

في الجمهورية العربية السورية و بالنظر إلى ما تضمنته الاتجاهات العالمية الواردة أعلاه فهي تتطابق في بعض الصناعات و تختلف في صناعات أخرى، فمثلاً صناعة الغزل و صناعة السكر و كذلك التبغ و الأقطان و تعبئة المياه تمتلكها الدولة بالكامل، و أما صناعة الاسمنت و الزجاج فليس لها سيطرة كاملة عليها إذ أن القطاع الخاص له دور لا بأس به، لذلك من المهم إجراء دراسة معمقة تتوافق مع خصوصية الوضع السوري تأخذ بعين الاعتبار رسم استراتيجية مستقبلية يتم ترجمتها بقرارات اقتصادية تتيح المجال تدريجياً لتشجيع القطاع الخاص على دخول سوق الاستثمار في بعض القطاعات الصناعية التي تخطط الدولة على التخلي عنها لصالح التركيز على قطاعات أكثر شمولاً و أهمية و ذات بعد اقتصادي و اجتماعي و تنموي.

2-3- الشراكة مع القطاع الخاص.

ترجع جذور هذا المفهوم إلى القرن السادس عشر حين فكرت فرنسا باللجوء إلى القطاع الخاص من أجل تنفيذ أنشطة اقتصادية تحت مراقبتها، بهدف تزويد خدمات عامة للمواطنين وللاقتصاد بشكل عام، وقد مُنح أول عقد امتياز في فرنسا لمؤسسة آدم دو كرابون (Adam de Craponne) عام (1554) بغية بناء إحدى قنوات المياه[1]، وكذلك سورية طبقت هذا النظام منذ عشرينيات القرن الماضي (مشروع مياه الفيجة)، ومرفأ اللاذقية في خمسينيات القرن الماضي.

وقد اختفى هذا الأسلوب تدريجياً بالنسبة لمشروعات البنية الأساسية، واقتصر تطبيقه في مجال التنقيب عن الثروات الطبيعية (بوجه خاص النفط)، ثم عاد مفهوم الشراكة من جديد، نتيجة للتطورات الحاصلة على الصعيد الاقتصادي العالمي، وخاصةً في مجال الاستثمار، حيث أدت العولمة إلى ازدياد تكلفة المنافسة على الساحة العالمية نتيجة ازدياد عدد المتنافسين، وارتفاع تكلفة بيع المنتجات في الأسواق العالمية، وارتفاع تكلفة الحصول على تكنولوجيا المعلومات [2].

وبشكل عام تعتمد الحكومة على الشراكة مع القطاع الخاص حين لا تمتلك المصادر المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الإنمائية وكذلك حين لا تتوفر للحكومة الامكانيات الادارية والتكنولوجية لإدارة المشاريع، وبناء البنية التحتية اللازمة لدعم الاقتصاد، ويمكن توضيح ماهية الشراكة بين القطاعين العام و الخاص بحسب ما يلي:

2-3-1- مفهوم الشراكة

لا يوجد تعريف للشراكة يرتبط بالقطاع الصناعي بحد ذاته، و لكن يمكننا أن نستعرض هذا المفهوم في إطار إقامة مشروعات البنية الأساسية بأنه «مجموعة نظم تمويل مشروعات البنية الأساسية، حيث تعهد الدولة إلى شخص من أشخاص القانون الخاص يطلق عليه في العمل (شركة المشروع) بموجب اتفاق يُبرم بينهما يسمى (اتفاق الترخيص) تلتزم شركة المشروع بمقتضاه بتصميم وبناء مرافق البنية الأساسية ذات

[1]) عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص 6.

[2]) حصايم سميرة، عقود البوت: مرجع سابق، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص 3.

الطابع الاقتصادي ويرخص لشركة المشروع بتملك أصول هذا المشروع وتشغيله بنفسها أو عن طريق الغير[1]، ويكون عائد تشغيل المرفق خالصاً لها على نحو يمكنها من استرداد تكلفة المشروع وتحقيق هامش ربح طوال مدة الترخيص وتلتزم شركة المشروع بنقل ملكية أصول المشروع إلى الدولة عند نهاية الترخيص بالأوضاع والشروط المبينة في الترخيص»[2].

وتشترك الدراسات حول مفهوم الشراكة بأنها PPP Public Private Partnership [3]، تُعنى بأوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بتوظيف إمكانياتها البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس من المشاركة، والالتزام بالأهداف، وحرية الاختيار، والمسؤولية المشتركة والمساءلة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العدد الأكبر من أفراد المجتمع ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتها حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل[4].

وبحسب الوثيقة الوطنية للشراكة في سورية التي صدرت عن الحكومة السورية أثناء انعقاد مؤتمر الشراكة عام (2009)، نجد أن عقود الشراكة هي «عقود طويلة الأجل بين القطاعين العام والخاص الهدف الرئيسي منها ضمان تقديم الخدمات (كلياً أو جزئياً) وإنشاء البنية التحتية الجيدة في الوقت المناسب وبأقل تكلفة، عن طريق الاستفادة من كفاءة القطاع الخاص وإمكاناته المالية وخبراته مع نقل جزء من المخاطر إليه[5]»

وفي سورية، جرت عدة دراسات و ورش عمل من أجل وضع قانون للشراكة بين الجهات العامة والخاصة، وأُعدّ في ضوء ذلك مشروع للقانون لا يزال محلاً للدراسة، وقد عرف مشروع القانون في مادته الأولى الشراكة

---

[1]) سيروب، رشا، مرجع سابق، 2012

[2]) وفاء عثمان، مرجع سابق، ص 285.

[3]) يعرف في أمريكا بـ(P3)، في كندا (3P)، وفي أوروبا بـ (PFI) (Private Finance Initiative)، ويشار إليها في بعض الدراسات بـ (PSP).

[4]) عادل محمود الرشيد، مرجع سابق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص 6.

[5]) عابد فضلية، إشكالية التشاركية بين العام والخاص (PPP)– ما لها وما عليها، في ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون عن "الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، من 2010/1/5– 2010/5/18، ص6.

بأنها «علاقة تعاقدية لفترة زمنية متفق عليها بين جهة عامة وأخرى خاصة يقوم الشريك الخاص بموجبها بالاستثمار في واحد أو أكثر من الأعمال التالية: بناء وتشغيل وإدارة وإعادة تأهيل وصيانة الأصول المادية والمعنوية لمشروع يهدف إلى القيام بتقديم خدمة عامة أو أية خدمات أخرى مرتبطة بها»[1]، وبموجب مسودة هذا القانون يُعرف الشريك الخاص (العارض المُرشَح) بأنه «الشركة أو ائتلاف الشركات المحلية والأجنبية الذي يفوز بالعرض ويرشح للتعاقد معه كشريك بما يتوافق مع أحد إجراءات التعاقد المنصوص عليها في هذا القانون ووفقاً لأحكام قانون الشركات النافذ وقانون التجارة النافذ»، أمّا شركة المشروع فهي «الشركة التي تؤسس لغرض وحيد هو تنفيذ عقد الشراكة ويكون مقرها الرئيسي في الجمهورية العربية السورية وتمارس عملها وفقاً لأحكام قانون الشركات النافذ، وتكتسب هذه الشركة الحقوق والالتزامات بموجب نصوص عقد الشراكة».

وبصورة عامة توصف الشراكة بأنها أحد أشكال التعاون التنموي بين القطاعين العام والخاص يتم من خلالها وضع ترتيبات يستطيع بمقتضاها القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة والاجتماعية من خلال السماح للقطاع الخاص بتقديمها.

2-3-2- أسس الشراكة

أ- هي علاقة طويلة الأمد مرتبطة بالتعاون بين الشريك الحكومي والخاص في مختلف مجالات المشروع موضوع الشراكة.

ب-التركيبة المالية لمشروع الشراكة هو اتحاد بين أموال العام والخاص.

ت-المشتغلون من الطرفين لهم الدور الأكبر في مراحل المشروع من تصميم، منافسة، تطبيق، تمويل، ..الخ.

ث-الشريك من القطاع العام يحدد الأهداف العامة من المشروع المرتبطة بالاقتصاد و المجتمع.

ج- مخاطر المشروع توزع بين القطاعين العام والخاص " مالية وغيرها " حسب الاتفاق.

[1]) مسودة مشروع قانون الشراكة بين الجهات العامة والخاصة، الجمهورية العربية السورية، نص غير منشور (حصلنا عليه مباشرة من وحدة الشراكة في رئاسة مجلس الوزراء)، المادة رقم (1).

2-3-3- الطبيعة القانونية للشراكة بين القطاعين العام والخاص[1]:

إن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم الأدوات والوسائل الجاذبة للاستثمارات، لذلك يجب على كل دولة تريد إنجاح برامجها الاستثمارية عن طريق مشروعات الشراكة، دراسة أنواع هذه العقود والنظام القانوني الذي سيخضع له، وهل تعتبر عقود الشراكة من العقود التي تخضع لقوانين الاستثمار أم عقود الأشغال العامة، أو عقود امتياز المرافق العامة (العقود الإدارية)؟، أم ترغب بتنظيمها بشكل مستقل أم أنها تريد تغليب الصفة العقدية والاعتداد بإدارة الأطراف وجعلها من القانون الخاص؟؛ فكلما كانت هذه التفاصيل أكثر مرونة ووضوح كانت وسيلة لتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، والتي ستؤدي بالمحصلة إلى نجاح البرامج الاستثمارية والخطط التنموية.

و إذا كان مفهوم الشراكة يتطلب التوافق بين طرفين أحدهما القطاع العام والآخر القطاع الخاص، فإن ذلك يتطلب الوضوح بوضع إطار قانوني ينظِّم هذه الشراكة من الناحية القانونية، خاصةً وأن القوانين النافذة لا تتعرض لهذا النوع من النشاط الاقتصادي، كما أن من الأهداف المطلوب تحقيقها في عقود الشراكة هي توفير الشفافية وحسن الأداء، ومحاربة الفساد الإداري، لهذا فإن الحاجة واضحة إلى نظام قانوني محدد لعقود الشراكة، ولذلك لجأت بعض الدول إلى العمل لوضع إما تشريعات قانونية خاصة لتنظيم عقود الشراكة أو إلى إصدار التعليمات الحكومية لمفهوم الشراكة قانوناً[2]؛ إلا أن التجارب الدولية والعديد من الدراسات تبين أهمية وجود قانون يخص عقود الشراكة بما يوفره من وقت عند طرح أي مشروع للشراكة، ومحاولات الدول لوضع التشريعات الخاصة بعقود الشراكة، أو حتى توحيد المعايير المتعلقة بالشراكة تدل على خصوصية هذا النوع من العقود.

و يمكننا بالنظر إلى ما تم استعراضه سابقاً حول مفهوم الشراكة و الطبيعة القانونية لها، أن نطرح الشراكة بين القطاعين العام و الخاص كخيار لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، بحيث يتم إعداد مشروع قانون بعد دراسة شاملة ينظم أسس التعاون و التشارك بين القطاعين في تنفيذ و إدارة و تشغيل المشاريع

[1]) سيروب، رشا، مرجع سابق، 2012

[2]) هماش، عبد السلام أحمد، و المراشدة يوسف عبد الحميد ، مرجع سابق-البحرين، أبريل 2008، ص 202.

الصناعية العامة، و التي من شأنها أن تمهد لدخول القطاع الخاص في قطاعات صناعية جديدة كشريك يساهم في العمل الإداري و يقدم الخبرات و المهارات التي يمتلكها، و يستفيد في نفس الوقت من قدرة الدولة على تأمين متطلبات العمل الاستثماري لتحقيق غاية مهمة على المستوى العام و هي التطور الاقتصادي .

2-4- استثمار شركات القطاع العام للصناعات التحويلية من قبل القطاع الخاص:

يقوم هذا النوع من الإصلاح، على تأجير الأصول المملوكة لشركات القطاع العام للصناعات التحويلية للقطاع الخاص، وهو ينطلق أساساً من تأجير الطاقات والعمالة المؤقتة في شركات القطاع العام من أجل تحسين السيولة والموقف المالي للشركة، و لكن هنا تظهر مسألة هامة جداً، كما في خصخصة شركات القطاع العام، ألا وهي كيفية التصرف في عوائد الاستثمار وقنوات توزيعها وهل يتم توجيهها الوجهة الصحيحة؟، فالبحث في هذا الموضوع، يحتاج للاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي تتقارب فيها الظروف والهياكل الاقتصادية المعتمدة في القطاع العام للصناعات التحويلية مع مثيلاتها السورية، و تجب الإشارة هنا إلى ضرورة استخدام موارد عملية استثمار الأصل الرأسمالي في تكوين رؤوس أموال جديدة لا تبديدها بسداد ديون قديمة أو حلول ترقيعية، لا بد أن يتم تنفيذ هذا الخيار في إطار استراتيجية شاملة تركز على خطوات ما بعد عملية التأجير أو الاستثمار لتحقيق الغاية المرجوة من عملية الإصلاح.

كما أنَّ تحويل أجزاء ولو صغيرة لسداد ديون و أجور عمال الشركات الخاسرة غير منطقي من الناحية الاقتصادية، إجمالاً يمكن القول، بأنَّ تأجير أصول الشركات العامة الصناعية المنتجة واستخدام حصيلتها في مجالات وأغراض غير استثمارية، يؤدي إلى تحجيم القطاع العام للصناعات التحويلية وتخفيض قدرة الدولة على القيام بدورها في الاقتصاد الوطني، و يمكننا ذكر بعض التجارب المحلية على ذلك، و هي (تأجير قسم من معمل الورق بدير الزور إلى القطاع الخاص مقابل أربعة ملايين ليرة سنوياً مع تحمله لأجور العمالة[1]، وكذلك تأجير معمل اسمنت طرطوس مقابل رفع الطاقات الانتاجية و تقاسم نسبة الزيادة من الطاقة مع تسليم كميات الإنتاج الذي اعتاد المعمل على إنتاجها، إضافة إلى إجراء استبدالات في الخطوط الإنتاجية).

[1]) بيانات المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، عام 2011

2-5- تحويل شركات القطاع العام للصناعات التحويلية إلى شركات مساهمة حكومية:

يكون ذلك بتحويل ملكية شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، إلى هيئات استثمار أو مصارف استثمار حكومية, وبيع جزء من أسهمها لشركات وجهات حكومية أخرى لتستثمر فيها, مثل المصارف ومؤسسات التأمينات والضمان أو شركات صناعية كبرى في حال وجودها، أو حتى إشراك جهات خاصة أو شركات تنتج نفس السلع محلية أو أجنبية، لكن بشرط أن تكون نسبة المشاركة الحكومية في هذه الشركات أكثر من (50%) بحيث يتم السيطرة على غالبية الأصوات في مجلس إدارة هذه الشركات.

كما يوجد أسلوب آخر للتحويل بتمليك العاملين للأسهم وفق أحقية شراء الأسهم بالتساوي, أو بنسبة محددة إلى مستوى راتب العامل[1]، و على الرغم من التطرق إلى هذا الخيار خلال المناقشات و الدراسات التي أعدت محلياً من قبل وزارة الصناعة السورية إلا أننا لم نلحظ تطبيقاً له على أرض الواقع و لا يوجد أمثلة لشركات صناعية طبقت هذا الخيار كما أنه لم يتم إعداد أي تشريع بهذا الخصوص.

2-6- تحويل شركات القطاع العام للصناعات التحويلية إلى شركات قابضة:

إنّ من بين الحلول المقترحة لإصلاح شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، هو تحويل هذه الشركات أو ربطها بشركات قابضة، تنشأ على أساس إدارة هذه الشركات، وذلك لتفادي الخسائر التي تتعرض لها، ورفع قدراتها الإنتاجية والتسويقية والتنافسية في السوق المحلية والأجنبية، وينطلق المنادون بتحويل هذه الشركات إلى شركات قابضة من المهام التي تقوم بها الشركة القابضة، والتي يمكن إيجازها بما يلي[2]:

- دراسة الموقف المالي للشركات التابعة، وحصر المشكلات الفنية والمالية التي تواجهها.
- المشاركة في دراسة الأسواق, ووضع السياسات التي تمكّن الشركات من المنافسة الداخلية والخارجية.

---

[1]) المنظمة العربية للتنمية الإدارية: التحول إلى القطاع الخاص / تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة/، دراسة د. نزيه الأيوبي بعنوان نظرة تقييمية مقارنة حول برامج الخصخصة في العالم العربي، إدارة البحوث والدراسات،الطبعة الأولى 1996 ص 27.

[2]) **المرسي، السيد حجازي، الخصخصة – إعادة ترتيب دور الدولة و دور القطاع الخاص، الدار الجامعية**، 2001، ص 210

- المتابعة المالية والميدانية المستمرة لتلك الشركات، بهدف تحقيق أكبر عائد دون الإخلال بقوى السوق.
- الاعتماد الكلي على الموارد الذاتية النقدية والعينية الخاصة بالشركة القابضة وبالشركات التابعة.
- ضرورة القضاء على الفاقد من الإنتاج والطاقات العاطلة.

فعلى سبيل المثال، توصل المشروع الرائد لإعادة هيكلة القطاع العام للصناعات التحويلية[1]، و الذي تم تنفيذه خلال الفترة (2007-2012) بالتعاون مع الإتحاد الأوربي استناداً إلى دراسات نموذجية أجريت على شركات تتبع للقطاع العام للصناعات الغذائية، إلى مجموعة مقترحات منها اقتراح تغيير الوضع القانوني للمؤسسات الصناعية العامة، بحيث تتحول إلى شركات عامة قابضة مستقلة تماماً أو شبه مستقلة تملك الدولة حصصها أو أسهمها في الشركات المعاد هيكلتها، وتكون هذه الشركات القابضة مسؤولة عن مراقبة وضبط أداء الشركات العامة التي تقع ضمن نطاقها، والمهمة الأساسية الملقاة على عاتق المؤسسة في هذه المرحلة هي ضبط الشركات العامة والإشراف عليها من ناحية فنية ومالية، وبالتالي تقوم الشركة القابضة هذه بدور مدير للأصول، مع تحديد حد أدنى من الربح السنوي متفق عليه مع الشركات العامة، ويكون ضبط الشركات العامة بدلالة مستوى منتجي الأرباح لا على مستوى تنفيذ خطة الإنتاج كما هو الحال في الوقت الراهن، و الجدير ذكره بأن الدراسات و المقترحات التي انبثقت عن المشروع المذكور بقيت طي الأدراج و لم تتم الاستفادة منها.

2-7- خصخصة ملكية شركات القطاع العام للصناعات التحويلية:

الخصخصة إجراء يؤدى إلى نقل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص و الخصخصة هي عكس (التأميم) بمفهومه المباشر، وهي جزء من برنامج متكامل للانتقال إلى اقتصاد السوق الحر، وهي تعني

[1]) بيانات وزراة الصناعة السورية، عام 2012، مديرية التحليل المالي و التخطيط الاستثماري.

تحوّيل الملكية العامة والأصول المالية للدولة في شركات ومؤسسات القطاع العام للصناعات التحويلية إلى القطاع الخاص، سواءً بالتنازل أو البيع أو الترك وغيرها من وسائل نقل الملكية[1].

وهذا التحول أو البيع، إما أن يكون كلياً أو جزئياً أو بالتدريج، فالبيع الكلي يكون بتحول المشروع بالكامل لملكية القطاع الخاص، أما الجزئي، فيتم بتنازل الدولة عن جزء من رأسمال المشروع العام للقطاع الخاص وتحتفظ بباقي الأسهم، وذلك على شكل مشاركة مع القطاع الخاص، أو تكوين قطاع مختلط، ويكون الهدف من ذلك استمرار السيطرة على إدارة المشروع، أو تحقيق نوع من الرقابة والتوجيه داخل المشروع، أما التدريجي، فيتضمن وضع برنامج زمني وعلى مراحل لعملية التحول إلى القطاع الخاص وذلك حسب الظروف السائدة.

وهناك مسألة هامة جداً يمكن طرحها فيما يتعلق بخصخصة الشركات الصناعية العامة، وهي إنّ الإصلاح أو الخصخصة في طبيعة الحال، يجب أن تتم على الشركات التي هي بحاجة إلى الإصلاح، ونتيجة أوضاع غير طبيعية، قد تكون خسائر مستديمة أو عجوزات، أو ديون متراكمة، أو انعدام المزايا التي تمكنها من الاستمرار والتلاؤم مع الظروف المستجدّة في السوق، ففي حال كون الشركة الصناعية العامة رابحة وتعمل بنجاح في ظل انعدام تلقي الدعم الحكومي، يكون السؤال هنا لماذا خصخصة هذه الشركة؟

حيث أنّ اختيار المشروع العام الذي ستطبق عليه الخصخصة، يعتبر من الموضوعات الحيوية في عملية الإصلاح، بالإضافة إلى ذلك في حال الاستناد إلى الوضع الطبيعي بوجود خلل في توازنات الشركة العامة الصناعية، فهل يكون القطاع الخاص سواءً المحلي أو الأجنبي على استعداد لشراء أصول هذه الشركة الخاسرة؟, وفي حال تم اعتماد الشراء، فهل عملية تقييم الأصول العامة للشركة تعطي القيمة الحقيقية لموجوداتها, وذلك لأن التجربة – المصرية على الأقل– دلَّت على أنَّ القطاع الخاص لا يقدم على شراء هذه الشركات، إلا بأسعار بخسة، لا تقارن بالقيم الحقيقية لتلك الشركات، فيؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمارات الخاصة، حيث يتحول اهتمام القطاع الخاص للحصول على تلك الأصول بأقل تكلفة، بل وكيفية الحصول عليها بأقل من قيمتها الحقيقية، بدلاً من المخاطرة في الأصول الجديدة، وهذا الأمر يؤكد أهمية

[1]) شيحة، مصطفى رشدي،الاقتصاد العام للرفاهية (النظرية العامة لنشاط الدولة المالي)،، الدار الجامعية, الإسكندرية، 1993، ص 103

التدرج في إجراءات الانتقال إلى خصخصة شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، بالإضافة إلى مجموعة العوامل الفنية والنفسية والاجتماعية والسياسية التي تؤكد أهمية التدرج، حيث أنّ هذا التدرج في برنامج الخصخصة، من شأنه أن يؤدي إلى[1]:

- استكمال خطوات التحرر الاقتصادي.
- إعادة هيكلة المشروعات، حتى يتسنى تخصيصها بأسعار واقعية وحقيقية.
- خلق المناخ العام المؤيد للخصخصة.
- علاج مشكلة العمالة الفائضة خلال فترة الانتقال.
- توجيه موارد القطاع العام للصناعات التحويلية، نظراً لكبر حجم القطاع العام الاقتصادي.

و بالنظر إلى الخيارات المذكورة أعلاه لعلنا نؤيد دمج أكثر من خيار للتوصل إلى ما يلائم الوضع القائم في الشركات العامة للصناعات التحويلية في سورية، حيث يمكن اعتماد إعادة هيكلة أشكال الملكية القائمة حالياً مع إعداد قانون للشراكة مع القطاع الخاص وفق تصنيف الشركات التابعة لمجموعات ثلاث: الأولى شركات رابحة و استراتيجية و من الضروري أن تبقى ملكيتها للدولة، وهنا يجب في هذا المجال تحديثها و تطوير خطوط إنتاجها و رفع المستوى التكنولوجي فيها مع التأكيد على ضرورة متابعة عمليات الاستبدال اللازمة تباعاً، ثم المجموعة الثانية و التي تتضمن شركات متعثرة و هي بحاجة لإدارة كفوءة تمكنها من النهوض و تحقيق الربح، وهنا يمكن أن تتم عملية المعالجة و الإصلاح في إطار تنفيذ قانون للشراكة بين القطاعين العام و الخاص و ضمن معايير عمل جديدة مختلفة عن تلك القائمة في القطاع العام وفق مجموعة اعتبارات و شروط يتم التوافق عليها و اعدادها لاحقاً، و المجموعة الثالثة المكونة من الشركات الخاسرة و التي لا يجدي معها اعتماد الآليات المتبعة في إدارة القطاع العام للصناعات التحويلية للنهوض بها مجدداً وهنا يجب إتخاذ قرار يتحلى بالمسؤولية لوقف نزيف هذه الشركات و إغلاقها نهائياً أو بيعها للقطاع الخاص مع ضرورة حل عادل لمشكلة العمالة فيها مما سيفسح المجال للقطاع الخاص بتناول هذه الصناعات

[1]) شيحة، مصطفى رشدي، مرجع سابق ، ص 368.

و تنميتها، و قد سبق أن تناولنا حالة عملية ضمن الفصل الثالث للشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية حول التقسيمات الثلاث المذكورة أعلاه، و التي يمكن أن تنطبق على جميع الشركات الصناعية العامة لتشابه الظروف و الوضع العام.

في الختام لا بد من الإشارة إلى أن الهدف الأساسي من قيام القطاع العام للصناعات التحويلية والتوسع فيه هو أن يكون مساهم في التنمية الاقتصادية، و أن يساعد في تجميع المدخرات المحلية، ولا مجال للحديث عن تحريم أو تجريم من ينتقد هذا القطاع، غير أنه يجب التفريق بين نوعين من النقد، يعبر كلاهما عن موقف معين من القطاع العام نفسه, النوع الأول من النقد يقوم على نقد القطاع العام لتقويمه، أي بهدف بناءه، فهو يكشف أوجه قصوره عن أداء دوره التنموي، ويستهدف تنشيط مساهمته في النشاط الاقتصادي، وتنمية كفاءته الإنتاجية، فهو نقد ينطلق من موقف تشخيص المرض و اكتشاف عيوبه و معالجتها بعيداً عن التشبث بنهج و عقلية اقتصادية ما، وهو يعبر عن الموقف النقدى الحقيقى لأن جوهره هو أخذ وقبول الصواب، ورد ورفض الخطأ، و النوع الثاني من النقد يقوم على نقد القطاع العام لنقضه، أي بهدف هدمه و تصفيته، أو حصر دوره فى النشاط الرابح اقتصادياً فقط دون النظر إلى البعد الاجتماعي، فهو نقد ينطلق من موقف الإلغاء لمجرد الإلغاء دون جهوزية البديل رغم أن منطلق هذا النقد هو إيديولوجي إلا أنه يتناقض مع واقع المجتمعات الغربية الليبرلية الراسمالية ذاتها، حيث أنه يجب الإقرار بأنه فى كل نظام اقتصادي رأسمالي توجد ملكية عامة بجانب الملكية الفردية، ولكنهما فى ظل هذا النظام متنافسان ويخضعان فى حركتهما الاقتصادية لقانون المنافسة الحرة بقصد الحصول على ربح، و بالحديث عن القطاع العام للصناعات التحويلية السوري فإنه وبالرغم من كل الظروف التي مر ويمر بها هذا القطاع تبقى حكاية وجوده وإصلاحه و دوره في بناء الاقتصاد مثار جدل و نقاش تحمل في طياتها الكثير من المؤشرات التي تدلل على ضرورة قيام أي منتقد لهذا القطاع من إجراء تشخيص سليم و تقييم موضوعي قبل توجيه النقد، الذي يفترض أن يكون نقداً خلاقاً هدفه التقويم وتحسين الأداء و كشف أوجه القصور، وذكر الايجابيات و السلبيات التي يتم من خلالها أخذ وقبول الصواب، ورد ورفض الخطأ، وليس مجرد النقد للنقض والإلغاء.

وإذا كان القطاع العام للصناعات التحويلية قد تعثر أحياناً، أو قد تسببت السياسات المالية حرمانه من استخدام موارده الذاتية في عمليات التطوير، أو قد تسببت إداراته غير المنتقاة بشكل موضوعي في خسارته، فالواضح أنه من الضروري العمل على إنقاذه وتحريره وتطويره، لأن الهدف من قيام القطاع العام هو أن يكون القطاع الرائد لادارة التنمية الاقتصادية قادر على جمع المدخرات، شريطة أن يعمل بأسلوب اقتصادي، وعلى نحو يأخذ المعيار الاقتصادي في تقييم الأداء، وهذا يحتم أن تحدد الدولة بوضوح سياستها الاقتصادية، و أن توفر لهذه السياسة قدراً من الاستقرار وقدراً من المرونة، و أن يكون القائمون على تنفيذ هذه السياسة على اقتناع تام بجدواها، وكذلك تحقيق الاتساق والتوافق بين السياسات المالية النقدية للدولة، بحيث تتخلص تماماً مما قد يقوم بينها من تعارض أو تناقض.

نتـــائج الـــدراسة

في ضوء ما تم استعراضه في فصول هذا البحث"واقع القطاع العام للصناعات التحويلية بين ضرورات الإصلاح و خيارات المستقبل"، نجد ما يؤيد الفرضيات الأربعة المذكورة سابقاً و نستخلص النتائج التالية:

1. وجود ترابط واضح بين إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية و تطويره و النهوض بمستواه و بين تطور مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني السوري، و يشكل الأداء المتواضع للقطاع العام للصناعات التحويلية تحدياً حقيقياً أمام عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية من جهة، وأمام القطاع نفسه في إطار توجّه الاقتصاد السوري نحو اقتصاد السوق من جهة أخرى، كما أن عملية تطوير وتحديث الصناعة السورية، وخاصةً التحويلية تعتبر إحدى المكونات الأساسية للإصلاح الاقتصادي.
2. التجارب السابقة لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية لم تعط النتائج المرجوة منها بسبب غياب الرؤية المتكاملة للإصلاح الوطني و لخصوصية الاقتصاد السوري، و نجاح أيَّة عملية إصلاحية، من الصعب أن تتم في ظل التشريعات والقوانين الحالية على اعتبارها شكلت المناخ لانحراف القطاع العام للصناعات التحويلية عن أداء مهامه الرئيسية، و يجب أن تسبق عملية اصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية (السياسات المالية و النقدية و السياسات الصناعية و دور الدولة التدخلي في المؤسسات العامة) ثم تليها تفاصيل وبرامج تنفيذية للخطط التنفيذية في جميع القطاعات الصناعية.
3. وجود صلة بين عملية الإصلاح الإداري في المؤسسات العامة و تطوير القطاع العام للصناعات التحويلية، و اعتبار أن الأداء الاقتصادي السلبي لعدد من الشركات لا يمكن فصله عن أداء و كفاءة الإدارات في هذه الشركات، و عملية المحاباة في توظيف المدراء.
4. إن فشل محاولات اصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية يعيق عملية التنمية الاقتصادية و يؤثر سلباً على مستوى المعيشة، كما أن تراجع الدور الحكومي في الإنفاق الاستثماري، و ارتفاع الأسعار ورفع الدعم، وزيادة التضخم ومعدل البطالة، جميعها إجراءات تناقض مبادئ وسياسات اقتصاد السوق

الاجتماعي، للحد الذي يمكن معه القول، أنَّ الاقتصاد السوري يشهد لأول مرة في تاريخه، وخلال السنوات الماضية، توجّهاً عملياً واضحاً للعمل بآليات اقتصاد السوق، لكن غير الاجتماع

و أخيراً فإن دراسة خيارات إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، أو إعادة الهيكلة الاقتصادية لشركاته في سورية، لابد أن تستند إلى تقييم هذه الشركات بحسب أوضاعها الاقتصادية، طبقاً للمؤشرات و البيانات المستخلصة، حيث يمكن تقسيم هذه الشركات إلى ثلاث مجموعات:

الأولى: شركات رابحة اقتصادياً، لكنها تحتاج إلى تعظيم ربحيتها و إلى عمليات تطوير واستبدال وتجديد لآلاتها ومعداتها وخطوطها الإنتاجية، لتبقى قادرة على التلاؤم مع الظروف التنافسية المحلية والعربية والإقليمية والدولية، على أن يتم تمويل هذه العمليات بمجموعة من الطرق، التي من بينها التمويل الذاتي ضمن الشركة نفسها، أو بالاقتراض من صندوق الدين العام، أو من البنوك الحكومية المعتمدة، كل ذلك بحيث تتمكن الشركة من تطوير إنتاجها وسداد مستحقات قروضها من أرباحها الذاتية دون الرجوع إلى الخزينة العامة للدولة.

الثانية: شركات متعثرة، تحتاج إلى زيادة جودة منتجاتها وتخفيض تكاليفها لتحويلها لشركات رابحة، و حتى تصبح منافسة وقادرة على التلاؤم مع السوق المحلية، ويكون ذلك بدعم هذه الشركات و رفدها بأموال جديدة من الموازنة العامة للدولة.

الثالثة: شركات خاسرة، تتصف بالعمل التقليدي و تتكبد بسببها الخزينة العامة للدولة ضياع أموال طائلة من دون عائد اقتصادي، مع استفحال هذا الوضع مع تقدم العمر الإنتاجي للآلات، الأمر الذي يزيد من تكاليف الاستثمارات التي تحتاجها هذه الشركات لتحسين وضعها الاقتصادي، لذلك يكون من الضروري الإسراع في إعادة هيكلتها و وضع الحلول المناسبة لها.

المقترحات

بناءً على ما تقدم من نتائج، يمكن التوصية بما يلي:

<u>على صعيد التشريعات و الإجراءات</u>

1. ضرورة تبني برنامج وطني و رؤية استراتيجية واضحة لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية من قبل أعلى سلطة معنية بالوضع الاقتصادي، وذلك لضمان التزام كافة المستويات الإدارية والتنظيمية بالتعاون مع هذا البرنامج بفعالية تضمن تسهيل مهامه وبالتالي نجاحه في تنفيذ أهدافه التي ستنعكس على قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الصادرات، و خلق المزيد من فرص العمل، ورفع الكفاءات وبالتالي زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة.
2. إن القطاع العام للصناعات التحويلية هو تجربة تاريخية في سورية وسلبياته وتشوهاته ليست صفات ملازمة له على الدوام بل كان له دور رائد لا يمكن إغفاله، وهذا الواقع القائم حالياً ليس هو الإمكانية الوحيدة, لا بل إن السلبيات والمشاكل التي يعاني منها في وقتنا الراهن هي خروج عن منطق الملكية العامة، الأمر الذي أدى إلى تغيب أساليب الإدارة الديمقراطية عن هذه المشروعات، ولهذا فقد سادت مظاهر المركزية في إدارة وتوجيه هذه المشروعات وانتشرت كافة مظاهر الروتين والبيروقراطية وتقديس النصوص القانونية والهروب من المبادرة والخوف من تحمل المسؤولية، وبسبب ارتباط وتأثر نشاط القطاع العام بالظروف السائدة في البلاد بشكل قوي ومباشر فإننا نرى أن إصلاح سلبيات وتشوهات القطاع يجب أن تتم بالارتباط مع إصلاح كافة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في قطرنا، لأن عملية إصلاح وتطوير هذه المشروعات ليست عملية إدارية فنية بحته, بل هي عملية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية لأنها تتصل بالمفاهيم والقيم والاتجاهات وأنماط السلوك على مستوى الدولة والأفراد، وعليه فإن كافة المشاكل والعقبات التي تواجه مشروعاتنا العامة ما هي بالواقع سوى مفرزات ومخرجات للبيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بعملها. فالبيئة الملوثة لن تنجب إلا جهازاً إدارياً مريضاً بالولادة، وبالتالي فإن أي تجاوز لهذه الحقيقة سيعني وضع حلول ترقيعية لمشاكل سرعان ما تصبح بعد حين عديمة الجدوى بعد معايشتها وتفاعلها مع البيئة المحيطة.

3. العمل على وضع سياسة سليمة لإعداد واختيار القيادات الإدارية، لأن مسألة الاختيار الموضوعي للقيادات والكوادر الإدارية أصبحت في وقتنا الراهن ضرورة ملحة وحتمية لا يمكن بدونها البدء والنجاح في عمليات الإصلاح والتطوير، ومن هنا نرى ضرورة العمل على إيجاد بنك للمعلومات يتضمن البيانات الأساسية مثل المؤهلات والخبرات وسجل أداء يتضمن تقييم لمعيار النزاهة عند الأشخاص الذين يمكن ترشيحهم لشغل المناصب الإدارية، ويساعد هذا البنك الجهات المختصة في تحديد الأشخاص المناسبين بما لديه من معلومات دقيقة وموثقة يسهل الرجوع إليها عند الحاجة، و إن استخدام هذا الأسلوب في اختيار وتعيين الكوادر الإدارية ممكن وعملي وأمر معمول به في الكثير من الدول المتقدمة سعياً للاستفادة من العناصر البشرية المتاحة من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب لمؤهلاته وميوله الشخصية، وبذلك يتم التخلي عن نظام الاستثناءات والولاءات الضيقة في الاختيار لخدمة مصالح المجتمع، فالإنسان يزداد انتماؤه لوطنه ولقيادته كلما رأى أن قاعدة تكافؤ الفرص هي أهم القواعد المتبعة, فباحترام هذه القاعدة تتم رعاية المبدعين وتشجيعهم على البذل والعطاء وبذلك يتم حدوث التطوير أو البدء بالسير على طريقة وتعميق الانتماء للوطن.
4. التأكيد وبالتالي القناعة والعمل على توضيح أن مهمة إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية هي مهمة وطنية وليست مهمة وواجب طرف واحد فقط، لذا يجب أن تقوم الحكومة بتوفير كل ما يلزم لتشجيع الأطراف كافة على القيام بالدور المأمول منها في عملية الإصلاح لأن وقف الخسائر وتطوير القطاع سينعكس على الاقتصاد الوطني ككل.
5. إن المعونات والمساعدات التي تقدمها الدول المانحة والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل تنفيذ مشاريع إصلاحية معينة، عنصر هام وفعال في التمويل ونقل الخبرات والتجارب المفيدة التي تساعد في تحسين أداء القطاع العام للصناعات التحويلية، إلا أنه لابد من التأكيد على ضرورة وجود مورد وطني متجدد ومستمر من أجل ضمان استمرارية الحصول على التمويل اللازم لعملية الإصلاح، وبالتالي فإنه لابد من إقامة صندوق وطني لهذه الغاية تصب فيه المعونات والمساعدات والمنح الخارجية المخصصة لهذا الهدف إضافة إلى مصدر وطني داخلي تشاركي بين الحكومة والقطاع الخاص يتمثل بتخصيص نسبة صغيرة من قيمة

الواردات والصادرات لهذا الصندوق على أن تتم إدارته بشكل مشترك من قبل ممثلين لكافة الجهات المشاركة والمعنية.

6. ضرورة تشكيل وحدة متابعة مركزية يمكن أن تتبع لرئاسة مجلس الوزراء معنية بمتابعة عملية إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية لأهميته، وذلك للقيام بمهمة متابعة عمل اللجان العديدة التي تشكل بهذا الخصوص و من ثم تضيع مخرجاتها و تبقى طي الأدراج.

<u>على صعيد البيئة الخارجية</u>

1. توفير بيئة اقتصادية كلية مستقرة، تعكس سلامة السياسات والتوجيهات الحكومية، في رفع معدلات النمو، وتخفيض معدلات البطالة والعجز والدين العام والتضخم ومستويات الأسعار، بهدف زيادة ثقة المتعاملين مع الاقتصاد الوطني وجذبهم للاستثمار فيه.
2. الاستثمار في التعليم، وعدم اقتصاره على الاستثمار في المدارس والمعاهد والجامعات، حيث أنَّ التطور والتخصص الذي طرأ على الاقتصاد العالمي وتحوّله إلى اقتصاد معرفي يقوم على العلوم والاستخدام الكثيف للتقانة، يتطلب الاهتمام بنوعية التعليم، المتمثلة بنوعية المناهج ومدى ملاءمتها لاحتياجات السوق.
3. أعطت السياسة الاقتصادية السورية في السنوات الأخيرة أولوية للتحرير التجاري ورفع الدعم على حساب الاستقطاب الصناعي، فعرضت الصناعة الوطنية بشقيها العام و الخاص لمنافسة غير متكافئة و لم تنجح في نفس الوقت في إغراء المستثمريين الخارجيين بصناعة منتجاتهم في سورية بمواصفات عالمية بل نشط الاستيراد، لذلك لا بد من إعادة هندسة البيئة الاستثمارية بما يضمن تطوير الصناعة بقطاعيها.
4. الهدف من الإصلاح الاقتصادي عموماً، وإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية خصوصاً، تكريس الاستثمار في الاقتصاد الوطني، على اعتبار الاستثمار يمكن أن يشكل أساساً لدفع عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وبالتالي، فإنَّ عملية إصلاح شركات القطاع العام للصناعات التحويلية لا يمكن أن تنحصر في مناقشة شكل ملكية هذه الشركات، بقدر ما يكون

الاستثمار هو الدافع الحقيقي للإصلاح، حيث أنَّ أشكال الإصلاح المطروحة في البحث تنطلق أساساً من الاستثمار في الشركات العامة الصناعية، بغض النظر عمن يدير هذا الاستثمار (الدولة أم القطاع الخاص).

5. حل التشابكات المالية و تسوية الديون بين شركات القطاع العام للصناعات التحويلية من جهة وبينها و بين الجهات الأخرى من جهة أخرى، ليصار إلى إجراء المقتضى بشأنها، وحل مشكلة عدم الاستجرار، التي تؤدي إلى تكدس المخازين وتحقيق خسائر في بعض الشركات.
6. فصل العلاقة مع وزارة المالية بحيث تقتصر على أساس تسديد حصة المالك من الأرباح و دفع ما يترتب عليها من ضرائب ورسوم.
7. إعادة النظر في دور الأجهزة الوصائية وأجهزة الرقابة وتغير دورها من رقابة لاحقة إلى رقابة وقائية وتقوية إمكانياتها وتحديث أدواتها فيما يتعلق بالكشف عن ظواهر الفساد الإداري والتعامل الجدي معها وتوفير كل ما ينأى بهذه الأجهزة الرقابية عن أن تصبح هي نفسها عرضةً لمغريات نفس الداء الذي تحاربه.
8. تخفيض عدد الجهات الوصائية على شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، وتحقيق استقلالية هذه الشركات حتى تعمل وفقاً للمعايير الاقتصادية على غرار الشركات الصناعية الخاصة.

<u>على صعيد البيئة الداخلية للقطاع</u>

1. تحرير مؤسسات القطاع العام للصناعات التحويلية من الأعباء الاجتماعية التي كبلت بها لأكثر من أربعين عاماً والبدء بمعالجة القضايا الاجتماعية من خلال النظام المالي وسياسة الموازنة.
2. التركيز على برامج البحث و التطوير و دعمها و زيادة مخصصاتها المالية السنوية ضمن موازنات المؤسسات و الشركات الصناعية بهدف مواكبة عملية التجديد و رفع القدرات التنافسية.
3. وضع معايير فنية دقيقة و معتمدة لإنتقاء الإدارات العامة في هذا القطاع و الابتعاد عن التعيين وفق قاعدة المحسوبيات و العمل على التقييم المستمر و الدوري و إفعال مبدأ المحاسبة على النتائج.

4. الموافقة على إمكانية التعاقد مع شركات خاصة لإدارة بعض الشركات العامة وفق شروط و قواعد تضمن حقوق العاملين و تحقق أعلى عوائد اقتصادية توافقاً مع مبدأ فصل الإدارة عن الملكية.

5. تطوير نظام الحوافز في شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، بما يحقق الترابط بين الحافز والأداء المتميّز.

6. تطوير نظام الرواتب والأجور في القطاع العام للصناعات التحويلية، الذي يعتمد على المستوى التعليمي وسنوات الخدمة، كي يضاف لذلك التوصيف الوظيفي للوظيفة التي يتم التعيين فيها، والاستناد إلى الخبرات السابقة والسيرة الذاتية للمتقدمين للتوظيف.

7. الاهتمام بالنواحي التسويقية والترويجية لمنتجات القطاع العام للصناعات التحويلية، و إحداث هيئة تسويقية متخصصة وتخصيص اعتمادات سنوية كافية لذلك.

8. تعزيز مهارات ونوعية القوى العاملة في القطاع العام للصناعات التحويلية من خلال تناسب مخرجات مؤسسات التعليم مع احتياجات الشركات العامة الصناعية ومن ثم وضع برامج تدريب صناعي وإداري حسب الاحتياجات المطلوبة.

9. يتوقف مستقبل أداء أي مشروع إلى حد كبير على سلامة القرارات التي يتم اتخاذها قبل تأسيسه فكثيراً ما تبرز فكرة المشروع بشكل فجائي بدافع الحماس أو التقليد للدول المجاورة أو المتطورة, أو بدافع ترسيخ العلاقات السياسية، وليس نتيجة لاختيارها بعد دراسات علمية لها، الأمر الذي يؤدي إلى إقامة مشاريع فاشلة تصبح عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني بعد إنشائها، ومن هنا فإنه يتوجب الاهتمام الكافي بإيجاد أجهزة مؤهلة للقيام بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وأن يقترن إقامة أي مشروع صناعي عام بوجود مثل هذه الدراسات بهدف اختيار أكثر المشاريع انسجاماً مع المصلحة الوطنية.

10. رفع الجاهزية التكنولوجية و تعزيز وتطوير قدراتها، والاستفادة ما أمكن من التقانات الذاتية، أو العمل على توطين التقانات الموجودة في الدول الأخرى، لتحسين إنتاجية الصناعة السورية، ورفع سوية القوى العاملة ورأس المال البشري، حتى تتلاءم مع المتطلبات التقنية الحديثة للصناعة السورية.

11. إنهاء حالات التضخم الوظيفي في القطاع العام للصناعات التحويلية من خلال إعادة الهيكلية شركاته وإلغاء الإدارات غير الضرورية فيها وإعادة توزيع القوى العاملة على الإدارات وفقاً لاحتياجاتها الفعلية، وبذلك يتم تفادي الوقوع في شرك البطالة المقنعة وآثارها السلبية المدمرة.

12. رفع كفاءة وتنافسية المنتج الصناعي السوري إجمالاً، و منتج القطاع العام للصناعات التحويلية خصوصاً بتهيئة المناخ الاقتصادي والتشريعي المناسب، وتوفير التمويل المناسب، ومؤسسات الدعم الصناعي، ورفد الصناعة الوطنية بكوادر مؤهلة ومدرّبة وخبيرة، وتسهيل حصولها على المواد الأولية والتقنيات الحديثة.

13. تقديم الدعم للمنتج الصناعي السوري بشكل عام أسوةً بالدول الأخرى، وعدم السماح بإدخال بضائع مستوردة إلا بعد التحقق من مطابقتها للمواصفات السورية، ومراقبة شهادات المنشأ للمنتجات التي تدخل الأراضي السورية.

14. إعطاء مزايا لشركات القطاع العام للصناعات التحويلية على غرار القطاع الخاص الصناعي، من جهة تهيئة البيئة المناسبة للعمل من خلال إعطاؤه الصلاحيات بالتعاقد و التسويق.

15. إخضاع المؤسسات الصناعية العامة والشركات التابعة لها لمعايير تقييم مؤسسي تنطلق من الكفاءة الإنتاجية وحسن استخدام الموارد وجودة المنتجات المقدمة لأن وجود مثل هذه المعايير يدفع هذه المؤسسات إلى مسار أكثر نزاهةً وأكثر التزاماً بالمعايير الموضوعة والاعتبارات الاقتصادية فيما يتعلق بالقرارات التي تتخذ وكيفية استخدامها للموارد المتاحة.

16. مراجعة كافة الأنشطة و الصناعات القائمة حالياً في القطاع العام للصناعات التحويلية و تقييمها من حيث امكانية استمرارها باعتبار أن معظمها يمثل أنشطة تحويلية بسيطة غير قادرة على المنافسة، خاصةً و أن هذه الصناعات وجدت لتخدم الاقتصاد في مرحلة معينة، مع ضرورة البحث عن صناعات استراتيجية تدعم بنية الاقتصاد السوري.

17. مراجعة مواقع الشركات العامة الصناعية الواقعة ضمن المخططات التنظيمية للمدن و دراسة جدوى نقلها إلى المدن و المناطق الصناعية لاستثمار مواقعها بعوائد اقتصادية.

18. إعادة تقييم الموجودات الثابتة في شركات القطاع العام للصناعات التحويلية ليتم الوقوف على الواقع و الوضع الحالي لمالية هذه الشركات.

19. إحداث مراكز فنية وتقنية متخصصة في مجالات الدعم و الاختبار و المواصفات و الجودة مثل (مركز للتحديث الصناعي و تقديم الاستشارات الفنية – مركز فني للنسيج – هيئة للجودة) لضمان إنتاج منتج ذو مواصفة عالية المستوى وقادر على المنافسة و دخول الأسواق الخارجية.

20. معالجة المشكلة المزمنة التي يعاني منها القطاع العام للصناعات التحويلية والمتمثلة بالعمالة الفائضة، وذلك من خلال إعداد برامج مساعدة للعمالة الفائضة في شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، حتى تستطيع أن تتحوّل إلى مجالات إنتاجية أخرى، بحيث تتضمن هذه البرامج الخيارات التالية:

أ. برامج التدريب والتأهيل لمساعدة العمالة الفائضة للانتقال إلى وظائف أخرى.

ب. منح مزايا للشركات الخاصة التي تقوم باستيعاب العمالة الفائضة.

ج. تحويل العمالة الفائضة بين الفروع الاقتصادية بما يتناسب مع مستوياتهم الفنية، ومستوى تدريبهم وتأهيلهم.

د. استيعاب العمالة ضمن الشركات نفسها بزيادة الاستثمار الصناعي فيها.

21. إعطاء الصلاحيات اللازمة للإدارت ثم تكريس مبدأ المحاسبة على النتائج و التدقيق المستمر ضماناً لعدم استشراء الفساد، سيما و أن هذه الظاهرة هي مشكلة مزمنة في القطاع العام للصناعات التحويلية.

22. زيادة الاستثمار في شركات القطاع العام للصناعات التحويلية، بالتركيز على الصناعات الاستراتيجية التي تعتبر مسؤولية الدولة وبعد التحقق من جدوى المشروع اقتصادياً، حيث أنَّ قرار الحكومة بتخفيض الاستثمار الحكومي بحد ذاته يشكّل تخلياً عن هذا القطاع حتى يتم تصفيته نهائياً دون الإعلان عن ذلك، منعاً للصدام والمواجهة مع الأجهزة النقابية وغيرها من مؤيدي القطاع العام للصناعات التحويلية.

23. تخفيض تكاليف الإنتاج في الشركات العامة الصناعية، من خلال القيام بالإجراءات التالية:

أ. نقل حساب رواتب وأجور العمالة الفائضة في مؤسسات القطاع العام للصناعات التحويلية، من حساب التكاليف إلى حساب الأرباح والخسائر، و معالجتها محاسبياً باعتبارها تكاليف إجتماعية إدارية وليست تشغيلية.

ب. رفع الحصر عن شراء المواد الأولية، أو بيع المنتج، أو نقلها بجهات محدودة وبأسعار إدارية، والتعامل وفق الأسعار الرائجة ووفق آلية السوق.

24. تحقيق ترابطات صناعية و تعاون بين القطاعين العام والخاص، بغية تحقيق قطاع صناعي قوي وقادر على مواجهة المنافسة الخارجية.

25. تأمين قاعدة بيانات شفافة وو اضحة حول البيانات و المعلومات عن أداء شركات ومؤسسات القطاع العام للصناعات التحويلية، وتعميمها على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، انطلاقاً من ضرورة وأهمية المعلومات في جذب الاستثمارات، وتحليل الواقع الفعلي لأداء شركات القطاع الصناعي العام والخاص.

26. تشجيع الصناعات الغذائية من خلال إلغاء الرسوم على المواد الأولية الداخلة في هذه الصناعات و خصوصاً في هذه المرحلة التي تمر فيها البلاد.

27. رفع الرسوم الجمركية على مستوردات الصناعات النسيجية و خاصةً صناعة الأقمشة و التريكو من أجل حماية هذه الصناعة التي تشغل عدد كبير من العمالة.

المراجع و المصادر

أولاً – المراجع و المصادر العربية

1- الأخرس، إبراهيم، أسرار تقدم الصين، دراسة في ملامح القوة و أسباب الصعود، دار إيتراك للنشر، 2008.

2- باروت، جمال، العقد الأخير في تاريخ سورية- جدلية الجمود والإصلاح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.

3- البيلاوي, حازم، محنة الاقتصاد و الاقتصاديين, دار الشروق, القاهرة, الطبعة خاصة لمكتبة الأسرة 2000.

4- البيلاوي، حازم، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى.2004

5- بقاعي، علي نايف، مناهج المحدثين العامة والخاصة : الصناعة الحديثة ، دار البشائر الإسلامية ,بيروت، 2003

6- بيتر آيغن، شبكات الفساد والإفساد العالمية، ترجمة محمد جديد، دمشق، 2005.

7- جان إيف بيرو وغوتييه ستانكو، تمويل البنية التحتية والخدمات العامة- اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ترجمة منال الحلو ورانيا عيد الله، إدارة الشؤون الاقتصادية والدولية، وزارة التجهيزات والمواصلات والإسكان، فرنسا، 2002.

8- جمعة، سلوى شعراوي ، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع-إشكاليات نظرية، في كتاب (إدارة شؤون الدولة والمجتمع)، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2001.

9- جورج، مودي ستاورت، تكلفة الفساد، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، العدد 13،2008.

10-جوزيف، ستيجلتز، اقتصاد السوق الحرة فشل والدور المتوازن للحكومة ضروري، جريدة الأهرام اليومي، 2011.

11-الحجار، صلاح ، التوازن البيئي وتحديث الصناعة ، دار الفكر العربي، القاهرة ، 2003

12- حشاد، نبيل، تقييم تجارب الخصخصة في الدول العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،القاهرة، 2009.

13- الحمش، منير، الاقتصاد السوري في أربعين عاماً- دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية (1971-2010)، منتدى المعارف، بيروت، 2011.

14- الحمش، منير، تصحيح مسار التنمية في عالم متغير - أبعد من الطريق الثالث، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2004.

15- الحمش، منير، الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى 2003.

16- الحمش، منير، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين-تأملات في النمو والأزمات والفوضى، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2001.

17- الحمش، منير، التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها العماش، مرهج، حسين، تجاوز المأزق (منطلقات الإصلاح الاقتصادي في سورية)، دار طلاس، دمشق،الطبعة الأولى 1992.

18- الخضيري، محسن أحمد ، صناعة المزايا التنافسية : منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى آفاق التنمية مجموعة النيل العربية ،القاهرة ، 2004

19- خطاب، عبد الله شحاته، المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات العامة على مستوى المحليات: الإمكانيات والتحديات، 2009.

20- دليلة، عارف، تجربة سورية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، مركز دراسات الوحدة العربية، القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي بيروت 1990.

21- الربيعي، عبده محمد فاضل، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية, مكتبة القاهرة, الطبعة الأولى 2004.

22- الرشيد، عادل محمود، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.

23- سعدي حسين، سندس، أثر حوكمة الشركات في التدقيق الداخلي، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، 2006.

24- سعيفان، سمير، قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية، دار الرضا للنشر، دمشق، 2003.

25- السهلاوي، خالد، دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية ، 2004

26- السيد حجازي، المرسي، اقتصاديات المشروعات العامة (النظرية والتطبيق) جدوى المشروعات وتسعيرها وخصخصتها, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2004.

27- السيد، ناهد علي حسن، حقيقة نظام البناء و التشغيل ونقل الملكية BOT، منظمة المؤتمر الإسلامي- مجمع الفقه الإسلامي الدولي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2009.

28- السيد يسين، العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمطبوعات، القاهرة، 1999.

29- شعراوي جمعة، سلوى، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع-إشكاليات نظرية، في كتاب (إدارة شؤون الدولة والمجتمع)، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2001.

30- شيحة، مصطفى رشدي، الاقتصاد العام للرفاهية (النظرية العامة لنشاط الدولة المالي)، الدار الجامعية, الإسكندرية، 1993.

31- صالح، محسن محمد، النهوض الماليزي، قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي الناشر :مركز الإمارات للدراسات والبحوث ، 2008

32- عبد الجبار، فالح، "ماركس والدولة- النظرية الناقصة؟"، في "ما بعد الماركسية"، منشورات دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2001.

33- عبدالله، عبد الكريم عبدالله، الحوكمة و الإدارة الرشيدة- أداة الإصلاح و إرادة التطوير في المنطقة العربية، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2009.

34- العمادي، محمد، تطور الفكر التنموي في سورية، دار طلاس للنشر، دمشق، 1992.

35- العنزروتي، ريما أحمد راتب ، تطوير صناعة الأحذية في سورية، جامعة دمشق، 2004

36- العيسوي، ابراهيم، التنمية في عالم متغير- دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، 2000.

37- الفارس، عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام- دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

38- فتحي أبو الفضل وآخرون، دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، 2004.

39- القاضي، حسين، الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين ؟، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى2002.

40- محمد رياض الأبرش, نبيل مرزوق: الخصخصة (آفاقها أبعادها), دار الفكر المعاصر, بيروت, الطبعة الأولى 1999.

41- محمد عبد اللطيف، محمد ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة المرافق العامة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

42- محمد متولي دكروري محمد، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية، وزارة المالية، الإدارة العامة للبحوث المالية، إدارة بحوث التمويل، 2009

43- مرزوق، نبيل، الخصخصة – آفاقها وأبعادها،2005

44- المرسي، السيد حجازي، الخصخصة – إعادة ترتيب دور الدولة و دور القطاع الخاص، الدار الجامعية، 2001.

45- يسين، السيد، أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية، نهضة مصر للطباعة، 2009.

البحوث والدراسات والمقالات المنشورة

1- أحمد الكواز، "إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة"، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع والستون، السنة السابعة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، يناير/كانون الثاني 2008.

2-جورج مودي ستاورت، تكلفة الفساد، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، العدد 13، 2008.

3- حلمي، خالد سعد زغلول، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي (دراسة قانونية واقتصادية)، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2002.

4-زديك الطاهر، العربي رزق الله بن مهيدي، "العولمة وتقويض مبدأ السيادة"، مجلة الباحث، العدد الثاني، الجزائر، 2003.

5- سعد الدين عبد الله، إبراهيم: دراسات في التنمية العربية "الواقع والآفاق"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى1998.

6- عبد الفضيل، محمود، العرب والتجربة الآسيوية، سلسلة أوراق عربية (26)، شؤون اقتصادية (6)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012

7-المنظمة العربية للتنمية الإدارية: التحول إلى القطاع الخاص / تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة/، دراسة د. نزيه الأيوبي بعنوان نظرة تقييمية مقارنة حول برامج الخصخصة في العالم العربي، إدارة البحوث والدراسات.

8-منير الحمش، "الإخفاق المزدوج: نحو معادلة جديدة للتوازن بين تدخل الدولة وآليات السوق"، مجلة السياسة الدولية، العدد الثامن والثمانون بعد المئة، أبريل 2012.

9- منيرالحمش، الاقتصاد السوري في أربعين عاماً- دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية (1971-2010)، منتدى المعارف، بيروت، 2011

10- موسى خليل متري، "تمويل المشاريع (هيكلية الـ BOT)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 21، العدد الثاني، 2005.

11- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونه شعيب، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية"، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009-2010.

الدراسات غير المنشورة

1. خطاب، عبد الله شحاته، "دور الدولة والنظرية الاقتصادية- الدروس المستفادة للحالة المصرية"، محاضرة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.
2. دراسة تحليلية للتنافسية, وزراة الصناعة, عام 2009
3. دراسة مقدمة من اللجنة الفرعية لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية برئاسة الوزير السابق محمد غسان طيارة إلى اللجنة الوزارية.
4. رؤية المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية و شركاتها التابعة للمرحلة المقبلة.
5. الزعيم، عصام، فساد سياسات إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية (مثالان من حديد حماه واسمنت طرطوس وعدرا)،2006.
6. سكر، نبيل، دراسة بعنوان "خيارات التعامل مع العمالة الفائضة في سورية"، مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي ISMF، 2006.
7. عبد النور, خالد,السياسات الصناعية في سورية, عام 2003
8. عبد النور, خالد, واقع الصناعة السورية واستراتيجية التنمية الصناعية, عام 2002
9. عمار، كمال الدين، ورقة مقدمة إلى المعهد الوطني للإدارة العامة في شباط 2011 حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
10. مسودة مشروع قانون الشراكة بين الجهات العامة والخاصة، الجمهورية العربية السورية.
11. مشروع قانون إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية,وزارة الصناعة,2007

12. وزارة الصناعة، الصناعة السورية في ضوء المستجدات والمتغيرات الدولية، مديرية التحليل المالي والإحصاء، دراسة غير منشورة، 2008.
13. وزارة الصناعة، خطوات برنامج إصلاح القطاع العام – الصناعة التحويلية، دراسة غير منشورة، 2008.
14. وزارة الصناعة، إستراتيجية الصناعة السورية حتى عام 2015، دراسة غير منشورة، 2007.
15. وزارة الصناعة، مشروع قانون إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، 2007.
16. وزارة الصناعة: برنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية (IMUP Syria)، بالتعاون بين وزارة الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ومؤسسة التنمية الإيطالية، الملحق رقم 3، دمشق، 2007.
17. وزارة الصناعة، التقرير النهائي لإصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، البرنامج المتكامل للجمهورية العربية السورية، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، دراسة الخبير الدولي أ.مريدن، 2006.

البحوث والدراسات المقدمة إلى الندوات والمؤتمرات العلمية

1- بوعشيق، أحمد، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص: سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب، في المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية عن "نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض، 1-4 نوفمبر 2009.
2- حبيب، مطانيوس، قراءة في القطاع الخاص في سورية، في ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثامنة عشر عن "اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، من 2004/12/14 إلى 2005/5/14، دمشق، 2005/3/28.

3- الحمش، منير، التجارب التنموية الآسيوية وإمكانية الاستفادة من دروسها في سورية، في ندوة الأربعاء الاقتصادية الثانية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية-فرع اللاذقية وطرطوس، طرطوس، م2010/4/14.

4- الحمش، منير، القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي، في ندوة الثلاثاء الاقتصادي التاسعة عشر عن "اقتصاد السوق الاجتماعي"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، من 22-2005/11 إلى 27-2006/6.

5- دليلة، عارف، تجربة سورية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، في الندوة الفكرية عن "القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بيروت.

6- الربيعي، فلاح خلف علي، التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص، في المؤتمر العلمي السنوي الثاني، جامعة جرش الأهلية، الأردن، 2004.

7- الرداوي، تيسير، إضاءات على الخطة الخمسية الحادية عشر، في ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة والعشرين، عن "الاقتصاد السوري... وآفاق المستقبل" جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، من 1/5 إلى 2010/5/18.

8- سكر، نبيل، الإصلاح الاقتصادي في سورية، محاضرة ألقيت في ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية"الاقتصاد السوري على عتبة القرن الحادي والعشرين... قضايا تنتظر الحل"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2000/3/22.

9- السيد، فؤاد، التعددية الاقتصادية: اتجاهات المستقبل، في ندوة الثلاثاء الاقتصادي الرابعة عشر عن "ملفات اقتصادية"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، من 2/27 إلى 6/12 2001، دمشق، 2001/3/4.

10- صافي أبو دان، محمد، رؤية مستقبلية للصناعة السورية، محاضرة ألقيت في ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، دمشق، 2004/6/29.

11- عبد الفضيل، محمود، العرب والتجربة الآسيوية، سلسلة أوراق عربية (26)، شؤون اقتصادية (6)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

12- عبد السلام أحمد هماش ويوسف عبد الحميد المراشدة، عقود المشاركة وسيادة الدولة، في ندوة "عقود المشاركة (PPP) والتحكيم في منازعاتها"، المنامة-البحرين، أبريل 2008.

13- عثمان، وفاء، الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، في ندوة "عقود المشاركة (PPP) والتحكيم في منازعاتها، المنامة-البحرين، أبريل 2008.

14- علي توفيق الصادق وآخرون، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، دمشق، 2000.

15- فضلية، عابد ، إشكالية التشاركية بين العام والخاص والبعد الاجتماعي لعملية التنمية، في ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة والعشرين عن "الاقتصاد السوري... وآفاق المستقبل"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، من 2010/1/5 إلى 2010/5/18، دمشق.

16- كنعان، طاهر حمدي ، الخصخصة: النظرية، المفاهيم، التجربة التطبيقية، في الحلقة النقاشية عن "الخصخصة وتحديات التنمية المستامة في الأقطار العربية"، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، تموز 2010.

17- اللحام, فؤاد، التحديث الصناعي في سورية (الضرورة , الواقع , التحديات), ندوة الثلاثاء الاقتصادي الحادية والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية, جمعية العلوم الاقتصادية,2008.

18- لطفي، عامر، الخطة الخمسية الحادية عشر- الأهداف والسياسات، في ندوة الثلاثاء الاقتصادي الرابعة والعشرون عن "التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، من 2011/1/25 إلى 2011/6/28، دمشق.

19- المعهد العربي للتخطيط: المجتمع الجماهيري والقطاع العام (رؤية مستقبلية)، دراسة بعنوان القطاع العام في البلاد العربية ومستقبله في ظل التطورات الراهنة، مع إشارة خاصة لتجربة القطر العربي السوري، داود حيدو، الحلقة النقاشية الحادية عشرة، دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى 2000.

20- ناصر خليل جلال، عقد البوت بين القانون الخاص والقانون العام وأثره على استقطاب الاستثمارات (بحث مقارن)، في المؤتمر الدولي العلمي السنوي الثامن عشر عن "عقود البناء والتشييد بين القواعد القانونية التقليدية والنظم القانونية المستحدثة"، الإمارات العربية المتحدة، 19-21 نيسان 2010.

الرسائل الجامعية (ماجستير و دكتوراه)

1- الشرع، يعرب، دور القطاع الخاص في إدارة المرافق العامة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للتنمية الإدارية، جامعة دمشق، 2010.

2- طالاس، عبد، مسلم، السبل والوسائل لتطوير القطاع العام في القطر العربي السوري، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2004

3- عثمان، بسام، الاتجاهات الحديثة في تمويل قطاع النقل بالسكك الحديدية وإمكانية تطبيقها في سورية (دراسة تحليلية)، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، عام 2012.

4- محفوظ، مراد، "التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص- دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

5- معزول، آلان، سياسات إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية في إطار الإصلاح الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009.

دوريات و تقارير

1- الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية، 2009 العدد السابع.

2- الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا، نقل التكنولوجيا إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات مختارة 2009.

3- الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا، تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو والإنتاجية في منطقة الأسكوا ،2009 العدد الثالث.

4- الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، البرنامج الوطني لتحديث وتطوير الصناعة السورية، 2007.

5- الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، تقرير اليونيدو في شأن الإستراتيجية الصناعية في الجمهورية العربية السورية ، 2003.

6- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية 2011- الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، واشنطن، 2011.

7- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المركز الإقليمي للدول العربية بالقاهرة، تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011، واشنطن، 2011.

8- برنامج تحديث الصناعة التونسي, تقارير و توصيات.

9- برنامج تحديث الصناعة السورية, وثيقة البرنامج الوطني للتحديث الصناعي,2009 .

10- البنك الدولي: مجموعة ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business)، تقرير عام 2008.البنك الدولي، واشنطن، تلخيص تقرير البنك الدولي حول الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- تحسين التضمينية والمساءلة، 2003.

11- تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الوطنية في جميع القطاعات، برنامج إصلاح القطاع العام 2004-2009، رئاسة الوزراء، الإدارة العامة لتطوير القطاع العام، الأردن.

12- تقرير أداء الاستثمار والتنافسية لعام 2010.

13- التقرير الإنتاجية الشهرية في المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية و شركاتها التابعة، عام 2012.

14- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010 الصادر عن صندوق النقد العربي.

15- تقارير تقييم أداء الشركات الصناعية الصادر عن وزارة الصناعة.

16- تقرير تقييم الأداء لوزارة الصناعة, مديرية التحليل المالي و التخطيط الاستثماري عام 2011.

17- تقرير تقييم برنامج دعم البنية التحتية و الجودة المنفذ في وزارة الصناعة بالتعاون مع الاتحاد الاوربي.

18- تقرير حصر العاملين في الصناعة, وزارة الصناعة, مديرية التحليل المالي و التخطيط الاستثماري، عام 2011.

19- التقرير السنوي للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية و شركاتها التابعة للفترة (2007-2011).

20- التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية السورية.

21- التقرير الصناعي العربي لعام 2010 الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية.

22- تقرير القطاع الخاص الصناعي لعام 2011,مديرية الاستثمار الصناعي, وزارة الصناعة.

23- تقارير مديرية الاستثمار الصناعي، وزارة الصناعة، عام 2011.

24- تقارير مديرية التسويق، وزارة الصناعة، عام 2011.

25- تقرير نشرة الإنتاج و الناتج و التكاليف و الفائض و العجز في القطاع العام للصناعات التحويلية خلال عامي (2009-2010).

26- التقرير النهائي لمشروع إصلاح القطاع العام للصناعات التحويلية، وزارة الصناعة، 2007.

27- الخطة السنوية للشركة الطبية العربية / تاميكو لعام 2012.

28- الخطة السنوية لشركة زجاج حلب لعام 2012.

29- رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية العربية السورية، بيان الحكومة المالي حول مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2011.

30- رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية العربية السورية، مسودة الوثيقة الوطنية للشراكة بين العام والخاص، 2009.

31- صندوق النقد العربي، أبو ظبي- دولة الإمارات العربية المتحدة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011.

32- صندوق النقد العربي، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي، دراسة معدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (جامعة الدول العربية)، 2005.

33- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، تقرير عن الأهداف الإنمائية في البلدان العربية 2011- "الأهداف الإنمائية في زمن التحول: نحو تنمية تضمينية شاملة"، 29 كانون أول 2011.

34- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية : دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان، نيويورك، 2010.

35- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، تقرير الملامح الوطنية لمجتمع المعلومات في الجمهورية العربية السورية، نيويورك، 2007.

36- مصرف سورية المركزي، الجمهورية العربية السورية، النشرات الربعية، أعداد مختلفة.

37- المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، البرنامج التدريبي في السياسات القطاعية ، 2006.

38- المكتب المركزي للإحصاء السوري ، المجموعات الإحصائية للأعوام (2001-2011)

39- منشورات مركز الأعمال و المؤسسات السوري,2008.

40- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إعلان المجتمع المدني إلى الأنكتاد الثالث عشر، الدورة الثالثة عشر، الدوحة، 20 نيسان 2012.

41- الميزانيات الختامية للشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية لعام 2011.

42- هيئة الاستثمار السورية، تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية لعام 2010.

43- هيئة تخطيط الدولة: التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سورية 2025 (محور الاقتصاد والإنتاجية)، مسح المسارات الاقتصادية الكلية وتحليل اتجاهاتها الأساسية في سورية (1970 – 2005)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الجزء الأول، 2008.

44- هيئة تخطيط الدولة: تقرير مراجعة منتصف الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الصناعة التحويلية، دمشق، 2008.

45- هيئة تخطيط الدولة، عام 2008، مشروع التطوير المؤسساتي و القطاعي المنفذ بالتعاون مع الاتحاد الاوربي بتطوير القطاع العام الغذائي و اعتباره مشروع رائد يمكن تطبيقه على بقية القطاعات الصناعية.

46- هيئة تخطيط الدولة: مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي/ISMF/، المشروع الرائد لإعادة هيكلة القطاع العام للصناعات التحويلية – الصناعات الغذائية، 2007.

47- هيئة تخطيط الدولة: مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي/ISMF/، ما مستوى كفاءة الصناعة السورية؟، كونستانتين زمان، بحث غير منشور، شباط 2007.

48- الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص، وزارة المالية المصرية، الجديد عن البرنامج القومي للشراكة مع القطاع الخاص، يونيو 2009.

49- وزارة الصناعة السورية، تحليل الوضع الراهن لقطاع الصناعة التحويلية ، 2011.

ثانياً– المراجع و المصادر الأجنبية

1- Bernardin Akitoby, Richard Hemming, and Gerd Schwartz, "Public Investment and Public-Private Partnerships", Economic Issue, Vol. 40, IMF, 2007.

2- Christina D. Tvarn, Public private Partnership-An international analysis in a legal and economic perspective, EU Asia Inter University Network for Teaching and Research in Public Procurement Regulation, 2009-2011.

3- Darrin Grimsey and Mervyn K. Lewis, Public Private Partnerships- The worldwide Revolution in Infrastructure Provision and Project Finance, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2007.

4- David G. Victor, The Effects of Power Sector Reform on Energy Services for the Poor, United Nation, New York, 2005.

5- Doran J. Bosso, Effectiveness of Contemporary Public-Private Partnerships for Large Scale Infrastructure Projects in the United States, 2008.

6- Guidelines for Successful Public– Private Partnerships, European Commission, Brussels, March 2003.

7- PPP Unit, National Treasury, South Africa, Public Private Partnership Manual, 2004.

8- Public Sector Comparator- Supplementary Technical Note, Victorian Government, July 2003.

9- UN analysis of performances and assessment of growth in the Escwa 2009

10-United Nations, New York and Geneva, Guidebook on Promoting Good Governance In Public Private Partnerships, 2008.

11- UN world investment report -2009

12-Working Paper WP/00/36, IMF, March 2000

13-World Bank, Washington DC, Global Economic Prospects-Uncertainties and Vulnerabilities, Vol. 4, January 2011.

14-World Economic Outlook-Sustaining the Recovery, Washington DC, IMF, October 2009.

المواقع الإلكترونية

منظمة الاسكوا	1- www.escwa.org.lb
البنك الدولي	2- www.worldbank.org
مركز التحديث الصناعي المصري	3- www.imc-egypt.org
بنك الاستثمار الأوروبي	4- www.eib.org
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	5- www.arifont.org
برنامج التحديث و التطوير الصناعي في سورية	6- www.imup-sy.org
هيئة التخطيط والتعاون الدولي	7- www.planning.gov.sy
المكتب المركزي للإحصاء	8- www.cbssyr.org
وزارة الصناعة السورية	9- www.syrianindustry.gov.sy
وزارة المالية السورية	10- syrianfinance.gov.sy
مصرف سورية المركزي	11- www.banquecentrale.gov.sy
صندوق النقد العربي	12- www.amf.org.ae
الأمم المتحدة	13- www.un.org
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	14- www.undp.org

قائمة المصطلحات

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنكليزية
إستراتيجية الإدارة بالأهداف	Management By Objectives
برنامج التحديث الصناعي في سورية	Industrial Modernization Upgrading Program in Syria
اليد الخفية	Invisible Hand
برنامج التطوير المؤسساتي و القطاعي	ISMF
التحول	Corporatization
إعادة الهيكلة	Restructuring
التصفية	Dissolution
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	UNIDO
المستوى الجزئي	MICRO
المستوى الكلي	MACRO
ملخص تنفيذي	Abstract
الشراكة بين القطاع العام و الخاص	PPP Public Private Partnership

الجـداول الملـحقة

الجدول رقم (1) قيم الإنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2010)

بسعر السوق و بالأسعار الجارية – بملايين الليرات السورية

العام	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة الإنتاج المحلي الكلي	1557800	2654585	2991523	3468801	4161909	4330180	4937362
قيمة إنتاج قطاع الصناعة التحويلية	327347	575584	701709	783831	910432	794479	915469
نسبة مساهمة الصناعة التحويلية بالإنتاج الكلي	%21	%21.7	%23.4	%22.6	%21.9	%18.3	%18.5
قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي في القطاع العام للصناعة التحويلية	167459	285603	399063	444185	540093	390663	487105
نسبة مساهمة القطاع العام بالصناعة التحويلية	%51.2	%49.6	%56.9	%56.7	%59.3	%49.2	%53.2
نسبة مساهمة القطاع العام للصناعة التحويلية بالإنتاج الكلي	%10.7	%10.8	%13.3	%12.8	%13	%9	%9.9

المصدر : بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام (2000-2010)

الجدول رقم (2) قيم الاستهلاك الوسيط خلال الفترة (2000-2010)

بسعر السوق و بالأسعار الجارية – بملايين الليرات السورية

العام	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة الاستهلاك الوسيط الكلي	672813	1119498	1259599	1462310	1713849	1809475	2145587
قيمة الاستهلاك الوسيط في قطاع الصناعة التحويلية	313576	528756	606252	670339	785366	659102	763797
نسبة مساهمة الصناعة التحويلية بالاستهلاك الوسيط الكلي	%46.6	%47.2	%48.1	%45.8	%45.8	%36.4	%35.6
قيمة الاستهلاك الوسيط في القطاع العام للصناعة التحويلية	200499	336949	407848	432480	541542	397400	491183
نسبة مساهمة القطاع العام بالصناعة التحويلية	%63.9	%63.7	%67.3	%64.5	%69	%60.3	%64.3
نسبة مساهمة القطاع العام للصناعة التحويلية بالاستهلاك الوسيط الكلي	%29.8	%30	%32.4	%29.6	%31.6	%22	%22.9

المصدر : بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام (2000-2010)

الجدول رقم (3) قيم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2010)

بسعر السوق و بالأسعار الجارية – بملايين الليرات السورية

العام	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة الناتج المحلي الإجمالي الكلي	904622	1506440	1726404	2020838	2448060	2520705	2791775
قيمة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة التحويلية	13771	46828	95457	113492	125066	135377	151672
نسبة مساهمة الصناعة التحويلية بالناتج الكلي	%1.5	%3.1	%5.5	%5.6	%5.1	%5.4	%5.4
قيمة الناتج المحلي الإجمالي في القطاع العام للصناعة التحويلية	33040-	51346-	8785-	11705	1449-	6737-	4078-
نسبة مساهمة القطاع العام بالصناعة التحويلية	%240-	%110-	%9-	%10.3	%1-	%4.9-	%2.7-
نسبة مساهمة القطاع العام للصناعة التحويلية بالناتج الكلي	%3.6-	%3.4-	%0.5-	%0.6	%0.1-	%0.2-	%0.1-

المصدر : بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام (2000-2010)

الجدول رقم (4) قيم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2010)

بتكلفة عوامل الإنتاج و بالأسعار الجارية – بملايين الليرات السورية

العام	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة الناتج المحلي الإجمالي الكلي	879387	1602040	2094542	2200551	2690287	2454352	2779424
قيمة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة التحويلية	66689	134665	135890	136160	156533	183519	203712
نسبة مساهمة الصناعة التحويلية بالناتج الكلي	%7.6	%8.4	%6.5	%6.2	%5.8	%7.5	%7.3
قيمة الناتج المحلي الإجمالي في القطاع العام للصناعة التحويلية	3791-	46112	21744	45962	42552	55047	62181
نسبة مساهمة القطاع العام بالصناعة التحويلية	%5.7-	%34.2	%16	%33.8	%27.2	%30	%30.5
نسبة مساهمة القطاع العام للصناعة التحويلية بالناتج الكلي	%0.4-	%2.9	%1	%2	%1.6	%2.2	%2.2

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام (2000-2010)

الجدول رقم (5) المؤشرات الإنتاجية في مؤسسات القطاع العام للصناعات التحويلية خلال عامي 2009–2010 (بالأسعار الثابتة)

القيمة بملاين الليرات السورية

اسم المؤسسة	قيمة الإنتاج بسعر السوق		قيمة المستلزمات		قيمة الناتج بسعر السوق	
	2009	2010	2009	2010	2009	2010
المؤسسة العامة للصناعات الغذائية	6750	6682	4823	4622	1927	2060
المؤسسة العامة للسكر	8480	12091	7356	11078	1124	1013
المؤسسة العامة للصناعات النسيجية	16491	23136	13557	17591	2934	5545
المؤسسة العامة للصناعات الهندسية	9059	11263	7125	8192	1934	3071
المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	12583	13371	8430	9646	4153	3725
المؤسسة العامة للإسمنت	18387	23496	11110	11849	7277	11647
المؤسسة العامة للتبغ	32835	40965	7521	8181	25314	32784
شركة مصفاة حمص	121393	153280	126690	161010	5297-	7729-
شركة مصفاة بانياس	142302	183542	151295	185207	8993-	1664-
الشركة العامة للمطاحن	18059	18305	49260	61043	31201-	42737-
الشركة العامة للمخابز	8550	8270	6790	6460	1760	1809
لجنة المخابز الاحتياطية	2100	2409	2037	2331	63	77
المؤسسة العامة للدم و الصناعات الطبية	642	766	227	278	414	488
مؤسسة الإسكان العسكرية	3860	4235	2233	2615	1627	1620
شركة الفرات للجرارات	2366	612	1583	410	783	203
مجموع القطاع العام للصناعات التحويلية	**403856**	**502424**	**400037**	**490511**	**3819**	**11913**

المصدر: نشرة الإنتاج و الناتج و التكاليف و الفائض و العجز في القطاع العام للصناعات التحويلية خلال 2009 –2010 الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء

الجدول رقم (6) الناتج الصافي عام 2010 بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة في مؤسسات القطاع العام للصناعات التحويلية

القيمة بملاين الليرات السورية

اسم المؤسسة	قيمة الناتج الإجمالي بسعر السوق	الإهتلاك	الناتج الإجمالي الصافي بسعر السوق	الضرائب غير المباشرة	الإعانات	الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج
المؤسسة العامة للصناعات الغذائية	2060	210	1850	42	0	1808
المؤسسة العامة للسكر	1013	272	741	94	562	1208
المؤسسة العامة للصناعات النسيجية	5545	1513	4032	93	0	3939
المؤسسة العامة للصناعات الهندسية	3071	261	2811	48	0	2762
المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	3725	517	3207	38	0	3170
المؤسسة العامة للإسمنت	11647	1489	10158	0	0	10158
المؤسسة العامة للتبغ	32784	300	32484	3185	0	29299
شركة مصفاة حمص	7729-	191	7920-	106	0	8026-
شركة مصفاة بانياس	1664-	503	2167-	15	0	2182-
الشركة العامة للمطاحن	42737-	293	43031-	15	0	43046-
الشركة العامة للمخابز	1809	111	1699	0	0	1699
لجنة المخابز الاحتياطية	77	38	39	0	0	39
المؤسسة العامة للدم و الصناعات الطبية	488	53	436	0	0	436
مؤسسة الإسكان العسكرية	1620	73	1547	10	0	1538
شركة الفرات للجرارات	203	2	201	0	0	201
مجموع القطاع العام للصناعات التحويلية	**11913**	**5827**	**6086**	**3646**	**562**	**3001**

المصدر: نشرة الإنتاج و الناتج و التكاليف و الفائض و العجز في القطاع العام للصناعات التحويلية خلال 2009 –2010 الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء

الجدول رقم (7) التكاليف و الفائض و العجز عام 2010 في مؤسسات القطاع العام للصناعات التحويلية

القيمة بملاين الليرات السورية

اسم المؤسسة	المستلزمات	الرواتب و التعويضات	الاهتلاك	الضرائب غير المباشرة	مجموع التكاليف	الإنتاج مضافاً إليه الإيرادات	الفائض أو العجز
المؤسسة العامة للصناعات الغذائية	4622	1068	210	42	**5942**	6682	740
المؤسسة العامة للسكر	11078	1158	272	94	**12602**	12091	**511-**
المؤسسة العامة للصناعات النسيجية	17591	6476	1513	93	**25673**	23136	**2537-**
المؤسسة العامة للصناعات الهندسية	8192	1443	261	48	**9943**	11263	1320
المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	9646	3046	517	38	**13248**	13371	123
المؤسسة العامة للإسمنت	11849	3307	1489	0	**16646**	23496	6851
المؤسسة العامة للتبغ	8181	2683	300	3185	**14349**	40965	26616
شركة مصفاة حمص	161010	1891	191	106	**163198**	153280	**9918-**
شركة مصفاة بانياس	185207	1427	503	15	**187151**	183542	**3608-**
الشركة العامة للمطاحن	61043	1166	293	15	**62516**	18305	**44211-**
الشركة العامة للمخابز	6460	1941	111	0	**8512**	8270	**243-**
لجنة المخابز الاحتياطية	2331	55	38	0	**2425**	2409	**16-**
المؤسسة العامة للدم و الصناعات الطبية	278	116	53	0	**447**	766	320
مؤسسة الإسكان العسكرية	2615	1210	73	10	**3908**	4235	327
شركة الفرات للجرارات	410	378	2	0	**790**	612	**177-**
مجموع القطاع العام للصناعات التحويلية	**490511**	**27364**	**5827**	**3646**	**527348**	**502424**	**24924-**

المصدر: نشرة الإنتاج و الناتج و الفائض و العجز في القطاع العام للصناعات التحويلية خلال 2009 -2010 الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء

الجدول رقم (10) الإنفاق الاستثماري في القطاع العام للصناعة التحويلية للفترة (2006 – 2010)

القيمة بملايين الليرات السورية

اسم المؤسسة	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع	النسبة %
المؤسسة العامة للصناعات الغذائية	678	333	76	75	418	**1580**	4.6
المؤسسة العامة للسكر	285	426	197	426	297	**1631**	4.8
المؤسسة العامة للصناعات النسيجية	792	730	355	236	888	**3001**	8.8
المؤسسة العامة للصناعات الهندسية	519	502	159	2049	434	**3663**	10.7
المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	232	465	1415	1299	2348	**5759**	16.8
المؤسسة العامة للإسمنت	300	3094	1884	1230	837	**7345**	21.5
المؤسسة العامة للتبغ	1791	365	176	184	334	**2850**	8.3
مشاريع وزارة الصناعة	150	176	220	172	116	**879**	2.6
شركة مصفاة حمص	454	835	210	226	189	**1914**	5.6
شركة مصفاة بانياس	909	183	663	840	509	**3104**	9.1
الشركة العامة للمطاحن	162	156	189	400	329	**1236**	3.6
الشركة العامة للمخابز	110	90	65	114	104	**483**	1.4
لجنة المخابز الاحتياطية	21	37	43	46	57	**204**	0.6
المؤسسة العامة للدم و الصناعات الطبية	134	23	38	32	41	**268**	0.8
مؤسسة الإسكان العسكرية	100	79	68	41	35	**323**	0.9
مجموع قطاع الصناعة التحويلية	**6637**	**7494**	**5758**	**7370**	**6981**	**34240**	100

المصدر : المجموعة الإحصائية لعام 2011 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء

الجدول رقم (12) المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع العام للصناعات التحويلية للفترة (2006 – 2010)

القيمة بملايين الليرات السورية

اسم المؤسسة	2006	2007	2008	2009	2010
المؤسسة العامة للصناعات الغذائية	5365	5299	6718	7418	8842
المؤسسة العامة للسكر	5365	6111	6743	6588	1130
المؤسسة العامة للصناعات النسيجية	38782	39477	43884	34132	42706
المؤسسة العامة للصناعات الهندسية	8619	-	8433	12230	12840
المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية	414436	27609	31866	31735	29903
المؤسسة العامة للإسمنت	11170	11457	14215	17163	39549
المؤسسة العامة للتبغ	8017	1786	4437	4306	4401
شركة مصفاة حمص	4118	3834	4071	4510	4662
شركة مصفاة بانياس	5289	5693	6606	6382	6789
الشركة العامة للمطاحن	13512	14082	14429	14638	15040
الشركة العامة للمخابز	2232	2212	2354	2381	2268
لجنة المخابز الاحتياطية	941	1044	876	922	1064
مجموع قطاع الصناعة التحويلية	**517846**	**118604**	**144632**	**142405**	**169194**

المصدر : المجموعة الإحصائية لعام 2011 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء

الجدول رقم (16) الإنفاق على الاستبدال و التجديد
في الشركات الصناعية التابعة لوزارة الصناعة خلال الفترة (2006-2011)

القيمة بملايين الليرات السورية

إسم الجهــة	عام 2006	عام 2007	عام 2008	عام 2009	عام 2010	عام 2011
المؤسسة النسيجية	757	759	331	455	664	241
المؤسسة الغذائية	154	178	59	66	46	271
المؤسسة الهندسية	134	224	29	304	135	128
المؤسسة الكيميائية	232	465	314	257	117	246
مؤسسة الإسمنت	441	1179	182	340	155	214
مؤسسة السكر	285	431	197	426	55	257
مؤسسة الأقطان	188	103	173	158	97	69
مؤسسة التبغ	1576	332	136	153	123	638
مجمــوع المؤسسات	**3767**	**3570**	**1421**	**2258**	**1392**	**2064**

المصدر: بيانات وزارة الصناعة / مديرية التحليل المالي و التخطيط الاستثماري

الجدول رقم (13) المؤشرات الاقتصادية في الشركة الطبية العربية / تاميكو للأعوام 2007 إلى 2011 القيمة بملايين الليرات السورية

البيـان	عام2007	عام2008	عام2009	عام 2010	عام 2011	إجمالي الفترة (2007–2011)
بالأسعار الجارية						
قيمة الإنتاج الإجمالي	1432	1557	1710	1633	1635	7967
مستلزمات الإنتاج	582	654	674	662	634	3206
الناتج المحلي الإجمالي	850	903	1036	971	1001	4761
المبيعات الإجمالية	1451	1518	1676	1583	1640	7868
الصادرات	12	34	8	2	12	68
الانفاق الاستثماري	53	21	43	111	22	250
رأس المال المستثمر التراكمي	2877	3641	3489	3788	4333	18128
ربح بعد الضريبة	268	240	296	243	237	1284
الفوائض الاقتصادية المحققة/ألف ل.س	315642	290576	337365	288556	287903	1520042
الفوائض الاقتصادية المحولة/ألف ل.س	36577	4917	0	0	0	41494
الرسوم و الضرائب المدفوعة/ألف ل.س	121488	112393	131964	117852	103872	587569
الرواتب و الأجور	321	379	402	420	468	1990
بالأسعار الثابتة						
قيمة الإنتاج الإجمالي	1256	1042	1225	1170	1417	6109
مستلزمات الإنتاج	455	389	500	497	574	2415
الناتج المحلي الإجمالي	800	653	725	673	842	3694

الجدول رقم (14) المؤشرات الاقتصادية في الشركة العامة للأسمدة بحمص للأعوام 2007 إلى 2011 القيمة بملايين الليرات السورية

البيـان	عام2007	عام2008	عام2009	عام 2010	عام 2011	إجمالي الفترة (2007-2011)
بالأسعار الجارية						
قيمة الإنتاج الإجمالي	4236	3928	7078	8123	9598	32963
مستلزمات الإنتاج	2479	2562	5561	6550	7434	24586
الناتج المحلي الإجمالي	1757	1366	1517	1573	2164	8377
المبيعات الإجمالية	4177	4013	6364	8257	8855	31666
الصادرات	7	49	34	822	860	1771
الانفاق الاستثماري	214	208	169	45	126	762
رأس المال المستثمر التراكمي	16096	16329	16956	16683	18174	84238
ربح بعد الضريبة	217	237-	29	201-	38	154-
الفوائض الاقتصادية المحولة/ألف ل.س	4000	0	0	0	0	4000
الرسوم و الضرائب المدفوعة/ألف ل.س	40547	42632	44896	55057	61575	244707
الرواتب و الأجور	964	1085	1190	1248	1428	5915
بالأسعار الثابتة						
قيمة الإنتاج الإجمالي	4236	3818	3991	3738	9496	25279
مستلزمات الإنتاج	2343	2226	2606	2029	5606	14810
الناتج المحلي الإجمالي	1893	1592	1385	1710	3890	10469

الجدول رقم (15) المؤشرات الاقتصادية في الشركة العامة للدهانات و الصناعات الكيميائية للأعوام 2007 إلى 2011 القيمة بملايين الليرات السورية

البيـان	عام2007	عام2008	عام2009	عام 2010	عام 2011	إجمالي الفترة (2007-2011)
بالأسعار الجارية						
قيمة الإنتاج الإجمالي	458	359	283	268	258	1626
مستلزمات الإنتاج	320	254	189	172	171	1106
الناتج المحلي الإجمالي	138	106	94	96	87	520
المبيعات الإجمالية	370	351	286	342	240	1218
الانفاق الاستثماري	20	6	3	5	1	35
رأس المال المستثمر التراكمي	157	774	355	615	100	2001
ربح قبل الضريبة	44	52	41	36	18	191
ربح بعد الضريبة	37	37	36	31	17	158
الفوائض الاقتصادية المحولة/ألف ل.س	18536	6401	0	0	0	24937
الرسوم و الضرائب المدفوعة/ألف ل.س	5740	4865	5067	4133	8077	27882
الرواتب و الأجور	41	45	45	48	57	236
بالأسعار الثابتة						
قيمة الإنتاج الإجمالي	334	241	161	185	258	1179
مستلزمات الإنتاج	234	183	106	128	171	824
الناتج المحلي الإجمالي	99	57	55	56	87	355

الجدول رقم (16) المؤشرات الاقتصادية في الشركة العامة للمنظمات الكيميائية للأعوام 2007 إلى 2011 القيمة بملايين الليرات السورية

البيان	عام2007	عام2008	عام2009	عام 2010	عام 2011	إجمالي الفترة (2007-2011)
بالأسعار الجارية						
قيمة الإنتاج الإجمالي	392	474	330	248	245	1689
مستلزمات الإنتاج	320	386	248	196	193	1342
الناتج المحلي الإجمالي	72	88	82	52	52	346
المبيعات الإجمالية	353	474	335	250	242	1655
الانفاق الاستثماري	14	4	3	3	3	27
رأس المال المستثمر التراكمي	423	414	412	497	513	2259
ربح بعد الضريبة	22-	30-	1	38-	89-	178-
العائد على الاستثمار	0.05-	0.07-	0.00	0.08-	0.17-	0
الفوائض الاقتصادية المحولة/ألف ل.س	0	0	0	0	0	0
الرسوم و الضرائب المدفوعة/ألف ل.س	5720	6288	33660	7304	5853	58825
إجمالي رفد الخزينة	5720	6288	33660	7304	5853	58825
الرواتب و الأجور	78	92	94	87	95	446
بالأسعار الثابتة						
قيمة الإنتاج الإجمالي	367	430	323	249	245	1614
مستلزمات الإنتاج	267	304	202	161	173	1106
الناتج المحلي الإجمالي	100	126	122	88	72	408

الجدول رقم (17) المؤشرات الاقتصادية في الشركة العامة للصناعات الزجاجية و الخزفية بدمشق للأعوام 2007 إلى 2011 القيمة بملايين الليرات السورية

البيـان	عام2007	عام2008	عام2009	عام 2010	عام 2011	إجمالي الفترة (2007–2011)
بالأسعار الجارية						
قيمة الإنتاج الإجمالي	711	515	79	21	53	1379
مستلزمات الإنتاج	458	354	98	52	54	1015
الناتج المحلي الإجمالي	253	161	18-	31-	1-	363
المبيعات الإجمالية	679	481	159	15	2	1336
الصادرات	12	10	0	0	0	23
الانفاق الاستثماري	84	900	17	2081	334	3416
رأس المال المستثمر التراكمي	2177	3139	3156	5237	5571	19280
ربح بعد الضريبة	10	5	7	175-	263-	416-
الفوائض الاقتصادية المحولة/ألف ل.س	16627	0	0	0	0	16627
الرسوم و الضرائب المدفوعة/ألف ل.س	8105	70606	72839	11039	7415	170004
الرواتب و الأجور	188	116	247	221	216	988
بالأسعار الثابتة						
الإنتاج المحلي الإجمالي	679	489	72	21	47	1308
مستلزمات الإنتاج	367	229	74	52	54	776
الناتج المحلي الإجمالي	312	260	3-	31-	6-	532

الجدول رقم (18) المؤشرات الاقتصادية في الشركة العامة لصناعة الزجاج و المصابيح بحلب للأعوام 2007 إلى 2011 القيمة بملايين الليرات السورية

البيـان	عام2007	عام2008	عام2009	عام 2010	عام 2011	إجمالي الفترة (2007–2011)
بالأسعار الجارية						
قيمة الإنتاج الإجمالي	758	787	668	487	418	3119
مستلزمات الإنتاج	405	393	400	236	277	1712
الناتج المحلي الإجمالي	353	394	268	251	141	1407
المبيعات الإجمالية	665	665	544	487	368	2730
الصادرات	3	6	0	7	0	17
الانفاق الاستثماري	23	19	11	44	17	113
رأس المال المستثمر التراكمي	2067	3025	3431	3596	3659	15777
ربح بعد الضريبة	29	61-	81-	54-	249-	416-
الفوائض الاقتصادية المحولة/ألف ل.س	622	0	0	0	0	622
الرسوم و الضرائب المدفوعة/ألف ل.س	10308	11180	14159	11795	9938	57380
الرواتب و الأجور	243	295	284	228	297	1347
بالأسعار الثابتة						
قيمة الإنتاج الإجمالي	618	532	371	349	435	2305
مستلزمات الإنتاج	355	345	351	217	277	1545
الناتج المحلي الإجمالي	263	187	20	132	158	760

الجدول رقم (19) المؤشرات الاقتصادية في الشركة العامة للمنتجات البلاستيكية بحلب للأعوام 2007 إلى 2011 القيمة بملايين الليرات السورية

البيان	عام2007	عام2008	عام2009	عام 2010	عام 2011	إجمالي الفترة (2007-2011)
بالأسعار الجارية						
قيمة الإنتاج الإجمالي	159	143	160	169	147	777
مستلزمات الإنتاج	109	97	98	112	115	531
الناتج المحلي الإجمالي	49	46	62	57	32	246
المبيعات الإجمالية	163	144	160	146	147	760
الانفاق الاستثماري	0	12	4	9	10	35
رأس المال المستثمر التراكمي	231	230	228	241	178	1109
ربح بعد الضريبة	1	16-	4	1	30-	40-
الفوائض الاقتصادية المحولة/ألف ل.س	2630	0	0	0	0	2630
الرسوم و الضرائب المدفوعة/ألف ل.س	3713	2701	2966	3613	3323	16316
الرواتب و الأجور	43	49	50	49	56	247
بالأسعار الثابتة						
قيمة الإنتاج الإجمالي	151	105	134	148	136	674
مستلزمات الإنتاج	103	74	92	100	102	470
الناتج المحلي الإجمالي	48	31	43	48	34	204

الجدول رقم (20) المؤشرات الاقتصادية في الشركة الأهلية للمنتجات المطاطية البلاستيكية للأعوام 2007 إلى 2011 القيمة بملايين الليرات السورية

البيـان	عام2007	عام2008	عام2009	عام 2010	عام 2011	إجمالي الفترة (2007-2011)
بالأسعار الجارية						
قيمة الإنتاج الإجمالي	299	214	271	569	592	1944
مستلزمات الإنتاج	223	156	204	447	467	1497
الناتج المحلي الإجمالي	76	58	67	122	125	447
المبيعات الإجمالية	289	196	71	569	588	1713
الانفاق الاستثماري	19	200	129	11	7	365
رأس المال المستثمر التراكمي	245	281	251	154	195	1127
ربح بعد الضريبة	2	15-	14-	13	11	3-
الفوائض الاقتصادية المحولة/ألف ل.س	43757	3070	0	0	0	46827
الرسوم و الضرائب المدفوعة/ألف ل.س	6646	5893	3180	12319	11866	39904
الرواتب و الأجور	60	65	70	75	84	354
بالأسعار الثابتة						
قيمة الإنتاج الإجمالي	274	160	241	567	457	1698
مستلزمات الإنتاج	197	125	174	445	331	1272
الناتج المحلي الإجمالي	77	35	67	122	126	426

الجدول (21) المؤشرات الاقتصادية في الشركة العامة لصناعة الورق بدير الزور للأعوام 2007 إلى 2011 القيمة بملايين الليرات السورية

البيـان	عام2007	عام2008	عام2009	عام 2010	عام 2011	إجمالي الفترة (2007-2011)
بالأسعار الجارية						
قيمة الإنتاج الإجمالي	366	395	401	385	397	1943
مستلزمات الإنتاج	227	262	256	245	253	1243
الناتج المحلي الإجمالي	138	133	144	140	144	700
المبيعات الإجمالية	377	415	418	401	40	1651
الانفاق الاستثماري	16	15	13	36	30	111
رأس المال المستثمر التراكمي	1415	2498	2523	2462	3275	12173
ربح بعد الضريبة	27	27	22	20	10	106
الفوائض الاقتصادية المحولة/ألف ل.س	0	0	0	0	0	0
الرسوم و الضرائب المدفوعة/ألف ل.س	4375	2888	4742	4079	3404	19488
الرواتب و الأجور	96	102	119	118	134	569
بالأسعار الثابتة						
قيمة الإنتاج الإجمالي	366	395	401	385	397	1943
مستلزمات الإنتاج	227	262	256	245	253	1243
الناتج المحلي الإجمالي	138	133	144	140	144	700

الجدول (22) المؤشرات الاقتصادية في الشركة العامة لصناعة الإطارات بحماه للأعوام 2007 إلى 2011

القيمة بملايين الليرات السورية

البيان	عام2007	عام2008	عام2009	عام 2010	عام 2011	إجمالي الفترة (2007-2011)
بالأسعار الجارية						
قيمة الإنتاج الإجمالي	479	660	627	639	252	2656
مستلزمات الإنتاج	429	583	471	552	195	2230
الناتج المحلي الإجمالي	50	76	156	87	57	426
المبيعات الإجمالية	641	670	555	711	433	3010
الانفاق الاستثماري	21	12	12	0	5	50
رأس المال المستثمر التراكمي	1048	823	1040	1115	1912	5938
ربح بعد الضريبة	213-	207-	134-	146-	238-	938-
الفوائض الاقتصادية المحولة/ألف ل.س	49574	0	0	0	0	49574
الرسوم و الضرائب المدفوعة/ألف ل.س	8662	13665	16431	17431	14529	70718
الرواتب و الأجور	252	290	277	289	264	1372
بالأسعار الثابتة						
قيمة الإنتاج الإجمالي	461	660	457	497	218	2293
مستلزمات الإنتاج	429	583	300	370	195	1877
الناتج المحلي الإجمالي	32	76	157	128	23	416

الرقم (23)المؤشرات الاقتصادية في الشركة العامة لصناعة الأحذية للأعوام 2007 إلى 2011 القيمة بملايين الليرات السورية

البيان	عام2007	عام2008	عام2009	عام 2010	عام 2011	إجمالي الفترة (2007-2011)
بالأسعار الجارية						
قيمة الإنتاج الإجمالي	215	327	555	566	585	2248
مستلزمات الإنتاج	125	202	308	266	278	1179
الناتج المحلي الإجمالي	90	125	247	300	307	1069
المبيعات الإجمالية	231	315	534	542	505	2128
الانفاق الاستثماري	0	3	0	5	10	17
رأس المال المستثمر التراكمي	298	314	327	459	334	1732
ربح بعد الضريبة	70-	51-	8	22	22	69-
الفوائض الاقتصادية المحولة/ألف ل.س	6777	0	0	0	0	6777
الرسوم و الضرائب المدفوعة/ألف ل.س	6549	10042	12775	12723	14411	56500
الرواتب و الأجور	169	195	191	172	203	930
بالأسعار الثابتة						
قيمة الإنتاج الإجمالي	180	221	362	374	400	1537
مستلزمات الإنتاج	124	168	311	244	273	1121
الناتج المحلي الإجمالي	56	53	51	130	127	417

الجدول رقم (24) المؤشرات الاقتصادية في الشركة العربية للمنتجات المطاطية و الجلدية بحلب للأعوام 2007 إلى 2011 القيمة بملايين الليرات السورية

البيـان	عام2007	عام2008	عام2009	عام 2010	عام 2011	إجمالي الفترة (2007–2011)
بالأسعار الجارية						
قيمة الإنتاج الإجمالي	66	101	157	135	110	571
مستلزمات الإنتاج	38	51	66	80	56	290
الناتج المحلي الإجمالي	29	51	92	55	55	281
المبيعات الإجمالية	59	70	120	107	119	475
الانفاق الاستثماري	0	0	0	1	8	9
رأس المال المستثمر التراكمي	219	220	222	220	230	1110
ربح بعد الضريبة	8-	2-	25	3	11-	7
العائد على الاستثمار	0.04-	0.01-	0.11	0.01	0.05-	0
الفوائض الاقتصادية المحولة/ألف ل.س	960	0	0	0	0	960
الرسوم و الضرائب المدفوعة/ألف ل.س	0	0	0	0	420	420
الرواتب و الأجور	37	42	47	48	50	224
بالأسعار الثابتة						
قيمة الإنتاج الإجمالي	63	96	201	140	97	598
مستلزمات الإنتاج	33	42	65	72	56	269
الناتج المحلي الإجمالي	30	53	136	68	42	329

الرقم (25)المؤشرات الاقتصادية في الشركة العامة للدباغة بدمشق للأعوام 2007 إلى 2011 القيمة بملايين الليرات السورية

البيـان	عام2007	عام2008	عام2009	عام 2010	عام 2011	إجمالي الفترة (2007-2011)
بالأسعار الجارية						
قيمة الإنتاج الإجمالي	67	142	100	128	68	505
مستلزمات الإنتاج	39	93	65	74	44	315
الناتج المحلي الإجمالي	28	49	35	54	24	190
المبيعات الإجمالية	73	135	98	128	68	503
الانفاق الاستثماري	0	0	0	0	2	2
رأس المال المستثمر التراكمي	355	179	179	74	75	861
ربح بعد الضريبة	12-	5-	11-	1	23-	50-
الفوائض الاقتصادية المحولة/ألف ل.س	0	0	0	0	0	0
الرسوم و الضرائب المدفوعة/ألف ل.س	1426	1676	2859	19668	2621	28250
الرواتب و الأجور	35	42	43	43	41	204
بالأسعار الثابتة						
قيمة الإنتاج الإجمالي	67	125	87	119	68	466
مستلزمات الإنتاج	35	61	65	70	44	275
الناتج المحلي الإجمالي	32	65	22	49	24	192

الجدول رقم (26) المؤشرات الاقتصادية في المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية / إجمالي الشركات للأعوام 2007 إلى 2011 القيمة بملايين الليرات السورية

البيان	عام2007	عام2008	عام2009	عام 2010	عام 2011	إجمالي الفترة (2007-2011)
بالأسعار الجارية						
قيمة الإنتاج الإجمالي	9637	9602	12421	13371	14357	59388
مستلزمات الإنتاج	5754	6047	8638	9645	10169	40253
الناتج المحلي الإجمالي	3882	3556	3783	3726	4188	19135
المبيعات الإجمالية	9530	9447	11321	13538	13247	57083
الصادرات	34	100	43	831	872	1879
الانفاق الاستثماري	465	1400	402	2352	575	5193
رأس المال المستثمر التراكمي	27609	31866	32568	35140	38549	165733
ربح بعد الضريبة	266	315-	188	280-	568-	709-
الفوائض الاقتصادية المحولة/ألف ل.س	180060	14388	0	0	0	194448
الرسوم و الضرائب المدفوعة/ألف ل.س	224042	285993	346688	278186	248469	1383378
بالأسعار الثابتة						
قيمة الإنتاج الإجمالي	9052	8313	8026	7941	13671	47004
مستلزمات الإنتاج	5171	4992	5102	4630	8108	28004
الناتج المحلي الإجمالي	3881	3321	2924	3311	5563	19000

الجدول رقم (34) المبالغ الرافدة للخزينة العامة للدولة في المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية خلال السنوات (2007-2011)

الفوائض المحولة لوزارة المالية	
اسم الشركة	القيمة / ألف ل.س
الإطارات	49574
الأهلية	46827
تاميكو	41494
الدهانات	24937
زجاج دمشق	16627
الاحذية	6777
الاسمدة	4000
بلاستيك حلب	2630
مطاط حلب	960
زجاج حلب	622
المنظفات	0
دباغة دمشق	0
الورق بدير الزور	0
إجمالي المؤسسة	194448

الرسوم و الضرائب المدفوعة	
اسم الشركة	القيمة / ألف ل.س
تاميكو	587569
الاسمدة	244707
زجاج دمشق	170004
الإطارات	70718
المنظفات	58825
زجاج حلب	57380
الاحذية	56500
الأهلية	39904
دباغة دمشق	28250
الدهانات	27882
الورق بدير الزور	19488
بلاستيك حلب	16316
مطاط حلب	420
إدارة المؤسسة	5412
إجمالي المؤسسة	**1383375**

إجمالي رفد الخزينة	
اسم الشركة	القيمة / ألف ل.س
تاميكو	629063
الاسمدة	248707
زجاج دمشق	186631
الإطارات	120292
الأهلية	86731
المنظفات	58825
زجاج حلب	58002
الاحذية	63277
دباغة دمشق	28250
الدهانات	52819
الورق بدير الزور	19488
بلاستيك حلب	18946
إدارة المؤسسة	5412
مطاط حلب	1380
إجمالي المؤسسة	**1577823**

المصدر: وزارة المالية السورية

الجدول رقم (54) الطاقات الإنتاجية ونسب الإنتفاع من الطاقات و نقاط التعادل في الشركة الطبية العربية / تاميكو

السلع المنتجة	الوحدة بالآلاف	الطاقات المتاحة سنوياً	كمية الإنتاج عام 2011	نسبة الإنتفاع من الطاقة%	نقطة التعادل في خطوط الإنتاج
الكبسول	كبسولة	223200	105539	47	27626 ألف كبسولة و تعادل 26% من إنتاج 2011 و 12% من الطاقة
الأقراص	قرص	186694	186694	100	71095 ألف قرص و تعادل 38% من إنتاج 2011 و 38% من الطاقة
الأمبول	أمبولة	2120	1179	56	869 ألف أمبولة و تعادل 73% من إنتاج 2011 و 40% من الطاقة
التحاميل	تحميلة	16800	7736	46	8440 ألف تحميلة وتعادل 109% من إنتاج 2011 و 50% من الطاقة
الشرابات	زجاجة	11210	6987	62	4530 ألف زجاجة و تعادل 64% من إنتاج 2011 و 40% من الطاقة
القطرات	زجاجة	2590	1118	43	1231 ألف قطرة و تعادل 110% من إنتاج 2011 و 47% من الطاقة
المراهم	تيوب	960	891	93	818 ألف تيوب و تعادل 91% من إنتاج 2011 و 85% من الطاقة
أغذية أطفال	علبة	3560	1338	38	1394 ألف علبة و تعادل 104% من إنتاج 2011 و 39% من الطاقة
أدوية البيطرة	ظرف	50	14	28	652 ألف ظرف وتعادل 460% من انتاج 2011
السيروم	سيروم	8000	8120	102	4674 أل سيروم وتعادل 57% من إنتاج 2011 و 58% من الطاقة

المصدر: بيانات و تقارير المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية / مديرية التخطيط و الإحصاء

مؤشرات الأداء في الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية

خلال وسطي الفترة (2007-2011)

اسم الشركة / المؤشر	العائد على رأس المال المستثمر	الكفاءة الإنتاجية	إنتاجية الليرة	نسبة القيمة المضافة	معدل دوران رأس المال	معدل نمو الناتج الصناعي
المجموعة الأولى						
تاميكو	%7	1.30	4.0	%60	%44	%32
المجموعة الثانية						
دباغة حلب	%1	1.08	**2.5**	%48	%43	%212
الدهانات	%12	1.17	7.1	%32	%131	**%19-**
الورق	%1	1.02	3.5	%36	**%15**	%49
المجموعة الثالثة						
الاسمدة	**%0.2-**	1.03	5.4	%30	%40	**%40-**
الأحذية	**%5-**	1.00	**2.4**	%46	%122	%70
الأهلية	%1	**0.99**	5.4	**%24**	%177	%5
المجموعة الرابعة						
بلاستيك حلب	**%4-**	**0.96**	3.2	%31	%69	**%22-**
دباغة دمشق	**%8-**	**0.93**	**2.4**	%38	%83	%100
المجموعة الخامسة						
المنظفات	**%7-**	**0.90**	3.8	**%21**	%75	**%26-**
المجموعة السادسة						
زجاج حلب	**%2-**	**0.90**	**2.3**	%44	**%19**	**%11-**
الإطارات	**%17-**	**0.69**	**1.9**	**%17**	%56	**%55-**
المجموعة السابعة						
زجاج دمشق	**%1-**	**0.49**	**1.8**	**%22-**	**%10**	**%77-**
إجمالي المؤسسة	**٪0.3-**	**1.01**	**4.0**	**٪33**	**٪10**	**٪24-**

المصدر: بيانات و تقارير المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية / مديرية التخطيط و الإحصاء